التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلاني، الصوامت نموذجا

حمزة إبراهيم يوسف النادي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نموذج ترخيص

أنا الطالب / الطالبة : حمزة إبراهيم يوسف النادي

أمنح الجامعة الاردنية و/أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و/أو استعمال و/أو استغلال و/أو ترجمة و/أو تصوير و/أو إعادة انتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و/أو إلكترونية أو غير ذلك، رسالة الماجستير/ الدكتوراه المقدمه من قبلي وعنوانها :

التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلاني، الصوامت نموذجاً.

وذلك لغايات البحث العلمي و/أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب / الطالبة : حمزة إبراهيم النادي

التوقيع:

التاريخ: ٣١ / ٥ / ٢٠٢٢

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية

في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلاني،

الصوامت نموذجًا

إعداد

حمزة إبراهيم يوسف النادي

المشرف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمود خليل

قُدِّمَتْ هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلّباتِ الحصول على درجةِ الدكتوراة في

اللغةِ العربيّة وآدابِها

كليّة الدراساتِ العليا

الجامعة الأردنيّة

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠٢٢/٥/٢١

أيـار 2022

نوقشت هذه الأطروحة (التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلاني الصوامت نموذجا) وأجيزت بتاريخ (5/24/ 2022 م).

أعضاء لجنة المناقشـــة	التوقيـــع
الدكتور إبراهيم محمود خليل/ مشرفًا أستاذ – اللسانيات	.....
الدكتورة فاطمة محمد العليمات/ عضوًا أستاذ – اللغة والنحو	.....
الدكتورة فوز سهيل نزال/ عضوًا أستاذ مشارك – الأدب والنقد	.....
الدكتور محمود مبارك عبيدات/ عضوًا أستاذ – اللغة والنحو (جامعة العلوم الإسلامية العالمية)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢١/٥/٢٠٢٢

الإهداء

وهل تُهدى ثمرة هذا الجُهْد لغير اليدين الحانيتين اللتين صنعتا صاحبه بالجَهْد والمصابرة؟! فمقابل كل ساعة أعملتُ فيها عقلي وتفرغتُ فيها للكتابة والبحث أيَّامٌ أذهبا فيها نضرة الشباب وزهرة العمر ليشتدَّ عودي، ويتنضَّر!

والديَّ، هذه ثمرة من ثمار سعيكما، أهديها لكما، عسى أن يقر الله أعينكما ببعض ما عانيتماه في هذه الحياة، راجيًا الله أن يمتعني بكما ما بقيت فيَّ روح، وما دامت فيَّ عين تطرف.

ولكل من درسني أو علمني حرفًا، أهدي له بعض سعيه آملاً أن أوفيه بذلك بعض حقه عليَّ.

ولزوجي وأبنائي ريم وعمر وعثمان فضل ما تحملوه مني لأنجز هذا العمل.

ولإخواني وأخواتي فضل العفو عن تقصيري في صلتهم ليروا من أخيهم ما كانوا يؤملونه.

ولصهري الشيخ عمر أبو محفوظ وزوجه عليَّ فضل أذكره ولا أنساه، وإن طالت الأيام وانفسح العمر.

أمَّا أصدقائي وكل من لي في قلبه مكان، فقد أهدوني مودتهم وأسبغوا علي محبتهم، فقليلٌ مني أن أذكرهم هنا، على ما لهم في القلب من عظيم المحبة وجميل الوفاء.

شكر وتقدير

أستاذي المشرف، كلمات الشكر لا تكافئ ما لكم علي من فضل سابغ، لا يُنسى على طول العهد وتقادم الأيام، فلكم في كل حرف من هذه الرسالة فضل المراجعة والتدقيق وتقليب وجوه النظر، ولكم في القلب مكانة المعلم الشفيق الناصح الذي لم أر مثله في الإخلاص للعلم وأهله وطلبته.

وللجنة المناقشة مني الشكر الجزيل، والثناء الجميل، على ما أثروا به هذا العمل، ليكون أتمَّ وأكمل، وأوفى بحق العلم، وأوصل لرحم المعرفة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	**ج**
الإهداء	**د**
شكر وتقدير	**هـ**
الفهرس	**و - ط**
ملخص الأطروحة بالعربية	**ي - ك**
مقدمة	**١-٧**
تمهيد	**٨-١٩**
الباب الأول: التوجيه الصوتي للتغيرات العامة للصوامت عند القسطلاني في "لطائف الإشارات"	**٢٠-٨٧**
الفصل الأول: الإدغام	**٢١-٦٣**
مقدمة	٢١-٢٥
أنواع الإدغام	٢٥-٢٩
الإدغام الممتنع بلا خلاف	٢٩-٣٢
الإدغام الممتنع المختلف فيه	٣٢-٤٤
الإدغام المختلف في جوازه	٤٤-٥٠
الإدغام الجائز بلا خلاف	٥١-٦٣

الفصل الثاني: الإبدال ٦٤-٧٤

مقدمة ٦٤-٦٦

١ - ضروب من الإبدال السماعي ٦٦-٧٠

٢ - إبدال قياسي خرج عن وجهه المشتهر ٧٠-٧١

٣- ضروب من الإبدال يجب التحرز منها ٧١-٧٤

الفصل الثالث: حذف الصوامت ٧٥-٨٧

أولاً: حذف التنوين ٧٥-٨٠

- حذف التنوين لتجنب التقاء الساكنين ٧٦-٧٨
- حذف التنوين للتناسب ٧٨-٧٩
- حذف التنوين للتخفيف ٧٩-٨٠

ثانيًا: حذف أحد صوتي التضعيف ٨٠-٨٤

ثالثًا: حذف إحدى تاءي الفعل المضارع ٨٥-٨٧

الباب الثاني: التوجيه الصوتي للتغيرات الخاصة للصوامت عند القسطلاني في "لطائف الإشارات" ٨٨-١٤٢

الفصل الأول: الهمزة ٨٩-١٢٥

أولاً: الهمز المفرد ٨٩-١٠٥

١ – الهمزة الساكنة ٨٩-٩١

٢ – الهمزة المتحركة ٩٢-٩٨

٣ – الهمزة التي تنقل حركتها إلى الساكن قبلها ٩٨-١٠٣

٤ – السكت على الساكن قبل الهمزة ١٠٤-١٠٥

ثانيًا: الهمزتان المجتمعتان ١٠٥-١١٤

١ – الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة ١٠٥-١١١

٢ – الهمزتان المتلاصقتان في كلمتين ١١١-١١٤

ثالثًا: وقف حمزة وهشام على الهمز، وموافقة الأعمش لهما ١١٥-١٢٥

الفصل الثاني: النون الساكنة والتنوين **١٢٦-١٣١**

أولاً: الإدغام ١٢٦-١٢٨

ثانيًا: الإظهار ١٢٩

ثالثًا: القلب ١٢٩-١٣٠

رابعًا: الإخفاء ١٣٠-١٣١

الفصل الثالث: الراءات **١٣٢-١٣٨**

الراء المفتوحة ١٣٢-١٣٧

الراء الساكنة ١٣٧

كلمات ترقق راؤها وتفخم باعتبارين ١٣٧-١٣٨

الفصل الرابع: اللامات **١٣٩-١٤٢**

تغليظ اللام المتفق عليه ١٣٩-١٤٠

تغليظ اللام المختلف فيه ١٤٠-١٤٢

خاتمة **١٤٣-١٤٤**

ثبت المصادر والمراجع **١٤٥-١٥٤**

ملخص الدراسة بالإنجليزية **١٥٥-١٥٦**

التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلاني، الصوامت نموذجًا.

إعداد

حمزة إبراهيم يوسف النادي

المشرف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمود خليل

الملخص

تقوم مشكلة هذه الدراسة على تتبع ما تناثر من التعليلات الصوتيّة لتغيرات الصوامت في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" لشهاب الدين القسطلّاني (٩٢٣هـ) ثم تصنيف هذه التعليلات وتحليلها ومناقشتها ومقاربة بعض ما فيها من مواطن الخلاف.

وهذا الكتاب جمهرة جامعة استوعبت أغلب ما قاله السابقون في تعليل وجوه الاختلاف بين القراءات العشرة المتواترة، والأربعة الشاذّة، أصولاً وفروعًا، وعدد صفحاته في المطبوع يناهز خمسة آلاف.

وقد انتظمت هذه الرسالة في تمهيد وبابين، أمَّا التمهيد فقد ألمح فيه الباحث إلى نشأة علم القراءات، ثم علم توجيه اختلافاتها، وألمَّ فيه بطبيعة الخلاف حول بعض اختيارات القراء عند علمائنا الأقدمين، وعَرَضَ فيه صورة موجزة دالة للكتاب ومؤلفه.

وأمَّا الباب الأول فقد عَرَضَ للتوجيه الصوتي للتغيرات العامة للصوامت عند القسطلاني في "لطائف الإشارات"، وانتظم في ثلاثة فصول، هي: الإدغام والإبدال وحذف الصوامت، ورتبت على هذا النحو وفق كثرة فروعها وتشعب تفصيلاتها في القراءات.

وأمَّا الباب الثاني فقد عني بالتوجيه الصوتي للتغيرات الخاصة للصوامت عند القسطلاني في كتابه "لطائف الإشارات"، وانتظم في فصول أربعة، هي: الهمزة، والنون الساكنة والتنوين، والراءات، واللامات، وقد رتبت أيضًا على هذا النحو وفق كثرة فروعها في القراءات.

وقد قدم الباحث لهذه الأطروحة بمقدمة تضمنت مشكلة الدراسة وأهميتها وأبرز ما جاء في أبوابها وفصولها ومنهج الباحث فيها، وبعض الدراسات السابقة، كما ألحق بها خاتمة تضمنت بعض ما تراءى له من نتائج وتوصيات.

مقدمة

الحمد لله فاطر السموات والأرض، المنعم على خلقه أجمعين، بما لا تحيط به ألسنة الشاكرين والذاكرين والمسبحين، والحمد لله الذي اصطفى من عباده النبي العربي الأمي رسولاً إلى العالمين، وأوحى إليه هذا القرآن بلسان عربي مبين، وبعد:

فتقوم هذه الدراسة على تتبع ما تناثر من التعليلات الصوتيّة لتغيرات الصوامت في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" لشهاب الدين القسطلاني (٩٢٣ هـ) ثم تصنيف هذه التعليلات وتحليلها ومناقشتها، وقد جمع هذا الكتاب القراءات المتواترة العشرة من طريق "النَّشْرِ" و"طيِّبته" والقراءات الشاذّة الأربعة الزائدة عليها، وهي قراءة الحسن البصري (١١٠هـ) وابن محيصن المكي (١٢٣هـ) والأعمش الكوفي (١٤٨هـ) ويحيى اليزيدي (٢٠٢هـ)، وجمع كثيرًا من التعليلات الصوتية لوجوه الاختلاف بين القرّاء، وتفرقت هذه التعليلات في حديثه عن أصول الاختلاف بينهم، وفي حديثه عمّا يسميه علماء القراءات "الفرش" أو "الفروع" ويعنون بها اختلافات القرّاء الفرعيّة التي لا تنضبط بضابط يجمعها، وعادة ما يبسط المصنفون هذه الاختلافات الفرعيّة وفق ترتيب سور التنزيل من الفاتحة إلى النّاس.

وتنبثق أهمية هذه الدراسة من مكانة كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" لشهاب الدين القسطلّاني (٩٢٣هـ) فهو جمهرة جامعة استوعبت أغلب ما قاله السابقون في تعليل وجوه الاختلاف بين القراءات المتواترة والشاذّة، أصولاً وفَرْشًا (فروعًا)، وقد حققه ونشره مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في عشرة أجزاء كبار، ناهز عدد صفحاتها خمسة آلاف، كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في إعادة النظر في بعض توجيهات القسطلاني الصوتية لتغيرات الصوامت بالاستفادة من علم الأصوات الحديث، ومقاربة بعض مواطن الخلاف بينه وبين علمي التجويد والقراءات خاصة فيما يتعلق بطبيعة صوت المد، وأثره في توجيه تغيرات الهمز، وما يتعلق بطبيعة الصامت الساكن وأثره في جواز اجتماع الساكنين على غير الحد الجائز عند علماء البصرة، وغير ذلك مما ستراه مبسوطًا في فصول هذه الرسالة.

وقد انتظمت هذه الرسالة في تمهيد وبابين، أمَّا التمهيد فقد ألمح فيه الباحث إلى نشأة علم القراءات، ثم علم توجيه اختلافاتها، وألمَّ فيه بطبيعة الخلاف حول بعض اختيارات القراء عند علمائنا الأقدمين، وأنها ليست طعْنًا في القرآن، وإنما هي اعتراض على اختيار القارئ الراويةِ الإمامِ روايةً في كلمة أو عبارة قرآنية، غيرُها أشهر منها، أو هي من الشاذ في القياس أو

الاستعمال في رأي من يعترض عليها، وهذا ما لم يفهمه كثيرون، فحاولوا اتهام هؤلاء العلماء بعدم تعظيم القرآن، وتصوروا نشوب معركة بين النحويين والقراء، وآخرون اتخذوا هذا مدخلاً للطعن في ربانية هذا الكتاب العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، ثم تخلص الباحث في هذا التمهيد إلى الكتاب ومؤلفه، فتحدث باختصار عن حياة هذا الإمام العالم واسمه ونسبه ونسبته ورحلاته وشيوخه وتلاميذه وشهادة مترجميه فيه، ثم عرض لمنهج كتابه "لطائف الإشارات لفنون القراءات" ومصادره وطبعاته وغير ذلك مما يعتلق به.

وأمَّا الباب الأول فقد شمل التوجيه الصوتي للتغيرات العامة للصوامت عند القسطلاني في "لطائف الإشارات"، وانتظم في ثلاثة فصول، هي: الإدغام والإبدال وحذف الصوامت، على أنَّ هذه التغيرات العامة تشمل أيضًا القلب المكاني لكن لم يجد الباحث فيه أي توجيه صوتي للقسطلاني، وأمثلته في القراءات قليلة معدودة، وقد رتبت هذه الفصول وفق كثرة ورودها وتشعب تفصيلاتها في القراءات، وهي الإدغام فالإبدال فحذف الصوامت.

وقد قدَّم الباحث لفصل الإدغام بتعريفه، والخلاف في تسميته إدغامًا أو ادَّغامًا، والمصطلحاتِ الأخرى التي عَبَّرَتْ عنه أو عَبَّرَ عنها في كتب التجويد والقراءات، وأنواعِه من حيث التماثل والتجانس والتقارب، ومن حيث كونه صغيرًا أو كبيرًا أو كاملاً محضًا أو ناقصًا غير محض، وما يندرج في ذلك من الفروع التي وجهها القسطلاني صوتيًّا، ثم عَرَضَ لِمَا وجهه القسطلاني من أنواع الإدغام الواجب والممتنع بلا خلاف، والممتنع المختلف فيه، والجائز المتفق عليه، والجائز المختلف فيه.

وأهم ما خلص إليه هذا الفصل ما جاء في الإدغام الممتنع المختلف فيه عن إدغام الراء في الراء في نحو (شهر رمضان) [البقرة: ١٨٥]، إذ أيد الباحث اختيار أبي عمرو بن العلاء قراءة حذف الحركة من الصامت الذي يسبقه صامت ساكن، ويليه ما يماثله أو يقاربه أو يجانسه؛ ليدغم في ما بعده إدغامًا كبيرًا، ويعول الباحث في هذا على حجة لم يسبق لأحد فيما اطّلع عليه أن أشار إليها، وهي طبيعة الصامت الساكن الذي يسبق الحرف المسكَّن في شواهد هذه القراءة من القرآن الكريم، وما في هذا الصامت من بعض الامتداد والجريان الذي يشبه ما في الواو والياء اللينتين اللتين يجوز التقاؤهما بالساكن بعدهما مدغمًا في مثله بإجماع النحويين والقرّاء، نحو (قوم موسى) [الأعراف: ١٤٨، ١٥٩، القصص:٧٢] بتسكين ميم (قوم) وإدغامها في ميم (موسى)، وبذلك يجوز وقوع المقطع القصير المزدوج الإغلاق في درج الكلام كما في نحو "شهر رمضان" بإسكان راء شهر وإدغامها في راء "رمضان" فيكون تقطيع هذه العبارة بالوقف على نون رمضان وإسكانها: (ص ح ص ص/ص ح/ص ح/ص ح ح ص).

وقد بنى الباحث رأيه هذا على استقراء ما جاء من أمثلة هذا الإدغام في قراءة أبي عمرو بن العلاء من كتاب "عمدة النحرير في الإدغام الكبير" للمالقي.

وقد قدم الباحث لفصل الإبدال بتوطئة تعريفية تضمنت تحديد أنواعه وتحديد المقصودِ دراستُه منها في هذا الفصل، وقد عرض الباحث مما وجهه القسطلاني منه في "لطائف الإشارات" لما أحصاه من ضروبٍ من الإبدال السماعي كإبدال السين في (السراط) [الفاتحة:٦] صادًا خالصة أو صادا مشمة صوت الزاي، وإبدال السين صادًا في (مسيطرون) [الطور:٣٧] وغير ذلك، كما عرض الباحث منه لإبدال قياسي خرج عن وجهه المشتهر، وهو (اذّكر) [يوسف:٤٥] بالذال المعجمة في قراءة الحسن، وضروبٍ من الإبدال يتأكد التحرز منها، فقد ناقش الباحث ما حذَر القسطلاني القارئ منها متأثرًا بما يجاور الصوت المبدل من أصوات تؤثر في نطقه وتخرجه عن التزام الرواية أو قانون اللغة.

أمَّا فصل "حذف الصوامت" فقد استقرأ الباحث ما وجهه القسطلاني منه في لطائف الإشارات، وحصرها في ثلاثة أقسام، هي حذفُ التنوين لتجنب التقاء الساكنين، كقراءة حذف التنوين من (ذائقة) في (كل نفس ذائقة الموت) [آل عمران:١٨٥، الأنبياء:٣٥، العنكبوت:٥٧] مع بقاء النصب في (الموت)، أو للتناسب، وهو أن تكون الكلمة مصروفة منونة، فتمنع من الصرف، ويحذف تنوينها، لا لعلة تقتضي المنع من الصرف، وإنما لمناسبة كلمة قبلها أو بعدها كما ورد صرف (ولا يغوث ويعوق) [نوح:٢٣] و(سلاسل) [الإنسان:٤] وإثبات التنوين معها جميعها للتناسب مع أنها ممنوعة من الصرف، وذلك نحو حذف التنوين من (عباقري) مناسبة لمنع (رفارف) في قوله تعالى: (على رفارفَ خضرٍ وعباقريَّ حسان) فيما قرأ ابن محيصن، [الرحمن:٧٦] أو للتخفيف، نحو (بالغُ أمره) [الطلاق:٣] بحذف تنوين (بالغ) ونصب (أمره)، وحذفُ أحد صوتي التضعيف، نحو (أتحاجّوني) [الأنعام:٨٠] بقراءة تخفيف النون، وحذفُ إحدى تاءي الفعل المضارع، نحو (ولا تنابزوا) [الحجرات:١١].

ومن أهم ما ورد في هذا الفصل ما ذهب إليه الباحث من أن القدماء نظروا للألف من ناحيتين؛ الأولى: تركيبية، حيث تقوم الألف مقام الصوت الصامت أحيانًا في أوزان الأسماء والأفعال، وفي الوزن العروضي، فعدوها ساكنة في التحليل لتطرد لهم الأوزان والأبواب في تقرير القواعد، والأخرى: إفرادية، حيث نظروا لها من ناحية صوتية خالصة، وأدركوا أن طبيعتها تختلف عن الصوامت، وأن الحركات أبعاض حروف المد، وأن سكونها المقرر سكون ميت لا سكون حي كما في الصوامت فيما قرره القسطلاني، بل إنَّ بعضهم استعمل مصطلح الصوامت والصوائت والجوامد والذوائب بما يدل على أنهم كانوا يفرقون بينهما من ناحية صوتية إفرادية خالصة.

وأمَّا الباب الثاني فقد عني بالتوجيه الصوتي للتغيرات الخاصة للصوامت عند القسطلاني في لطائف الإشارات، وانتظم في فصول أربعة، هي: الهمزة، والنون الساكنة والتنوين، والراءات، واللامات، وقد رتبت أيضًا وفق كثرة ورودها، وتنوع فروعها، وتشعب تفصيلاتها.

وقد عرض الباحث في فصل الهمزة لما وجهه القسطلاني من تغيراتها وفق أقسامها المعروفة عند القراء، فبدأ بالهمز المفرد وما يندرج تحته من الهمزة المفردة الساكنة والمتحركة، ومنها الهمزة المتحركة التي تنقل حركتها للساكن قبلها، والسكت على الساكن قبل الهمزة لتمكن من النطق بها محققة، ثم انتقل للهمزتين المجتمعتين في كلمة ثم في كلمتين، ثم انتقل إلى وقف حمزة وهشام على الهمز، إذ يخففان الهمز في الوقف دون الوصل؛ لأنَّ القارئ يصيبه الكلال ويكاد نفسه ينقطع، فيقتضي هذا منه التخفيفَ عند الوقف، ولحمزة في ذلك مذهبان مشهوران، هما المذهب الرسمي والمذهب التصريفي، وصور هذا التخفيف عند حمزة متشعبة متداخلة جَهد الباحث في عرضها، وحصر ما وجهه القسطلاني منها، ما لم يجهده في غيرها.

وأهم ما ورد في هذا الفصل حديث القسطلاني وعلمائنا القدامى عن إبدال الهمزة صوت مد من جنس الحركة السابقة له، وأنَّ الإبدال بهذا المعنى لا يتفق وطبيعة صوت المد عند المحدثين الذين يأبون وصفه بالسكون، ويعدونه حركة طويلة، ولذلك فسر الباحث هذا الإبدال بحذف الهمزة والتعويض عنها بحركة قصيرة من جنس الحركة السابقة، فيتولد عنهما صوت المد، وقد اقتضت مخالفة المحدثين للقدماء في أصوات المد إعادة النظر في تحليل القسطلاني لتخفيف الهمزة المضمومة بعد كسر في نحو (صابئون) واقتضت كذلك إعادة النظر في بعض مواضع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وغير ذلك مما تراه مبسوطًا مفصلا في مواضعه من هذا الفصل.

أمَّا فصل النون الساكنة والتنوين فيعنى بصفاتٍ تعرض للنون نفسها لا تبدل بها صوتًا آخر أو تحذف أو تزاد، وإنَّما تعرض لها حال مجاورتها لأصوات أخرى محددة لم تكن لتعرض لها لولا هذه المجاورة، ولا تخرج بهذه الصفات عن كونها نونًا، وإنما يتغير النطق بها بعض التغير، وتختص هذه الصفات بالنون الساكنة لأنها أضعف من المتحركة وأكثر تأثرًا بما يليها من أصوات، والتنوينُ مثلُها لأنه في النطق نون ساكنة مسبوقة بصائت قصير، وهذه الصفات العارضة للنون الساكنة والتنوين هي الإدغام والإظهار والقلب والإخفاء.

وأمَّا فصل "الراءات" فقد ناقش فيه الباحث ما وجهه القسطلاني من أحكام تفخيمها وترقيقها، وأفاض في اختلاف القراء في ترقيق بعض الراءات دون بعض أو تفخيمها خاصة في رواية ورش، بعد أن قدم لهذا الفصل مقدمة أبان فيها عن صلة ترقيق الراء بالإمالة، وخلاف القراء في أصلها، هل هي مرققة أم مفخمة.

وأمَّا فصل اللامات فقد ناقش فيه الباحث تغليظ اللام المتفق عليه في لفظ الجلالة، وتفخيم اللام المختلف فيه بين ورش وغيره، وذلك في اللام المفتوحة المسبوقة بصوت من أصوات التفخيم، نحو كلمة (الصلاة) أينما وردت.

على أنَّ الباحث أفاد في تبويب هذه الدراسة وتقسيم بعض فصولها من كتاب عبد البديع النيرباني "الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات"، لذا وجب التنبيه.

وقد اقتصر الباحث أحيانًا على ذكر القراءة دون القراء الذين قرأوا بها في بعض المواضع التي يضطر الباحث فيها للإيجاز والاختصار؛ لأنَّ الهدف من هذه الدراسة القراءة وتوجيهها لا حصر القراء الذين قرأوا بها، وقد حرص الباحث على عدم تطويلها بما يخرجها عن مقصودها، ولذلك عمد إلى عدم الترجمة لأعلام القراء ورواتهم في الحواشي؛ لأنَّهم أعلام مشهورون جدًّا عند المتخصصين في القراءات والأصوات، وقد ترجم القسطلاني لهم جميعًا في مقدمات كتابه.

كما أثبت الباحث تخريج الكلمات والعبارات أو أجزاء الآيات بخط صغير في متن الرسالة لئلا تتضخم الحواشي، وقد يعود القارئ إلى موضعها من التنزيل فيجدها مختلفة؛ لأنها قد لا تكون جارية على رواية حفص عن عاصم التي كتبت بها مصاحفنا، وقد يحيل الباحث في تخريج آية إلى موضع واحد مع أنها وردت في غير موضع؛ لأنَّ الموضع المراد هو المحال إليه فقط وفق القراءة أو الرواية المقصودة بالدراسة والتحليل، وإذا ما وردت العبارة القرآنية في مواضع كثيرة، والمراد كل هذه المواضع، فيثبت الباحث غالبًا بعدها عبارة تدل على هذا دون أن يذكر تخريجها في جميع مواضعها إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك.

وقد حرص الباحث على تسمية القراء إذا عرضت قراءاتهم في كل موضع، إلا أنه كان يضطر أحيانًا للاختصار بمثل قوله: "وقرأ بعضهم" لا سيما في فصل الإدغام لطول مباحثه وكثرة فروعه.

وقد درس التوجيهَ الصوتي للقراءات عند علمائنا الأقدمين عددٌ من الباحثين، ومن هذه الدراسات التي يمكن أن تحسب في الدراسات السابقة لهذه الدراسة:

١. **التوجيه الصوتي للقراءات الشاذة في كتاب "مختصر في شواذ القرآن " لابن خالويه،** رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٦م، إعداد: عثمان مزلوه الدراوشة.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على القراءات الشاذّة فقط ولم تشمل القراءات العشر، واقتصرت فقط على ما جاء في كتاب ابن خالويه الذي لم يجمع من وجوه التعليل الصوتي كما جمع القسطلّاني في كتابه "لطائف الإشارات".

٢. **التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية المختلف فيها: دراسة في كتب معاني القرآن الكريم،** رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، ٢٠١٣م، إعداد: صلاح عواد خليف بني خالد.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على ما جاء في أربعة كتب من كتب معاني القرآن، ككتاب الفرّاء وكتاب الزجّاج، ولم تستوعب هذه الكتب ما استوعبه القسطلّاني في "لطائف الإشارات" إضافة إلى أنّ قصد المؤلفين في معاني القرآن لم يكن استيعاب وجوه التغيرات الصوتية إلا ما كان له أثر في المعنى، ولم يحرصوا على جمع كل ما قيل في التعليل الصوتي لكل وجه من وجوه الاختلاف بين القراءات الأربع عشرة كما فعل القسطلّاني.

٣. **التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات القرآنية في تفسير الجامع لأحكام القرآن الكريم،** وهو دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠١٥م، إعداد: عمر عقلة خليف الدعجة.

ولم تقتصر هذه الدراسة على التعليل الصوتيّ، واقتصرت على تفسير القرطبي الذي لم يكن يقصد من جمع وجوه الاختلاف بين القرّاء إلا ما له أثر في اختلاف الأحكام الفقهيّة، ولذلك أهمل كثيرًا من وجوه التغيرات الصوتية في القراءات، كما أهمل أكثر القراءات الشاذّة، لأنّ القرطبي مالكيّ، ومذهب الإمام مالك عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذّة في الفروع الفقهيّة.

وقد درس الباحث جمال إبراهيم محمد نافع علوان التوجيه النحوي للقراءات في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلاني (٩٢٣ هـ) في بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية سنة ٢٠١٦م (ص: ١٠٤ – ١٤٠)، كما درس التوجيه الصرفي للقراءات في الكتاب نفسه الباحث يوسف عبد الكريم صالح في رسالة جامعية في جامعة تكريت سنة ٢٠١٥م، أما التوجيه الصوتي في هذا الكتاب فلم يسبق لأحد من الباحثين دراسته.

وبعد: فالله أسأل أن تكون الإصابة في ما كتبت هي الغالبة، فقد اجتهدت في بعض المواضع وحاولت أن أقدم فيها شيئًا جديدًا، وحسب الباحث أن يكون قد حاول، وفي المحاولة لا يؤمن الخطأ، لكن قد يكون فيها إبداع يمكن أن يسهم في شق طريق جديد، أمَّا من سلك الجَدَد فقد أمن العثار كما قالت العرب، ولأن يجتهد طالب العلم فيخطئ خيرٌ له من أن يقلّد فيصيب.

تمهيد

نزل القرآن على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، وشرف وعظَّم، وأنعم وكرَّم، بلسان عربي مبين، نذيرًا وبشيرًا، هاديًا الناسَ إلى نور الحق في ظلمات الباطل، وهو كتاب عربي غير ذي عوج، نزل بلغات العرب التي تسمى اليوم "لهجات"، وكان جبريل عليه السلام يعرض القرآن على رسول الله – صلى الله عليه وسلم- كل عام مرة في رمضان، حتى كان آخرُ عهدِ رمضانَ برسول الله، فعرضه عليه جبريل مرتين، وكان لرسول الله كَتَبَةٌ من أصحابه يكتبون عن لسانه القرآن، وكان الصحابة يحفظون القرآن ويتلونه آناء الليل وأطراف النهار، فامتلأت به أجوافهم، وبهرهم بيانه عن كل بيان، كذاك الذي يسمع شيئًا من الكلام البليغ تلهيه روعته عن كل كلام كان يحفظه، فيشتغل به منشدًا وتاليًا حتى تؤوب إليه نفسه فيستذكر ما كان يعرف قبله، لكن يبقى هذا البيان الساحر سيد روحه، وملك لسانه، والآخذ بزمام قلبه وفكره، وهذا في رأي الباحث أهم ما صرف العرب عن الانشغال بالشعر أول الإسلام، لا كما ذهب إليه ابن سلاّم، فقد انبهروا بالقرآن وبيانه حتى اعتادوا هذا الضرب الجديد من البيان وألفوه، فآبت إليهم نفوسهم، وعادوا لمراجعة الأشعار، بالإضافة إلى انشغالهم بالفتوح[1].

---

(١) فالقلب إذا التفت لا يصرفه عن ذلك اشتغال البدن، قال الشاعر:

"تعتلُّ بالشغل عنَّا ما تكلمنا الشغل للقلب، ليس الشغلُ للبدنِ".

قال الزبير بن بكَّار: "لا أعلم شيئًا من أمور الدنيا خيرها وشرها إلا وهو يصلح أن يُتمثل به بهذا النصف الأخير". انظر رأي ابن سلام في: ابن سلَّام الجمحي (٢٣١ هـ)، محمد بن سلام بن عبد الله بن سالم الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، (قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر)، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، القاهرة: د.ت، (٢٥/١)، وانظر البيت والتعليق عليه في: النشاشيبي (١٩٨٥)، محمد إسعاف، **نقل الأديب**، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، القدس، (ص: ٦٦، الخبر:١٢٥)، وقد وهم النشاشيبي في نسبة التعليق على البيت لأبي الفرج الأصفهاني، وإنما هو للزبير بن بكّار، وقد عَدَّ العباس بن الأحنف بهذا البيت أشعر الناس كما رواه عنه أبو الفرج نفسه، انظر: أبو الفرج الأصفهاني (٢٨٤ هـ)، علي بن الحسين بن محمد، **الأغاني**، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، ١٩٣٥م، (٣٥٨/٨).

ونشأ من الصحابة جيل اختصوا بمزيد العناية بهذا التنزيل العزيز كعبد الله بن مسعود وسالم بن معقل ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم[١]، فرووا عن رسول الله وجوهه التي أقرأ بها الناس، وتحلَّق حولهم التابعون، حتى كان كل جيل من هؤلاء الرواة المجيدين يسلم راية القرآن للجيل اللاحق، جمعٌ كثير عن جمع غفير يستحيل به تواطؤهم على مجانبة الصدق، كما ينتفي به امتناع الخطأ جلَّ أو دَقَّ، حتى نشأ جيل القرَّاء الأئمة الذين رووا القرآن عن جمع كبير من الشيوخ بقراءات متعددة، تتعاضد ولا تتناقض، وتتآلف ولا تتخالف، فصاروا يقرئون الطلبة بما يختارونه من روايات الشيوخ في الكلمة الواحدة أو الحرف الواحد، وكلُّ اختيارهم هذا قرآنٌ نزل على قلب النبي -صلى الله عليه وسلَّم- فنشأت القراءات التي اختص بها هؤلاء الأئمة الذين اختار منهم ابن مجاهد سبعة كبارًا ملؤوا الدنيا علمًا وأوسعوها ببركة القرآن[٢].

وكان أئمة اللغة والنحو والقراءات يعترض بعضهم على بعض أحيانًا في اختيار وجهٍ رواه قارئ عن عدد من الشيوخ الذين استجازهم، وكانوا في مناقشتهم لبعض هذه الاختيارات يصدرون عن تخطئة القارئ الذي عدل عن الوجه الشائع المقيس إلى ما هو دونه في كلام العرب في رأي بعض الأئمة[٣]، لا عن تخطئة التنزيل كما فهم بعضُ من لم تطمئنَّ بالإنصاف نفسُه، أو يُخلِصْ للعلم فِكرُه.

---

(١) انظر: : القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية: ١٤٣٤هـ، (٨٥/١ - ٩٣)، وانظر أيضًا: السيوطي (٩١١ هـ)، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، **الإتقان في علوم القرآن**، الطبعة الخامسة، (تحقيق: مصطفى البغا)، دار ابن كثير، دمشق: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م، (٢٢٢/١-٢٣١) (النوع العشرون: في معرفة حفاظه ورواته).

(٢) وأئمة القراء المشتهرون أكثر من ذلك بكثير، والرواة عنهم كذلك، ومن الخطأ اعتقاد أنهم ما اقتصر على ذكرهم ابن مجاهد.

(٣) انظر في أسباب إنكار بعض اختيارات القراء ومزيد تفصيل لذلك في: عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، أحد عشر جزءًا، دار الحديث، القاهرة، د.ت. في الجزء الأول، ص: ١٩ وما بعدها.

ومن أمثلة ذلك: الجدل الذي دار على قراءة حمزة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) [النساء١] بجر الأرحام عطفًا على الضمير المخفوض في (به) من غير إعادة الخافض، وأكثر العرب يعيدونه فيقولون (وبالأرحامِ).

وكانت بعض وجوه هذه الاختيارات تخفى على بعض أهل العلم، أو تحتاج إلى مزيد بيان وتوضيح واستشهاد، فامتلأت كتب النحو والتفسير والقراءات بتعليل هذه الاختيارات التي عرفت فيما بعد بعلم توجيه القراءات، وشواهد هذا الذي تقدم من كون القراءة اختيارًا من القارئ الإمام من روايات شيوخه الكثيرين في الموضع الواحد أكثر من أن تحصى، لا يخطئها الناظر في أي كتاب من كتب القراءات، وليس من غرض الباحث أن يتتبع تاريخ هذا العلم أو أن يفصِّل الكلام فيه، وإنما هي توطئة لهذه الدراسة بما يفيد الطالب ولا يُمِلُّ المتخصص.

ولا ريب في أنَّ علوم اللغة والنحو وما يندرج فيها من الصرف ومباحث الأصوات والتجويد نشأت بأثر من القرآن الكريم وحرص المسلمين على حفظه وأدائه كما نزل به الوحي، ثم أفرد التجويد والقراءات بمئات المؤلفات المستقلة أو آلافها، التي يمكن للباحث أن يطلع على عنواناتها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط الجزء المتعلق بكتب التجويد والقراءات الذي أصدرته مؤسسة آل البيت في مشروع كبير كُتب له ألا يستمرَّ[1].

وكتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" حلقة متصلة في هذه السلسلة من المؤلفات، جمع كلَّ ما يخصَّ قراءات القرآن الكريم السبعة المتواترة، والثلاثة الزائدة عليها، والأربعة الشاذّة المشهورة من اختيار الحسن البصري (١١٠هـ) وابن محيصن المكي (١٢٣هـ) والأعمش الكوفي (١٤٨هـ) ويحيى اليزيدي (٢٠٢هـ)، ولا يريد الباحث أن يكرر الحديث عن حياة مؤلفه ومنهج كتابه وأهميته ومصادره في الاحتجاج للقراءات مِمَّا أفاض به محققو الكتاب إفاضة أوفوا بها على الغاية، بل يريد أن يلمَّ بما يعرِّف بذلك القارئ على وجه الاختصار في هذه الكلمة التمهيدية مستفيدًا من بعض ما أورده محققو الكتاب.

---

(١) انظر: مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، علوم القرآن، مخطوطات التجويد، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن، ١٩٩٤م. ومخطوطات القراءات، الطبعة الثانية، عمان، الأردن: ١٤١٥ هـ.

أمَّا المؤلف فأقدم من ترجم له شيخه السخاوي في "الضوء اللامع"[١]، وهذه الترجمة مرجع لكل من جاء بعده مع أنه توفي قبل القسطلاني بأكثر من عشرين سنة، وممن ترجم له في سنة وفاته ابن إياس في "بدائع الزهور"[٢]، وابن طولون في "مفاكهة الخلان"[٣]، فهما يعتنيان بتسجيل الأحداث والوقائع على تسلسل الأعوام والشهور، وقد اختصر الشمَّاع الحلبي ترجمة القسطلاني في كتابه "القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي"[٤] ثم جاء العيدروس في "النور السافر"[٥] فلخص ترجمة القسطلاني من "الضوء اللامع" وزاد عليها بعض الأخبار واستدرك ما فات السخاوي من مؤلفات القسطلاني، ثم جاء نجم الدين الغزي في "الكواكب السائرة"[٦] فاستوعب ما جاء في "الضوء اللامع" وزاد عليه[٧].

وهو الإمام المقرئ المحدث "أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد ابن محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن علي، شهاب الدين، أبو العباس، القسطلاني الأصل، ثم المصري القاهري، الشافعي، ويعرف بالقسطلاني وبابن القسطلاني كما وصف هو نفسه بذلك في

---

(١) انظر: السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ابن عثمان بن محمد، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: د.ت، (١٠٣/٢-١٠٤).

(٢) انظر: ابن إياس (٩٣٠ هـ)، أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، الطبعة الثانية، (تحقيق: محمد مصطفى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصورة عن طبعة جمعية المستشرقين الألمان، د.ت، (١٥٧/٥).

(٣) ابن طولون (٩٥٣ هـ)، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقيّ الصالحي الحنفي، **مفاكهة الخلان في حوادث الزمان**، (تحقيق: محمد مصطفى)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، القاهرة: ١٣٨١ هـ، ١٩٦٢م، (٦١/٢).

(٤) انظر: الشمَّاع الحلبي (٩٣٦ هـ)، زين الدين عمر بن أحمد، **القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي**، الطبعة الأولى، (تحقيق: حسن مروة وخلدون مروة) دار صادر، بيروت: ١٩٩٨م، (١٩٦/١-١٩٧).

(٥) العيدروس (١٠٣٨ هـ)، محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله، **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، الطبعة الأولى، (تحقيق: أحمد حالو وآخرين)، دار صادر، بيروت: ٢٠٠١م، (١٦٤- ١٦٦).

(٦) نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، محمد بن محمد، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، الطبعة الأولى، (تحقيق: خليل المنصور)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، (١٢٨/١-١٢٩).

(٧) انظر: القسطلاني (٩٢٣ هـ)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (٣/١-٤).

"المواهب اللدنية"[١]. هكذا ورد سياق اسمه ونسبه في مقدمة "اللآلئ السنية" وخاتمته[٢]، وهو أعلى شيء وقع في سياق نسبه رحمه الله، وقريب منه سياق الحافظ السخاوي، وتبعه الشوكاني الذي رفع نسبه إلى الجد السابع: علي"[٣].

ونسبته إلى "قسطيلية" بفتح القاف وسكون السين وكسر الطاء وسكون الياء ولام مكسورة وياء خفيفة على الراجح المشهور، واختلف أهي في الأندلس أم في تونس، والراجح أنَّها التي في تونس؛ لأن أكثر المنتسبين بهذه النسبة من العلماء ينتسبون إلى "تَوْزَر"، وهي أهم مدن قسطيلية التي في تونس، "وهذا ما جزم به ابن فرحون والقطب الحلبي والسخاوي وأبو العباس العجمي كما نقله عنهم الزبيدي[٤]" وهو الذي اختاره محققو الكتاب[٥].

ونسبته "القسطلاني" بتشديد اللام على الراجح[٦]، وهي نسبة إلى "قسطيلية" على غير قياس، وهي نسبة عائلة علمية مشهورة بدأت بالقطب القسطلّاني (٦٣٦ هـ) وانتهت بشهاب الدين القسطلّاني (٩٢٣ هـ) مؤلف "لطائف الإشارات لفنون القراءات"، وقد أحصى المحققون من هذه

---

(١) القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، الطبعة الأولى، (تحقيق: مأمون محيي الدين الجنّان)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٦ هـ، (٤٨١/٣).

(٢) القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية**، الطبعة الأولى، (تحقيق: حسن بن عبَّاس)، المكتبة المكية: ٢٠٠٤م، (١٣، ١٥٤).

(٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١٤/١).

(٤) انظر: الزبيدي (١٢٠٥ هـ)، أبو الفيض أو أبو الجود أو أبو الوقت محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق السيد المرتضى الحسيني اليماني الواسطي العراقي الحنفي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (تحقيق: جماعة من المختصين)، وزارة الإرشاد والأنباء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: ١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ، ١٩٦٥ - ٢٠٠١ م، (٢٥١/٣٠-٢٥٢، قسطل).

(٥) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١٧/١).

(٦) انظر: المصدر نفسه، (١٨/١) وما نقله المحققون في ضبط نسبة القطب القسطلّاني (٦٣٦ هـ).

العائلة أكثر من أربعين علمًا لهم مقبرة خاصة في مكة المكرمة[١]، وذكر السخاوي أنَّ ابن فهد المكي أفرد هؤلاء الأعلام بالترجمة في كتابه: "غاية الأماني في ترجمة أولاد القسطلاني"[٢].

وقد ولد شهاب الدين القسطلاني في القاهرة في الثاني عشر من ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة، لأسرة عرفت بالعلم والصلاح، فأمه هي حليمة ابنة الشيخ أبي بكر بن أحمد بن حميدة النحاس فيما ذكر السخاوي[٣]، وله عمٌّ اسمه أحمد بن أبي بكر من تلاميذ السخاوي الذين سمعوا منه[٤]، وذكر الكتاني أنَّ شهاب الدين القسطلاني زوج عائشة بنت الباعوني[٥]، وهي باعونية الأَصل دمشقية النشأة، أديبة ناسكة متعبدة مشهورة، وتوفيت في دمشق قبل القسطلاني بعام واحد، سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة[٦].

وقد أثبت محققو اللطائف أسماء شيوخ شهاب الدين القسطلاني في كل العلوم التي برز فيها القسطلاني بما لا يدعو إلى تكرار إثباتها هنا[٧]، كما أثبتوا أيضًا أسماء تلاميذه، وأهم ما يتعلق بالتعريف بهم[٨]، لكن من الطريف الإشارة إلى أنَّ مِن شيوخه بعض من ينتسب إلى ديار أردنية بالإضافة إلى زوجه عائشة الباعونية، كزينب بنت أحمد بن محمد، أم حبيبة الشوبكي، روى عنها الحديث، وإبراهيم بن أحمد بن حسن، برهان الدين العجلوني، وهو من شيوخه في الفقه والنحو، ومن شيوخه أيضًا ابن فهد المكي ولعله هو الذي أفرد عائلة القسطلاني بالترجمة كما تقدم.

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١٦/١).

(٢) انظر: السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، الضوء اللامع، (١٢٨/٦-١٢٩). والقسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١٦/١). وانظر: صمايري، هشام (٢٠١٧)، **عائلة القسطلاني من خلال كتب التراجم والطبقات: محاولة في الإحاطة بصنف من النخب العلمية**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: ١.

(٣) انظر: السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، الضوء اللامع، (١٠٣/٦).

(٤) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) انظر: الكتاني (١٣٨٢ هـ) عبد الحي بن عبد الكبير، **فهرس الفهارس والأثبات**، الطبعة الثانية، (باعتناء: إحسان عبَّاس)، بيروت: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، (٩٦٩/٢)، وانظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١٩/١-٢٠).

(٦) ونسبتها إلى قرية باعون من أعمال عجلون في الأردن، انظر ترجمتها في: نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، (٢٨٧/١-٢٩٢).

(٧) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (٢١/١-٣٠).

(٨) انظر: المصدر نفسه، (٤٠/١-٤١).

ومن الطريف أيضًا أنَّ من تلاميذه بدر الدين الغزي والد نجم الدين المؤرخ مؤلف "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة" الذي ترجم فيه للقسطلاني، وابن فهد المكي مؤلف الرسالة المشار إليها آنفًا "غاية الأماني في ترجمة أولاد القسطلاني" وقد صنفوه ضمن شيوخه أيضًا؛ لأنه صاحبه استفاد منه وأفاده.

ومع أنَّ القسطلاني ولد وتوفي في القاهرة إلا أنَّ المصادر لم تورد أنَّه رحل أو سافر غير رحلتيه إلى مكة والمدينة للحج والعمرة والزيارة، وأطال بهما المقام وسمع فيهما من كثير من أهل العلم(١).

وقد أورد مترجموه في سيرته ما ينبغي أن يُثبت لما فيه من دلالة على شخصيته وصفاته وجميل أخلاقه؛ من ذلك أنَّ السيوطي وجد في نفسه عليه، فمشى إلى بيته مكشوف الرأس حافيًا حتى يسترضيه(٢)، ومن ذلك ما وصفه به السخاوي أنه "كثير الأسقام، قَانِع متعفف، جيد الْقِرَاءَة لِلْقُرْآنِ والْحَدِيث والخطابة، شجي الصَّوْت بهَا، مشارك فِي الْفَضَائِل، متواضع، متودد، لطيف الْعشْرَة، سريع الْحَرَكَة"(٣)، ومما وصفه به مترجموه أنَّه "كان من أزهد الناس في الدنيا"(٤) وأنَّه كان "علامة في الحديث"(٥) "إمامًا حافظًا متقنًا، جليل القدر"(٦) وأنه "زينة أهل عصره ونقاوة ذوي دهره"(٧) "الحجة الرُّحْلة الفهَّامة، الفقيه النبيه، المقرئ المجيد، المسند المحدث، صاحب المؤلفات الحافلة"(٨) "أعطي السعد في قلمه وكَلِمه، وصنف التصانيف التي سارت بها الركبان في حياته"(٩)، ووصف بأنَّ قراءته للقرآن شجية خاشعة وأنَّه "يُبكي القاسي، إذا

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١/٣٠-٣٢).

(٢) انظر: العيدروس (١٠٣٨ هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، (١٦٦).

(٣) السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، الضوء اللامع، (٢/١٠٤).

(٤) نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، (١/١٢٦).

(٥) ابن إياس (٩٣٠ هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، (٥/١٥٧).

(٦) العيدروس (١٠٣٨ هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، (١٦٦).

(٧) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٨) نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، (١/١٢٦).

(٩) العيدروس (١٠٣٨ هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، (١٦٦).

قرأ في المحراب تساقط الناس من الخشوع والبكاء"[١]، ولو أراد الباحث أن يحتشد لنقل ما قيل فيه من الثناء ما وسعته هذه الكلمة الموجزة.

ومما يلفت نظرَ الباحثِ في سير العلماء من صفات القسطلاني ما حُكي عنه من كثرة ابتلائه بالأسقام والأدواء، واجتماع ذلك مع وصفه بسرعة الحركة والنشاط في تعلم العلم وتعليمه، وذلك مما لا يجتمع إلا في ذوي النفوس الكبيرة التي تخلص للعلم، وتعيش له، فلا يعوقها في سبيل ذلك عائق، ومن شواهد إخلاصه للعلم أنَّه "كان منقادًا إلى الحق، مَنْ رَدَّ له سهوًا أو غلطًا يزيد في محبته" كما وصفه نجم الدين الغزي[٢].

وقد عاش القسطلاني في أواخر عهد الدولة المملوكية في زمن كثرت فيه الفتن والاضطرابات[٣]، حتى إذا كانت سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة دخل العثمانيون بقيادة السلطان سليم القاهرة، وكان ممن قتلوا من المماليك وأعوانهم إبراهيم بن عطاء الله المكي، فبلغ الخبر القسطلاني فتأثَّر جدًّا لمقتل صديقه، وأصيب بفالج فَجَأه وهو على ظهر دابته، فسقط عنها وأغمي عليه فحمل إلى منزله فمات بعد أيَّام في ليلة جمعة من أوائل شهر الله المحرم، وصلي عليه عقب صلاة الجمعة في الجامع الأزهر[٤]، وقصة موته هذه دالة على وفائه، وطيب معدنه، وكرم منبته.

وقد أثبت محققو اللطائف مؤلفات القسطلاني التي شملت علوم القرآن وعلوم الحديث والسيرة النبوية والتراجم والفقه والمواعظ والسلوك، ويكفي هنا ذكر المهم منها دون تكرارها، وقد أحصى المحققون منها خمسة وثلاثين عنوانًا[٥].

---

(١) نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، (١٢٧/١).

(٢) المصدر نفسه، (١٢٨/١).

(٣) انظر شرح الأحوال السياسية والاجتماعية والدينية التي عاصرها القسطلاني في مقدمة المحققين للطائف الإشارات، (٥/١-١٣).

(٤) انظر خبر وفاته في: العيدروس (١٠٣٨ هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، (١٦٤) و نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، (١٢٧/١).وابن إياس (٩٣٠ هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، (١٥٧/٥) وابن طولون (٩٥٣ هـ)، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، (٦١/٢) والقسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (٥٥/١-٥١).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٤٤/١-٥٣).

وقد سبق آنفًا أنَّ القسطلاني "أعطي السعد في قلمه وكَلِمه، وصنف التصانيف التي سارت بها الركبان في حياته" وأكثر ما اشتهر من مؤلفاته "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" و"المواهب اللدنّية بالمنح المحمدية" والكتاب الذي أقيمت عليه هذه الأطروحة، وهو "لطائف الإشارات لفنون القراءات".

أمَّا "إرشاد الساري" فهو أشهر كتبه، حتى صار يعرف بشارح البخاري، ألفه بأخرة من عمره، وانتهى منه سنة ست عشرة وتسعمائة، وكان "كثير العناية به شديد التحرير له" ، وكثير من العلماء يعدونه أفضل شروح صحيح البخاري وأجمعها، وقد اختُصر، وكُتبت عليه شروحٌ وحواشٍ.

وأمَّا "المواهب اللدنية بالمنح المحمدية" فهو كتاب في سيرة الرسول – صلى الله عليه وسلم – وشمائله ومعجزاته، وقد ذكر نجم الدين الغزي أنَّ الناس اعتنوا كثيرًا بهذا الكتاب، وبالغوا في ثمنه(١)، وقد قالت فيه زوجُه عائشة بنت الباعوني:

"كتاب المواهب ما مثله كتـابٌ جلـيلٌ، وكم قد جَمَعْ

إذا قال غَـمْرٌ له مشبـهٌ يقول الورى: منكَ لا يُستَمعْ"

أمَّا "لطائف الإشارات لفنون القراءات" فقد جمع فيه مؤلفه كما تقدم كل ما يتعلق بأربع عشرة القراءات من علوم وفنون، وقد قسم كتابه إلى قسمين، هما: الوسائل والمقاصد، وتنحصر الوسائل في سبعة أجزاء، هي: الأسانيد، وعلم العربية الذي يختص بأداء القرآن، ومنه مخارج الحروف وصفاتها، والوقف والابتداء، والفواصل أو عد الآيات، ومرسوم الخط، والاستعاذة، والتكبير ، وقد ختم هذه الوسائل بمقدمات في آداب التلاوة وما يتعلق بفضل أهل القرآن وذكر أسماء سوره وعددها، وبيان نزوله، والمكي والمدني منه، وشرح حديث "إنما أنزل القرآن على سبعة أحرف" وحفّاظ القرآن من الصحابة، وجمع القرآن وما يتعلق به، ثم ذكر مشاهير القراء وشروط قبول القراءة، وتاريخ تدوين القراءات وتراجم القراء العشرة ثم الأربعة ورواتهم والطرق عنهم بالتفصيل، واستغرق هذا نصف المجلد الثاني المطبوع تقريبًا.

أمَّا المقاصد فقد قسمها إلى أصول وفَرش، أمَّا الأصول فقد استغرقت بقية المجلد الثاني والثالث كاملاً، وشملت: الإدغام بأنواعه، وأحكام النون الساكنة والتنوين، وحكم هاء الكناية، وأحكام الهمز

(١) انظر: نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، (١٢٧/١).

بتفصيلاتها الكثيرة، وأحكام الفتح والإمالة وأحكام الراءات واللامات والوقف على مرسوم الخط وأواخر الكلم، وياءات الإضافة والياءات الزوائد.

أمَا الفرش وهو الذي لا يتكرر، فقد استغرق من المطبوع المجلد الرابع إلى المجلد التاسع، ورتبه المؤلف وفق ترتيب سور القرآن من الفاتحة إلى الناس، وقد تحدث في كل سورة عن عدد الآي وذكر فواصلها، كما يذكر ما في السورة من قراءات، ويعرض لتوجيه هذه القراءات صوتيًّا ونحويًّا وصرفيًّا، ويجمع كل ما قيل في ذلك قبله، ويرتبه ويختار ويرجح ويعقب بما هو من قوله أو من النقل عن غيره، كما يذكر المرسوم ومواضع الوقف والابتداء بأنواعها في آيات السورة جميعها، وتجزئة السورة إلى أرباع وأنصاف وأحزاب.

فلطائف الإشارات إذن هو جمهرة شاملة لعلوم القراءات وفنونها، جَهِدَ المؤلف جَهْدًا في تأليفها وترتيبها، ورجع إلى المصادر التي سبقته في القراءات وتوجيهها وفي كل ما عرض له من علوم تتعلق بها، قال القسطلاني:

"والثاني وهو الذي لا يتكرر يورد منثورًا على حسب الترتيب القرآني كالسابق مع توجيه كل قراءة وإعرابها تلوها مما كتبته وانتقيته من إعراب القرآن للعلامة شهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين، والبحر لشيخه إمام النحاة في عصره أبي حيان وتفسير الأستاذ العلامة القاضي ناصر الدين البيضاوي، وشرحي الشاطبية للمحقق أبي إسحاق الجعبري وأبي عبد الله المعروف بشعلة وغيرها، مفتتحًا كل سورة بعدد حروفها وكَلِمها، وتعيين آيها حسبما ذكره عبد الواحد بن شيطا في كتابه المفرد لذلك، والجعبري في "حسن المدد بفن العدد" مختتمًا بما فيها من مرسوم خط المصاحف العثمانية، والوقف والابتداء – مما كنت أفرده مسوَّدة – وتجزئتها إلى الأرباع والأنصاف والأحزاب لتتم الفائدة، وهذا القسم يسميه أهل هذا الفن بفرش الحروف، مصدر فرش أي: نشر، وبعضهم بالفروع مقابلةً للأصول"[1].

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١٣١٢/٤) وانظر شرح المحققين لمنهج الكتاب في المصدر نفسه، (٧٧/١-٨١).

وقد ذكر القسطلاني فيما تقدم بعض مصادره في توجيه القراءات كالبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، وبعض كتب الجعبري لا سيما شرحه على الشاطبية، ، وقد رجع كذلك إلى كتب ابن الجزري الذي كان يجله ويلقبه بشيخ مشايخنا كلما عرض له ذكر[١].

وقد ألف القسطلاني كتابه على مراحل[٢]، يجمع ويصحح وينقح حتى انتهى منه قبل وفاته بتسع سنوات، سنة ثلاث عشرة وتسعمائة، بعد أن تجاوز الستين من عمره، وأمضى حياته في تدبر هذا العلم وتنقيحه، ولذلك اشتهر جدًّا وكثرت نسخه المخطوطة حتى أحصى منها الفهرس الشامل أكثر من تسع وعشرين نسخة[٣]، ولا جرم فإنَّ علم القراءات هو أول علم تعلمه القسطلاني وأجيز فيه عن عدد كبير من شيوخه المتقنين، بعد أن أتقن أمهات كتبه واستوعبها، قال القسطلاني: "وقد طالعت أكثر هذه الكتب، ورفعت عن وجه محاسنها الحجب، وهذا العلم هو أول علم مَنَّ الله علي بتعلمه، وأسبق فن عالجت نفسي قبل بلوغ الحلم في تفهمه، فهو كما قال بعضهم: الصديق القديم، والنديم الذي منادمته ألطف من مر النسيم"[٤].

وقد اختصر ابن البنَّاء الدمياطي كتاب اللطائف في كتابه المشهور "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر" أو "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"[٥].

وقد بدأ تحقيقه الأستاذان عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين في عملهما مع لجنة إحياء التراث التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، لكنهما لم يصدرا إلا الجزء الأول الذي يشمل المقدمات سنة ١٩٧٧م[٦]، ثم قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بطباعته

---

(١) انظر تفصيل هذه المصادر في مقدمة المحققين من المصدر نفسه، (٧٠-٧٥).

(٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (٦٧/١-٧٠).

(٣) انظر: مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، علوم القرآن، مخطوطات القراءات، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن: ١٤١٥ هـ، (١٧٧).

(٤) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (١٦٨/١).

(٥) انظر: الدمياطي (١١١٧ هـ)، شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، المشهور بالبنا، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، الطبعة الأولى، (تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٦) انظر: القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، الطبعة الأولى، (تحقيق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

كاملاً لأول مرة بالاعتماد على خمس عشرة مخطوطة في عشر مجلدات كبار بما يقارب خمسة آلاف صفحة مع الفهارس التي تضمنها الجزء الأخير، سنة ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

وقد قام بعض الباحثين بدراسة ما ورد في الكتاب من توجيه صرفي[١]، وقام آخر بدراسة ما فيه من توجيه نحوي[٢]، وعنيت هذه الرسالة بما ورد فيه من توجيه صوتي لتغيرات الصوامت على المنهج الذي أبانت عنه المقدمة.

(١) صالح (٢٠١٥) يوسف عبد الكريم، **التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلّلاني (٩٢٣ هـ)**، رسالة جامعية، جامعة تكريت.

(٢) علوان (٢٠١٦) جمال إبراهيم محمد نافع، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات" للقسطلاني (٩٢٣ هـ)**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، (١٠٤-١٤٠).

الباب الأول

التوجيه الصوتي لاختلاف القراءات في التغيرات العامة للصوامت

عند القسطلاني في "لطائف الإشارات"

الفصل الأول: الإدغام

مقدمة:

قرر ابن فارس أن "الدال والغين والميم أصلان: أحدهما من باب الألوان، والآخر دخول شيء في مدخل ما"[١] والمتتبع لأمثلة الأصل الأول التي استقراها ابن فارس كعادته بعد ذكر الأصول يستطيع أن يردها إلى الأصل الآخر من غير اعتساف؛ فالدغمة في الخيل: أن يخالف لون الوجه لون سائر الجسد، فهي إذن دخول لون في لون، ومثله ما قالته العرب في أمثالها: "الذئب أدغم" لأن تحت حنكه سوادًا، فيظن من رآه أنه والغٌ في دم من ساعته، وليس كذلك، يضرب مثلاً لمن يُغبط بما لم ينله.

ومن الأصل الآخر: إدخال اللجام في أفواه الدوابّ، قال ساعدة بن جؤية:

بِمَقْرُبَاتٍ بأيديهم أَعِنَّتُها خوص إذا فزعوا أدغمن باللُّجُم[٢]

ويربط علماء العربية الإدغام بهذا الأصل، قال الأزهري: وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا[٣] أي أن الإدغام إدخال مجازي، قال الرضي: "وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما"[٤]. وقال الصبّان: "وسمي هذا إدغامًا؛

---

(١) ابن فارس (٣٩٥ هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، (بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩م، (٢٨٤/٢- ٢٨٥)

(٢) انظر البيت من قصيدة لساعدة بن جؤية في: السكري (ت ٢٧٥ هـ) أبو سعيد، الحسن بن الحسين، **شرح أشعار الهذليين**، (حققه عبد الستار فرّاج، وراجعه محمود محمد شاكر)، دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة: ١٩٦٥م، (١١٣٣/٣ – ١١٣٤).

(٣) ابن منظور (٧١١ هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، الطبعة الرابعة ، دار صادر، بيروت : ٢٠٠٥م (٢٧١/٥-٢٧٢).

(٤) انظر: الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) رضي الدين محمد بن الحسن ، **شرح شافية ابن الحاجب**، (تحقيق: الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد)، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م. (٢٣٥/٣)

لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل في المدخول فيه"[١]، وذكر مثله الخضري[٢] في حاشيته على شرح ابن عقيل.

والإدغام في اصطلاح اللغويين "أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل، فقولهم: (أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك جنس يندرج فيه المظهر والمدغم والمخفى، وقولهم: (بلا فصل) خرج به المظهر، وقولهم: (من مخرج واحد) خرج به المخفى والمظهر" [٣].

والإدغام عند المحدثين "أعلى صور المماثلة بين الأصوات، فإذا كانت المضارعة تؤدي إلى تقريب صوت من صوت فإن الإدغام يؤدي إلى قلب الصوت إلى مثل نظيره، ونطقهما نطقًا واحدًا، وجاءت تعريفات علماء العربية معبرة عن هذه الحقيقة" كما قاله غانم قدوري الحمد [٤] وأعقبه بما قاله ابن السراج في تعريف الإدغام: "هو وصلك حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة، ويشتد الحرف" وبما قاله الرضي: "وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية".

والإدغام على وزن (إفعال)، مصدر الفعل (أدغم) وغلب استعماله عند الكوفيين، وقد لحظ الكوفيون كما يظهر فعل المتكلم، لأن الهمزة للتعدية، وقد غلب استعماله عند البصريين بالادّغام[٥] وهو على وزن (افتعال) مصدر (ادّغم)، أصله (ادتغام) تماثلت التاء المهموسة مع الدال المجهورة مماثلة تامة ثم ادّغمتا، وهو مطاوع الفعل (أدغم) يقال: (أدغمته فادَّغم) وقد لحظ

---

(١) الصبَّان (١٢٠٦ هـ)، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة المكتبة التوفيقية، د.ت (٤٨٥/٤).

(٢) الخضري (١٢١٣ هـ) محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الشافعي، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، الطبعة الثانية، (شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى) بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥م، (٤٧٤/٢).

(٣) القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية: ١٤٣٤ هـ (٦٧٢/٢)

(٤) الحمد (٢٠٠٤) غانم قدوري، **المدخل إلى علم أصوات العربية**، الطبعة الأولى، دار عمار، عمّان، ص: (٢١٤)

(٥) انظر: القسطلاني (٩٢٣ هـ)، لطائف الإشارات (٦٧٢/٢).

البصريون تأثر المتماثلَيْنِ بفعل المتكلم، وقبول أثر الإدغام لتوفر شروطه وجوبًا أو جوازًا كما يظهر من معنى المطاوعة. وواضح أنَّ الادِّغام يدل على فعل المتكلم بدلالة التضمن، ويدل بالمطابقة على قبول أثر هذا الفعل، إذ يستحيل أن تتم مطاوعة الفعل من غير حدوث الفعل نفسه(١).

فالادّغام على هذا يدل دلالة مطابقة على أن الإدغام لا يمكن أن يتم دون مراعاة قوانين اللغة، فهو أدل على المقصود من الإدغام، وقد يقال: إنَّ لام التعريف في الإدغام للعهد الذهني، أي أنَّ الإدغام لا يقصد به إلا ما هو معهود عند الصرفيين من مراعاة الشروط والضوابط، وليست اللام للاستغراق لتشمل كل إدغام يحدثه المتكلم وإن كان مخالفًا لقوانين اللغة، كإدغام المتماثلين في (طَلَل) مفرد (الأطلال)، ليقال (طَلّ) فذلك مما لا تجيزه اللغة.

وإن كان الإدغام (بتخفيف الدال) لا يمكن قبوله إلا بالتأويل السابق، وهو كون حرف التعريف فيه للعهد الذهني، مع أنَّ الأصل أن يكون للاستغراق، وكان الادّغام (بتشديد الدال) جاريًا على الأصل غير محوج إلى التأويل فإنَّ الادّغام، وهو مصطلح سيبويه والبصريين، أحق بالسيرورة وأدل على المعنى المراد. على أنَّ الباحث يؤثر استعمال مصطلح الإدغام لأنه الشائع عند جمهرة المشتغلين بالتجويد والأصوات، ولا يعنون به ما أورده الباحث عليه من إدغام المتكلم ما لا يجوز إدغامه؛ لأن لامه للعهد الذهني كما تقدم، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح إذا اتفق عليه بين أهل الفن، وإن كان غيره أدق وأدل على المقصود.

والبحث في صيرورة هذا المصطلح في كتب اللغة والتجويد والقراءات يكشف عن مصطلحات أخرى تعبر عن مدلول الإدغام الذي ذكر آنفًا، ولكن لم تكتب لها مثل تلك السيرورة التي كتبت له، ومن هذه المصطلحات: (الانحشاء) و(اللفيف) و(الإدخال) أو (الدخول) و(الإخفاء) و(الإخماد) و(الإطفاء) و(الدفن) (٢). واستعمل الإدغام أيضًا للدلالة على معانٍ أخر قبل أن تستقر دلالته

---

(١) انظر الفرق بين دلالة المطابقة ودلالة التضمن في مبحث الدلالة اللفظية الوضعية في كتب المنطق والأصول.

(٢) انظر: أبو شعر (٢٠١٥)، عادل إبراهيم عبد الله، **المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري**، جزآن، الطبعة الأولى، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ١٤٣٦ هـ -٢٠١٥م. (٧٢٧/٢)

المعروفة في اصطلاح العلماء، ومن تلك المعاني: إدخال الحرف في الحرف، وإخفاء الحركة، وإخفاء الميم عند الباء، وتسهيل الهمزة بين بين، وحذف الهمزة.

أنواع الإدغام

وينقسم الإدغام عند علماء التجويد إلى ثلاثة أقسام: إدغام المتماثلين، وإدغام المتجانسين وإدغام المتقاربين، والقسمان الأخيران مردهما إلى القسم الأول، ذلك أنه لا يدغم المتجانسان ولا المتقاربان إلا بعد أن يبدل الصوت الأول لمثل الذي يليه.وتقتضي القسمة المنطقية أن يكون للمثلين في الإدغام ثمانية أحوال، باعتبار تحركهما وسكونهما تنتج أربعة أقسام، وباعتبار كونهما في كلمة أو كلمتين تنتج أربعة أقسام أخرى على النحو التالي:

المثل الأول	المثل الثاني	كلمة/ كلمتان
ساكن	متحرك	كلمة
ساكن	متحرك	كلمتان
ساكن	ساكن	كلمة
ساكن	ساكن	كلمتان
متحرك	ساكن	كلمة
متحرك	ساكن	كلمتان
متحرك	متحرك	كلمة
متحرك	متحرك	كلمتان

وبما أنه يشترط في المدغم فيه (المثل الثاني) أن يكون متحركًا فإن الأقسام الأربعة التي يكون المثل الثاني فيها ساكنًا تحذف، ويظل للأقسام الأربعة الباقية بحث ونظر:

المثل الأول	المثل الثاني	كلمة/ كلمتان
ساكن	متحرك	كلمة
ساكن	متحرك	كلمتان
متحرك	متحرك	كلمة
متحرك	متحرك	كلمتان

والإدغام الذي يتحرك فيه المثلان يسمى عند علماء التجويد بالإدغام الكبير[١]، وقد اختص أبو عمرو بن العلاء بهذا النوع في قراءته، وجمع بعض العلماء ما تناثر من أمثلة هذا الإدغام عنده كما فعله أبو عمرو الداني وغيره، أما الإدغام الذي يسكن فيه المثل الأول فيسمى بالإدغام الصغير.

وينقسم الإدغام أيضًا عند علماء التجويد إلى إدغام كامل تذهب فيه ذات الصوت المدغم وصفاته في المدغم فيه، وهو يندرج في المماثلة الكلية أي التامة عند المحدثين، وإلى إدغام ناقص تبقى فيه صفة من صفات المدغم في المدغم فيه لقوتها، كبقاء صفة الاستعلاء بعد الإدغام في (نخلقكم) [المرسلات:٢٠] عند إدغام القاف في الكاف، وبقاء صفة الإطباق في الطاء عند إدغام الطاء في التاء في (أحطت) [النمل:٢٢] وبقاء صفة الغنة في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، ويندرج في المماثلة الجزئية غير التامة عند المحدثين. والسخاوي يجعل هذا النوع إخفاء ويرى أن تسميته بالإدغام مجاز، وقد رد عليه الجعبري وأقره القسطلاني (٩٢٣ هـ)، ووصف الإدغام الكامل بأنه محض، والإدغام الناقص بأنه غير محض[٢].

وينقسم الإدغام أيضًا إلى أنواع: واجب وجائز وممتنع، ولا يعني الباحثَ في هذه الدراسة تفصيلُ هذه الأقسام، وما فيها من شروط وضوابط، إنما يُعنى بالتوجيه الصوتي لها فيما تناثر في كتاب "لطائف الإشارات" للقسطلاني، وسيثبت الباحث فيما يلي هذه التوجيهات الصوتية المتناثرة وفق أقسام الإدغام الواجب والممتنع والجائز. وأول ما ينبغي ذكره من التوجيه الصوتي للإدغام عند القسطلاني (٩٢٣ هـ) في لطائف الإشارات أنه مبني على التخفيف؛ لأنه يثقل النطق بالمتماثلين أو المتقاربين من غير إدغام لأن المتكلم يعود للمخرج نفسه أو لمقاربه مرتين، فيكون في نطقه كما يمشي المقيد، ففائدة الإدغام عنده هي التخفيف، "لثقل عود اللسان إلى المخرج أو مقاربه، والاستمرار في سنن واحد كالمقيد"[٣]

---

(١) "والفرق بين الإدغام الكبير والصغير: أن الصغير يكون أول حرف فيه ساكنًا، والكبير أولهما متحركا، ثم يسكن، فهو أبدا أزيد رتبة، ولهذا سمي كبيرا، وقيل: لكثرة وقوعه، وقيل: لأن الحركة أكثر من السكون، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين" قاله القسطلاني (٩٢٣ هـ) (٦٧٣/٢)

(٢) انظر: القسطلاني (٩٢٣ هـ) لطائف الإشارات (٧٨٩/٢ – ٧٩٠).

(٣) المصدر نفسه (٦٧٣/٢)

والإدغام الكبير ليس فيه إدغام واجب، إنما يتعلق الوجوب بالإدغام الصغير حينما يلتقي المثلان في الكلمة الواحدة مطلقًا أو في الكلمتين بشروط سيأتي تفصيلها، أما المتجانسان والمتقاربان فالإدغام الواجب فيهما قليل، أي أن الإدغام يجب إذا التقى المثلان وكان أولهما ساكنًا سواء أكان ذلك في كلمة أم في كلمتين، إلا أنَّه في الكلمة الواحدة واجب في جميع الأحوال، أما في الكلمتين فلا يجب إلا بشروط ثلاثة فصلّها القسطلاني[١] أولها ألا يكون أول المثلين هاء سكت "فإنه لا يدغم؛ لأن الوقف على الهاء منوي" كما قال القسطلاني[٢]، لأنّ هاء السكت الأصل فيها أن تثبت وقفًا فقط، فلا تلتقي مع مثلها التالي لها، وثبوتها وصلا على خلاف الأصل، نحو (ماليه هلك) [الحاقة:٢٨-٢٩] ونقل القسطلاني عن الجعبري قوله: "وقد روي عن ورش إدغامه، واحتجوا له بأنهما مثلان اجتمعا لفظًا، وضعفه النحويون من جهة القياس؛ لأنهما انفصلا حكما بالوقف المنوي لا لفظا كما توهم" [٣] وغير ورش يسكت عند الهاء ولا يدغم، وحمزة لا يثبتها في الوصل.

والشرط الثاني لوجوب الإدغام في كلمتين ألا يكون أول المثلين حرف مد، نحو (قالوا وهم) [الشعراء:٩٦] و(في يوم نحس) [القمر:١٩] وعلة ذلك كما ذهب إليه القسطلاني "لئلا يذهب المد بالإدغام"[٤] لأن الإدغام يقتضي أن يكون المدغمان متماثلين تمامًا، والأول في مثل هذا الموضع ليس مماثلا تمام المماثلة للثاني، وإن اشتركا في الصورة الكتابية، فالأول صائت والثاني شبه صائت. لكن قد يقول قائل: لماذا أدغم مثل (مغزوُّ) و(مدعوُّ) وأصلهما (مغزوو) و(مدعوو) والأول صائت والثاني شبه صائت، ولم يدغم مثل (في يوم نحس) [القمر:١٩] و(قالوا وهم) [الشعراء:٩٦]؟

والجواب كما يظهر أن هذا أجيز في الكلمة الواحدة ولم يجز في الكلمتين لأنَّ اتصال الصوتين في الكلمة الواحدة أقوى من اتصالهما في الكلمتين، فالتتابع في الكلمة الواحدة أثقل وأدعى للتخفيف منه في الكلمتين، والإدغام في مثل (مدعو) و(مغزو) عند وصلهما وتنوين آخرهما يجعلهما مكونتين من ثلاثة مقاطع قصيرة مغلقة، وقبل الإدغام كانتا مكونتين من مقطع طويل مفتوح يكتنفه مقطعان قصيران مغلقان، والنطق بثلاثة مقاطع قصيرة مغلقة متتالية أسهل من النطق بمقطع

---

(١) القسطلاني (٩٢٣ هـ) لطائف الإشارات، (٢/٧٤٦ – ٧٤٧).

(٢) المصدر نفسه، (٢/٧٤٦).

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وانظر: المصدر نفسه (٢/٤٥٥) و(٩/٤٠٩١ - ٤٠٩٢).

(٤) المصدر نفسه (٢/٧٤٧).

قصير مغلق يليه طويل مفتوح ثم العودة إلى نطق مقطع قصير مغلق، علاوة على أنه لا يجوز اجتماع صائتين طويلين في مقطع صوتي واحد.

أمّا اتصال الصوتين في الكلمتين فهو أضعف، لأن كل كلمة في نية الانفصال عما قبلها، ويجوز الوقف على الأولى دون التي تليها، ففيها ما في مانع هاء السكت، وكذلك فإن ذهاب المد من أول الكلمة الأولى يؤثر في بنيتها الصرفية التي توجب أن يكون ما قبل الواو في مثل (قالوا وهم) [الشعراء:٩٦] مضمومًا، كما أن ذهاب المد يخل بتركيب حرف الجر في مثل (في يوم نحس) [القمر:١٩].

والشرط الثالث لوجوب الإدغام في كلمتين كما ذكر القسطلاني "ألا يكون أول الجنسين حرف حلق، نحو: (فاصفح عنهم) [الزخرف:٨٩] "[(١)] وهذا الشرط الثالث مبني على الأكثر الأغلب، لأنه صح إدغام (زحزح عن) وهو مسموع لا مقيس كما سيأتي تفصيله في هذا الفصل[(٢)].

ولم يذكر القسطلاني شرطًا آخر لوجوب الإدغام ذكره بعض الصرفيين، وهو ألا يكون المثل الأول همزة مفصولة من فاء الكلمة الثانية، نحو (لم يقرأ أحد)؛ لأن الصحيح في هذا القسم أنه يجب فيه الإدغام فقد اختلفت الأنظار في فهم ما نقل عن سيبويه في هذا الضرب من إدغام الهمزتين بين من يرى أن سيبويه حكم عليه بالرداءة والضعف، لأن عامة العرب تسهل فيه الهمزة، وبين من يرى أنّ سيبويه نص على أن تحقيق الهمزة رديء ضعيف، لكن الإدغام واجب على لغة التحقيق كما نص عليه في موضع آخر من كتابه وأشار إليه السيرافي وأقره عليه الرضي في شرح الشافية[(٣)] وقد يكون الإدغام الصغير في المتقاربين واجبًا، ومن ذلك إدغام النون الساكنة والتنوين في حروف (يرملون) وقد استشكل القسطلاني إدغام النون في الميم مع ما بينهما من تباعد، قائلا "فإن قلت: النون من طرف اللسان وفوق الثنايا، والميم من بين الشفتين، وبينهما مخارج، فلم ساغ الإدغام مع التباعد؟ أجيب: بأنه قد يحصل للمتباعد وجه يسوِّغ إدغامه، فالوجه الذي قرّب بين النون والميم ونحوهما الغنّةُ التي اشتركا فيها، فصارا بذلك متقاربين"[(٤)] ولكن إذا كانا حقا متباعدين فالتباعد بين النون الساكنة والواو أولى بالاستشكال، لأن الميم والنون

(١) القسطلاني (٩٢٣ هـ)، لطائف الإشارات (٧٤٧/٢)

(٢) المصدر نفسه (٧٠٦/٢ – ٧٠٧)

(٣) الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) شرح شافية ابن الحاجب (٢٣٦/٣)

(٤) القسطلاني (٩٢٣ هـ)، لطائف الإشارات (٧٨٧/٢)

تشتركان في جميع الصفات اللازمة في البينية والجهر والانفتاح والاستفال والذلاقة والغنة، والواو والنون لا تشتركان في جميع هذه الصفات؛ فكلاهما مجهور منفتح مستفل لكن الواو ليس فيها غنة، وليست من حروف الذلاقة، وهي رخوة ليست بينية كالنون.

وقد اتفق القراء على بقاء الغنة بعد إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، لكنهم اختلفوا في بقائها في اللام والراء والواو والياء، والإدغام بغير غنة هو الأصل، لكن الأكثر الأفصح إثبات الغنة مع الواو والياء وحذفها في اللام والراء[١]، وعلة ذلك في اللام والراء كما قال القسطلاني "بعدهما عن الغنة"[٢] ولم يذكر علة إثباتها عند الأكثرين في الواو والياء. واختلفوا كذلك في الغنة الثابتة مع إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم، فهل هي غنة النون المدغمة فيكون الإدغام ناقصًا، أم هي غنة الميم المدغم فيها، فيكون الإدغام محضا كاملاً، وهذا الثاني هو الذي اختاره الداني والمحققون ورجحه القسطلاني تبعًا لابن الجزري، وعلل ذلك بأن النون قلبت ميمًا ثم أدغمت أي أنها تماثلت مع الميم مماثلة تامة وأدغمت، كأنه يشير بذلك إلى أن هذا هو أصل الإدغام، فقد اتفقوا على أن غنة إدغام النون في النون هي غنة المدغم فيه، وهو النون الثانية. أما الغنة الثابتة مع الواو والياء واللام والراء عند بعض القراء فواضح أنها غنة المدغم[٣].

وقد تقدم أن السخاوي يجعل الإدغام بغنة إخفاء، ويرى أن تسميته بالإدغام مجاز، وقد رد عليه الجعبري، وأقره القسطلاني. ووصف الإدغام الكامل بأنه محض، والإدغام الناقص بأنه غير محض؛ لأنَّ المدغم قلب لمثل المدغم فيه، فالقلب فيه حقيقي، كما أنَّه مشدد، والمخفى مع المخفى فيه ليس فيهما تشديد، وأنَّ الإدغام مع بقاء الغنة إدغام ناقص كمثل إدغام الطاء في التاء مع بقاء صفة الإطباق في مثل (أحطتُ) [النمل:٢٢] و(بسطتَ) [المائدة:٢٨] [٤]. لكن ابن الحاجب استشكل ذلك بالفرق بين الإطباق والغنة "فإن الغنة لا تتوقف على النون؛ لأنها من مخرج غير مخرجه، فإنَّ النون من الفم، والغنة من الخيشوم، بخلاف الإطباق، فإنه مع الطبق في مخرجه، فلا يتأتى إلا به"[٥].

---

(١) انظر: القسطلاني (٩٢٣ هـ) لطائف الإشارات،(٧٩١/٢).

(٢) المصدر نفسه (٧٨٧/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٧٨٩/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (٧٨٩/٢ – ٧٩٠).

(٥) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ويظهر للباحث أن هذا الاستشكال مدفوع بأن الغنة وإن كانت من غير مخرج النون، إلا أنها ملازمة لها، ولا يمكن النطق بالنون دونها، ونَصُّ العلماء على أن مخرج النون من طرف اللسان وفوق الثنايا، إنما هو نص منهم على مكان الاعتماد، وإلا فإن التصويت بالنون كلها يخرج من الخيشوم، ألا ترى أنك لو أغلقت أنفك ونطقت بالنون ما استطعت ولا أطقت! ومن الإدغام الواجب إدغام لام التعريف في أربعة عشرصوتا، وهي المعروفة باللام الشمسية، وعلة ذلك كما ذكر القسطلاني مماثلة اللام للام، وقربها من ثلاثة عشر الأصوات الأخرى[١]. ومما يتصل بذلك ما أورده القسطلاني من علة إظهار اللام الساكنة إذا وليتها نون في مثل (قل نعم) [الصافات:١٨] وإدغام اللام الساكنة في النون في مثل (الناس) حيث وردت، وسبب ذلك فيما نقله عن التمهيد وأقره أنَّ كلمة (قُل) أعلت بحذف عينها، وهي الواو، فأصلها (قولْ) والإدغام فيه إجحاف بالكلمة فلم تغير لامها بالإدغام[٢]، ولا يبعد أن يكون السبب كثرة استعمال لام التعريف ودخولها على الاسم المبدوء بالنون، فإن كثرة الاستعمال تدعو إلى التخفيف، وشواهد ذلك أظهر من أن تحصى.

الإدغام الممتنع بلا خلاف

أما الإدغام الممتنع فمنه ما اتفق على امتناعه، ومنه ما اختلف فيه، وسيقتصر الباحث على الإشارة إلى ما علله القسطلاني من هذين القسمين. ومن ذلك أنَّ أبا عمرو بن العلاء روي عنه الإدغام الكبير كما روي عنه الإظهار، وروي عنه في الهمز الساكن التحقيق والتخفيف، ومن تركب المذهبين في كل من الهمز والإدغام ينتج لأبي عمرو أربعة مذاهب، هي الإدغام مع تحقيق الهمزة، والإظهار مع تحقيق الهمزة، والإدغام مع تخفيف الهمزة، والإظهار مع تخفيف الهمزة. ولم يقرأ أبو عمرو بن العلاء بالإدغام مع تحقيق الهمزة، وعلل القسطلاني هذا بأن اجتماع الإدغام مع الهمز فيه نوع تناقض، لأن الهمز أثقل من اجتماع المثلين المتحركين، فكيف يخفف الثقيل دون الأثقل؟ لكنه استشكل ذلك بما ورد عن يعقوب من اجتماع الإدغام مع الهمز، وقرر أن الاحتجاج بعدم ورود الرواية عن أبي عمرو باجتماعهما هو الأدق، و"أن كلاًّ منهما تخفيف برأسه، فليس أحدهما شرطًا للآخر"[٣]. وقريب منه ما وقع من الجدل في منع اجتماع الإدغام الكبير مع مد

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٦١/٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٤٦٢/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٦٧٧/٢ - ٦٧٨).

المنفصل، وهو ضرب من التمكين للنطق بالهمزة، فيكون تخفيفًا لثقلها[١]. والإظهار مع تحقيق الهمز هو الأصل، والإدغام مع تخفيف الهمزة ليس فيه إشكال؛ فكلاهما تخفيف، والإظهار مع تخفيف الهمزة من تخفيف الأثقل دون الثقيل، ولا إشكال فيه كذلك[٢].

ومن الإدغام الممتنع المتفق على امتناعه مما علله القسطلاني أن يكون بين المثلين تنوين، نحو: "غفورٌ رحيم" حيث ورد في التنزيل، فالتنوين حاجز قوي لا يجوز حذفه، لأنه دال على أن الاسم متمكن أمكن أي معرب منصرف، فلم يلتق المثلان، واستشكل القسطلاني عدم امتناع إدغام المثلين مع حجز واو الصلة بينهما في نحو "إنّه هو" وأجاب عن ذلك بقوله: "والفرق بينه وبين صلة "إنه هو" عدم القوة والدلالة"[٣] ويعني بذلك أن التنوين أقوى من واو الصلة، فالتنوين نون ساكنة تسبقها حركة قصيرة فتحة أو ضمة أو كسرة، والنون بينية ليست رخوة، والواو صائت يمتد به الصوت ويجري، والتنوين في نحو المثال السابق تنوين تمكين دال كما تقدم على تمكن الاسم وأصالته في باب الاسمية، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف، أما واو الصلة فمجرد مد لا دلالة له[٤].

ومما يمتنع إدغامه مما علله القسطلاني كون أول المثلين تاء ضمير، وهذا خاص بالقرآن لا في غيره من الكلام، لأن ما وقع من ذلك في القرآن ملازم لمانع آخر، من كون تاء الضمير مسبوقة بحرف مخفى، نحو: (كنت ترابا) [النبأ:٤٠] و(أفأنت تكره الناس) [يونس:٩٩] أو لوقوع حذف في الفعل، نحو: (كنت ترابا) [النبأ:٤٠] فأعل الفعل بحذف عينه، والإدغام مجحف به، وأشار القسطلاني (٩٢٣ هـ) إلى أن بعضهم علل ذلك بكون تاء الضمير على حرف واحد، لكنه رد ذلك بورود إدغام نحو (لك كيدًا) [يوسف:٥] [٥].

على أنه ورد جواز إدغام التاء في الشين في (جئت شيئا) في سورة مريم [٢٧][٦]، وإن كان الأشهر فيه الإظهار، ونقل القسطلاني عن الشاطبي أن وجه الإظهار أن التاء للخطاب، وأن عين

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٦٨٠/٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٦٧٦/٢ – ٦٧٧).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٦٨٢/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (٦٨٦/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٦٨٢/٢).

(٦) انظر: المصدر نفسه (٧٢٣/٢ – ٧٢٤)، وقد وردت العبارة في موضعين في سورة الكهف:[٧١، ٧٤]

الكلمة محذوفة، أي أن الإدغام مجحف بالكلمة، كما تقدم، ونقل القسطلاني عن الجعبري أن ثقل كسرة الجيم سوغ إدغامه وإن كانت التاء للخطاب، وهذا الإدغام لا يجتمع مع تحقيق الهمزة؛ لأن أبا عمرو لم يجمع بين التحقيق والإدغام كما تقدم، ولو جمع بينهما، وأدغم هذا الموضع لسهل ولم يحقق، لأن النطق بالهمزة محققة مع إدغام التاء في الشين في (جئت شيئًا) [مريم:٢٧] ثقيل جدا. وقد ذكر القسطلاني أن الحسن البصري لا يعتد بهذه الموانع، ويدغم نحو (كنت ترابًا) [النبأ:٤٠] و(أفأنت تكره) [يونس:٩٩] [١]مع أنه جعل مانع تاء الضمير من موانع الإدغام المتفق عليها[٢]، ولعله يقصد بذلك أنه متفق عليه بين القراء السبعة أو العشرة.

ومما يمتنع إدغامه مما علله القسطلاني أن يكون المثل الأول مدغمًا فيه، بمعنى أن يكون المثل الثاني مسبوقًا بصوت مشدد، نحو: (ربِّ بما) [الحجر:٣٩، القصص:١٧] و(مسَّ سقر) [القمر:٤٨] وعلة ذلك "ضعف المدغم فيه عن حمله"[٣] ويظهر للباحث أن علة امتناع مثل هذا الإدغام المتكرر كثرة التغيير في الكلمتين بما يخرجهما عن بنائهما ودلالتهما. وبعض الحروف يمتنع إدغامها والإدغام فيها أو يمتنع أحدهما، ومن ذلك الهمزة التي لا تدغم ولا يدغم فيها، وعلة ذلك كما ذكر القسطلاني ما يعرض لها من جواز الحذف والتسهيل[٤].ومن ذلك الألف؛ فإدغامها في مثلها متعذر، وإدغامها في مقاربها يذهب ما فيها من المد[٥].ومما يمتنع إدغامه، نحو (يحزنك كفره) [لقمان:٢٣] لأن النون مخفاة، والنون المخفاة مخرجها من الخيشوم، ويصعب الانتقال من الخيشوم إلى مخرج الكاف المسكنة للإدغام لو أدغمت، كما أنَّ الإدغام يسبب كثرة التغيير المجحفة بالعبارة كما أشار إليه القسطلاني [٦].

ومما يمتنع إدغامه إدغام السين في الشين في نحو قوله تعالى (إن الله لا يظلم الناس شيئا) [يونس:٤٤] "لخفة الفتحة بالسكون السابق"[٧] كما قال القسطلاني (٩٢٣ هـ)، فالإدغام يكون للتخفيف، ولا ثقل هنا من توالي السين والشين، بسبب فتحة السين وصوت المد الذي قبلها، فالمد

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٦٨٤/٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٦٨٢/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٦٨٣/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (٦٨٥/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٦) انظر: المصدر نفسه، (٦٩٣/٢).

(٧) انظر: المصدر نفسه، (٧١٠/٢).

صائت لا صامت ساكن، ومثل ذلك إدغام اللام في الراء في نحو قوله تعالى: (فعصوا رسول ربهم) [الحاقة:١٠] فإنه ممتنع بسبب خفة اللام المفتوحة المسبوقة بصائت، أما إدغام نحو: (قال ربِّ) حيث وردت في التنزيل، و(قال رجلان) [المائدة:٢٣] فجائز لكثرة الدور كما ذهب إليه القسطلاني(١).

الإدغام المُمْتنع المختلف فيه

أما الإدغام الممتنع المختلف فيه، أو الجائز المختلف في جوازه فأول صوره مما وجهه القسطلاني توجيهًا صوتيًّا ذلك الإدغام الكبير الذي يسبق فيه المثلَ الأولَ صامتٌ ساكنٌ، كإدغام الراء في الراء، في نحو (شهر رمضان) [البقرة:١٨٥] (٢)، ويؤدي تسكين المثل الأول إلى اجتماع ساكنين على غير الحد الجائز عند نحاة البصرة(٣)، ولذلك وقع فيه خلاف بين النحويين أنفسهم قبل أن يختلف فيه القراء، وفيما يلي تفصيل هذا الخلاف، ورأي الباحث فيه، وما عوّل عليه فيه من حجة لم يسبق لأحد فيما اطّلع عليه أن أشار إليها، وهي طبيعة الصامت الساكن الذي يسبق الحرف المسكَّن في شواهد هذه القراءة من القرآن الكريم، وما في هذا الصامت من بعض الامتداد والجريان الذي يشبه ما في الواو والياء اللينتين اللتين يجوز التقاؤهما بالساكن بعدهما مدغمًا في مثله بإجماع النحويين والقرّاء، نحو: "قوم موسى" بتسكين ميم "قوم" وإدغامها في ميم "موسى"، وبذلك يجوز وقوع المقطع القصير المزدوج الإغلاق في درج الكلام كما في نحو "شهر رمضان" بإسكان راء شهر وإدغامها في راء "رمضان" فيكون تقطيع هذه العبارة بالوقف على نون رمضان وإسكانها: (ص ح ص ص/ص ح/ص ح/ص ح ح ص).

ومعظم الباحثين المحدثين في علم الأصوات لم ينبهوا على وقوع هذا المقطع (ص ح ص ص) في درج الكلام في العربية على هذه الصورة، وإنما ذكر بعضهم وقوعه في درج الكلام في نحو "دويبّة" (دُ/ وَيْبْ/ بَ/ ثُن) فالمقطع الثاني منها (وَيْبْ) مقطع قصير مزدوج الإعلاق (ص ح

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧١٧/٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (١٥٥٢/٤ - ١٥٥٣).

(٣) انظر في أسباب إنكار النحويين لبعض اختيارات القراء وتفصيل ذلك في: عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، أحد عشر جزءًا، دار الحديث، القاهرة، د.ت. في الجزء الأول، ص: ١٩ وما بعدها.

ص ص) وقع في درج الكلام، لكنَّ الساكن الأول منه صوت لين، وليس صامتـًا صحيحًا كما في نحو "شهر رمضان" في المواضع التي استقراها الباحث من قراءة أبي عمرو بن العلاء.

أما حرف الإعراب إذا كان مسبوقًا بصوت من أصوات العلة فيجوز حذف حركته وإدغامه فيما بعده كما تقدم، ولا يلتقي ساكنان حينئذ - على مذهب المحدثين في عدم عدِّ حرف العلة (الصائت الطويل) ساكنًا - وقد قرر علماء التجويد أنّ حذف الحركة والإدغام في هذا الموضع حسنٌ سائغ؛ لأن الصوت يمتد بحرف العلة، نحو: "الرحيم مالك"[الفاتحة:٣-٤] و"يقول ربنا" [البقرة:٢٠٠، ٢٠١] و"لا ريب فيه" حيث وردت في التنزيل، و"قوم موسى" [الأعراف:١٤٨، ١٥٩، القصص:٧٦] و"أتحاجّونّا" [البقرة:١٣٩] [(١)]، وأجازوا هنا إشباع المدّ والتوسط فيه والقصر "والمد أرجح من القصر، ولو قيل باختيار المد في حرف المد، والتوسط في اللين لكان حسنًا" [(٢)] وإنما جاز إشباع المد والتوسط فيه والقصر في هذا الموضع، ولم يجب كما وجب في مثل (الضالين) [الفاتحة:٧]؛ لأن السكون فيه عارض وليس لازمًا، فكان جواز المد دلالة على أنَّ السكون عارضٌ للإدغام، وأنَّ الأصل في الحرف الحركة[(٣)].

أمَّا إذا كان حرف الإعراب مسبوقًا بصامت ساكن، وكان الذي يليه صامتا مماثلا أو مجانسا أو مقاربا له، فيترتب على حذف الحركة اجتماع الساكنين على غير حدهما عند البصريين[(٤)]، ويدغم الحرف بعد حذف الحركة في مثله إدغامًا كبيرًا، كما في قوله تعالى: (شَهْر رَّمضان) [البقرة:١٨٥] و(دار الخلْد جَّزاءً) [فصلت:٢٨] و(المَهْد صَّبيا) [مريم:٢٩] في أحد الوجهين عن أبي عمرو. وروي عن أبي عمرو اختلاس الحركة، والجمهور على الإشباع[(٥)].

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٥٢٤/٤).

(٢) المصدر نفسه، (٧٤٠/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (١٠٢٢/٣).

(٤) الحد المقبول لاجتماع الساكنين عند البصريين أن يكون الساكن الأول حرف مد على مذهبهم في عد أصوات المد ساكنة، وأن يكون الثاني مدغمًا في مثله، نحو "الضالّين" أو أن يكون الأول حرف لين، نحو: "دويبّة" و"خويصّة" في تصغير "دابّة" و"خاصّة" وهذا هو القسم الأول الذي أشار الباحث إلى علة جوازه.

(٥) وقد استعمل سيبويه الإشباع في الحركة القصيرة بهذا المعنى، فقال: "هذا باب الإشباع في الجر والرفع..." ثم قال: "وأمَّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسًا" انظر: سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر، **الكتاب**، الطبعة الثانية، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي – الرياض ، دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م. (٢٠٢/٤).

وقد أنكر البصريون من النحويين قراءة حذف الحركة لما فيها من اجتماع الساكنين على غير حدّهما، وأنكروا رواية من روى الحذف عن أبي عمرو، وقالوا: إن أبا عمرو اختلس[١] فظن السامع أنه قد سكَّن، ورد عليهم كثير من القراء والنحويين واحتجوا على ذلك بأدلة من السماع ومن القياس على ما سيأتي تفصيله، وقد صحَّ الاختلاس كذلك عن أبي عمرو كما صحّ عنه حذف الحركة[٢].

على أنه ينبغي قبل حصر فروع هذا القسم في قراءة أبي عمرو، ومن وافقه، الإشارة إلى أنَّ حذف الحركة في هذا القسم ينشأ عنه مقطع قصير مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) في غير الوقف، وقد انتبه بعض دارسي الأصوات المحدثين إلى وقوع هذا المقطع في غير الوقف بشرط أن يكون الساكن الأول ياء لينة، لأنَّ ما فيها من المد يسوغ ذلك كما سبقت الإشارة إليه، نحو (دويْبَّة)[٣] و(خويْصَّة) في تصغير (دابَّة) و(خاصَّة) [٤]، لكن لم ير الباحث - فيما اطَّلع عليه- أحدًا

---

(١) "الاختلاس: إخفاء الحركة، وإضعاف الصوت بها، وليس سلبها، إذ الحرف المختلس حركته بزنة الحرف المتحرك" فالحركة المختلسة إذن إسراع في النطق بالحركة، وتقصير لزمنها، وتكاد تقوم مقامها، ولذلك نبه كثيرون على أنَّ أداءها لا يؤخذ إلا من أفواه المتقنين، انظر مثلا: النيرباني (٢٠٠٦) عبد البديع، **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، دمشق، ١٤٢٧ هـ، ص: (١٩٧)

(٢) شواهد كثيرة تدل على أنَّ أئمة القراء كانوا يختارون وجوه قراءتهم من روايات كثيرة يروونها عن شيوخهم، والناظر في كتب القراءات لا يخطئ هذه الشواهد، وهي معلومة بالضرورة عند المشتغلين بهذا العلم، ولكن لما غاب هذا عن بعض الباحثين تصوروا أنّ النحاة الذين كانوا يخطئون بعض القراءات طاعنون في القرآن الكريم لا في اختيار هؤلاء القراء وجهًا مسموعًا أو مرجوحًا في قياس العربية! انظر مثلاً: فلّاته، أمين بن إدريس بن عبد الرحمن، **الاختيار عند القراء، مفهومه، ومراحله، وأثره في القراءات**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠ ه.

(٣) "دويبّة" (دُ/ وَيْبْ/ بَ/ ثُن) فالمقطع الثاني منها (وَيْبْ) مقطع قصير مزدوج الإعلاق (ص ح ص ص) وقع في درج الكلام، لكنَّ الساكن الأول منه صوت لين، وليس صامتـًا صحيحًا كما في نحو "شهر رمضان" في المواضع التي استقريناها من قراءة أبي عمرو بن العلاء.

(٤) انظر مثلا: عبّود (٢٠١٥)، صباح عطيوي، **المقطع الصوتي في العربية**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٣٥ هـ، ص: (٩٨) إذ سمّى هذا المقطع بالمقطع المزيد، وذكر أنه لا يقع في الوصل إلا في حالتين، هما تصغير المضعف كدويبّة، وفي الإدغام الكبير الذي يكون فيه الساكن الأول صوت لين، وأشار إشارة عابرة إلى وقوعه في مثل "شهر رمضان" مما يكون فيه الساكن الأول صامتـًا، ص: (٩٩).

من دارسي الأصوات المحدثين نبَّه على جواز وقوع هذا المقطع في الوصل حينما يكون الساكن الأول منه صامتًا كما يقع في هذا القسم عند حذف الحركة، نحو (شَهْر رَّمضان) [البقرة:١٨٥] بحذف ضمة الراء الأولى وإدغامها في الثانية[(١)]، وسبب ذلك فيما يرجح الباحث أنَّ كثيرًا من دارسي الأصوات المحدثين لم يعتنوا عناية كافية بتتبع وجوه القراءات وفروعها التي يختصّ بها عدد من القراء كأبي عمرو بن العلاء الذي بنى قراءته على التخفيف في كثير من اختياراته، وهو العالم الثبت الحجة الذي لا يخرج في اختياره عن السماع أو القياس، وإن رواه عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، وينتفي بهم احتمال الخطإ في رواية هذا القرآن العظيم.

ولم يطلع الباحث على أحد غيره أشار هذه الإشارة ممن تحدث عن التركيب المقطعي للعربية من الدارسين المحدثين، وقد ذكر عن القدماء إجازتهم لنحو "قوم موسى" بإدغام الميمين، لما في الواو اللينة الساكنة من المد المشابه لأصوات المد، لكنه لم يتنبه لمثل العلل التي تنبه إليها الباحث في جواز "شهر رمضان" بإدغام الراء في الراء والمواضع التي تشابهها مما يتعلق بطبيعة الصامت الساكن الأول الذي فيه ذرو من امتداد الصوت وجريانه كما وضح الباحث، لأنه لم يستقر ورود هذه المواضع كما ورد في هذه الدراسة.

(١) انظر مثلا: الحمد (٢٠٠٤)، غانم قدّوري، **المدخل إلى علم أصوات العربية**، ص: (٢٠٠) إذ وضّح في جدول أنواع المقاطع العربية عند أبرز الدارسين المحدثين كتمام حسان، ومحمود حجازي، ورمضان عبد التواب وحسام النعيمي، وذكر أسماء هذا المقطع عندهم (ص ح ص ص) فأسماه تمام حسان "الطويل المزدوج الإقفال" وسماه محمود حجازي "المغلق بصامتين" وسماه رمضان عبد التواب "الزائد في الطول" وسمّاه عبد الصبور شاهين "المديد المقفل بصامتين" واقترح غانم الحمد أن يسمى "القصير المغلق بجامدين" لأن الصامت هو "الجامد" والصائت هو "الذائب".

وقد ذكر عن هذا المقطع أنّه لا يقع في العربية إلا في الوقف على نحو "المستقرّ" و"سعْد" وبكْر"، ولم يتنبه إلى وقوعه وصلاً على هذا النحو الذي أشرنا إليه. انظر: حسان (١٩٧٤)، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الدار البيضاء: ١٣٩٤ هـ ص(١٤١)، وحجازي (١٩٧٦)، محمود فهمي، **المدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة، القاهرة، ص(٥٢)، وعبد التواب (١٩٨٢)، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، الطبعة الأوبى، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ، ص(١٠٢)، وشاهين (١٩٨٥)، عبد الصبور، **علم الأصوات لمالمبرك، تعريب ودراسة**، مكتبة الشباب، القاهرة، ص(١٦٦)، والنعيمي (١٩٩٨)، حسام، **أبحاث في أصوات العربية**، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص(٩).

وقد وجد الباحث في استقراء فروع هذا القسم في قراءة أبي عمرو ومن وافقه[١] أنَّ أكثر الصوامت الساكنة التي تقع قبل الحرف المحذوف حركته للإدغام فيها ذَرْوٌ من جريان الصوت وامتداده يسوغ وقوع المقطع القصير المزدوج الإغلاق في غير الوقف، وإن كان الساكن الأول منه ليس معتلاً.

وأكثر الصوامت الساكنة التي تقع قبل الساكن الثاني المدغم في هذا المقطع المزدوج الإغلاق في القرآن الكريم في قراءة أبي عمرو هي فيما أحصى الباحث[٢] الحاء في ثلاثة وعشرين موضعًا مع المكرر، منها واحد وعشرون موضعًا في حاء (نحن) مدغمة في النون، نحو (نَحْن نَّرزقهم) [الإسراء:٣١] أو في اللام نحو (نَحْن لَّكما) [يونس:٧٨] ثم حاء (البحر) في موضعين، مدغمة مرة في اللام في (البحر لتبتغوا) [الإسراء:٦٦] ومرة في الراء في (البحر رهوًا) [الدخان:٢٤] وفي الحاء الساكنة من الرخاوة وما فيها من امتداد الصوت، ومن الهمس وما فيه من امتداد النفس ما يمكِّن القارئ من الانتقال للساكن الثاني بألطف وأسهل مما لو كان الساكن شديدًا مجهورًا أو شديدًا مهموسًا، ولعل ذلك سبب كثرة تسكين النون وإدغامها فيما بعدها في "نحن"، وقد يكون لكثرة ورودها في القرآن ما يقوي ذلك؛ لأنَّ كثرة الاستعمال من أشهر مسوغات التخفيف في العربية وغيرها من اللغات.

ويلي الحاءَ - من الصوامت الساكنة التي تقع قبل الساكن الثاني المدغم في هذا المقطع المزدوج الإغلاق في القرآن الكريم في قراءة أبي عمرو - العين في سبعة عشر موضعًا، أربعة عشر موضعًا منها في عين "بعد" سكنت دالها وأدغمت في ذال (ذلك) في ثمانية مواضع، وفي ثلاثة مواضع أدغمت في الضاد، وفي موضع واحد أدغمت في الظاء [المائدة:٣٩]، وأدغمت في الصاد في موضع [النور:٥٨]، وفي التاء في موضع [النحل:٩١].

---

(١) استقرأ الباحث فروع هذا الإدغام من مواضع الإدغام الكبير التي استقصاها الإمام المالَقيُّ في رسالته **"عمدة النحرير في الإدغام الكبير"** في قراءة أبي عمرو بن العلاء برواية السوسي، وقد حقق هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد حسَّان الطيَّان، ونشرتها مجلة معهد المخطوطات العربية في القاهرة في المجلد (٦٠) في الجزء الأول سنة: ٢٠١٦ ص: (٣٥-١١٦).

(٢) ورد هذا النوع من الإدغام الكبير في اثنين وتسعين موضعًا من القرآن الكريم في قراءة أبي عمرو فيما أحصاه الباحث من بين ألف وثلاثمائة وخمسة مواضع للإدغام الكبير في قراءة أبي عمرو بن العلاء فيما أحصاه المالقيّ في "عمدة النحرير".

وفي موضعين وقعت العين الساكنة قبل الضاد المسكنة في كلمة (بعض)، مدغمة في شين (شأنهم) [النور:٦٢] في موضع، ومدغمة في ذال (ذنوبهم) في الموضع الآخر[المائدة:٤٩].

وفي موضع واحد أدغمت باء (الرعب) في باء (بما) [آل عمران:١٥١]، فهذه سبعة عشر موضعًا وقعت فيها العين الساكنة قبل المسكن الثاني الذي حذفت حركته للإدغام.

ولا يخفى أنَّ امتداد الصوت بالعين أقل منه بالحاء؛ لأنها حرف بيني، ولا امتداد فيها للنفس؛ لأنها مجهورة، ولذلك كانت دون الحاء وقوعًا في القرآن في المقطع المزدوج الإغلاق في غير الوقف، ولكن يبقى الانتقال منها إلى الساكن الثاني ألطف من الشديد وأقل ثقلا منه، ولعل كثرة استعمال كلمة (بعد) كانت سببًا في وقوعها في المرتبة الثانية بعد الحاء.

ويلي العينَ - من الصوامت الساكنة التي تقع قبل الساكن الثاني المدغم في هذا المقطع المزدوج الإغلاق في القرآن الكريم في قراءة أبي عمرو - الميم في عشرة مواضع، تسعة منها في كلمة (أمر) سكنت راؤها وأدغمت في كلمة (رب) في ثمانية مواضع، وأدغمت راؤها في لام (لعنتم) في موضع واحد [الحجرات:٧]، والموضع التاسع في كلمة (الشمس) سكنت سينها وأدغمت في سين (سراج) [نوح:١٦].

والميم بينية ليست برخوة ولا شديدة، ويرى الباحث أنَّ الحروف البينية تتفاوت في امتداد الصوت بها، فقد تكون أقرب إلى الشديدة كالعين والراء، وقد تكون أقرب للرخاوة كاللام والميم والنون. وقرب الميم من الرخاوة، وما فيها من جريان الصوت يسهل الانتقال منها إلى الساكن الذي يليها بألطف مما يكون في العين، وهي مثيلتها في البينية.

ويجد الباحث تناسبًا بين قرب اللام من الميم في البينية، وكونها تالية لها في عدد هذه المواضع، فاللام وردت ساكنة قبل حرف الإعراب المسكن للإدغام في قراءة أبي عمرو في ثمانية مواضع، سبعة منها في كلمة (العلم) سكنت ميمها وأدغمت في ميم (ما) في أربعة مواضع، وأدغمت في ميم (من) في ثلاثة مواضع، والموضع الثامن في كلمة (الخلد) سكنت دالها وأدغمت في جيم (جزاء) [فصلت:٢٨].

واللام كالميم في البينية وجريان الصوت ولطف الانتقال منها ساكنةً إلى الساكن الذي يليها، وقريب منها الراء، التي جاءت أيضًا في ثمانية مواضع، خمسة منها في كلمة (الأرض) سكنت ضادها وأدغمت في ذال (ذلك) [المائدة:٣٣] و(ذلولا) [الملك:١٥] و(ذهبًا) [آل عمران:٩١] و(ذات) [الطارق:١٢] وشين (شيئا) [النحل:٧٣] [(١)] والمواضع الثلاثة الباقية في كلمة (الحرث) سكنت ثاؤها

(١) إدغام الضاد في الشين مما اختلف في إثباته عن أبي عمرو، فقد روي عنه الإظهار والإدغام.

وأدغمت في ذال (ذلك) [آل عمران:١٤] وفي كلمة (العرش) سكنت شينها وأدغمت في سين (سبيلا) [الإسراء:٤٢] وفي كلمة (شرك) سكنت كافها وأدغمت في كاف الضمير (كُمْ) [فاطر:١٤]، والراء كاللام والميم في البينية إلا أنَّ قبولها للتكرار يضعف من جريان صوتها ولطافة الانتقال منها ساكنة إلى المُسَكَّن الثاني، لكنها ليست شديدة فيبقى الانتقال منها إلى الساكن الثاني ألطف من الصوت الشديد.

وتلي الراءَ الكاف في ستة مواضع، كلها في كلمة (ذِكْر) سكنت راؤها وأدغمت في راء (رب) في أربعة مواضع، وفي راء (رحمة) في موضع [مريم:٢]، وفي لام (لما) في موضع [فصلت:٤١]. والكاف حرف شديد لا يجري فيه الصوت ، ولا يسهل الانتقال منه ساكنًا إلى المُسكَّن الذي يليه، ولذلك لم يكثر وقوعه، فقد ورد على الحقيقة في موضع واحد في كلمة (ذكر) دون تكرار، ولعل ما في الكاف من الهمس يخفف شيئًا من ثقل هذا الانتقال.

وتلي الكاف الهاء في خمسة مواضع غير مكررة، وإذا ما حذفت المواضع المكررة من الأصوات المتقدمة لكانت الهاء من أكثر الأصوات التي وليها حرف مسكن مدغم في غير الوقف، وهذا لأنها رخوة (احتكاكية) يجري فيها الصوت قريبا من جريان الياء والواو اللينتين، مهموسة يمتد معها النفس، والانتقال منها ساكنةً إلى المُسَكَّن الذي يليها لطيف سهل قريب. وقد وردت في كلمة (شهر) سكنت راؤها وأدغمت في راء (رمضان) [البقرة:١٨٥] وفي كلمة (الكهف) سكنت فاؤها وأدغمت في فاء (فقالوا) [الكهف:١٠] وفي كلمة (المهد) سكنت دالها وأدغمت في صاد (صبيا) [مريم:٢٩] وفي كلمة (لهو) سكنت واوها وأدغمت في واو العطف بعدها [الأنعام:٧٠]، وفي كلمة (الدهر) سكنت راؤها وأدغمت في لام (لم) [الإنسان:١].

وتلي الهاءَ الزايُ في ثلاثة مواضع غير مكررة، أولها في كلمة (الرزق) وقد سكنت قافها وأدغمت في قاف (قل) [الأعراف:٣٢] وثانيها في كلمة (خزي) وقد سكنت ياؤها وأدغمت في ياء (يوم) [هود:٦٦] وثالثها في كلمة (العزم) وقد سكنت ميمها وأدغمت في ميم (من) [الأحقاف:٣٥]. وإذا ما أخذ بالحسبان عدم تكرار المواضع التي وردت فيها كانت في المرتبة الثانية بعد الهاء، لأنها رخوة احتكاكية يجري معها الصوت فيخف ثقل الانتقال منها ساكنةً إلى المسكَّن الذي يليها، والذي أنزل رتبتها عن الهاء ما فيها من الجهر.

وتلي الزايَ الباءُ في ثلاثة مواضع مكررة، في كلمة (قبل) وقد سكنت لامها وأدغمت في لام (لفي) في موضعين [آل عمران:١٦٤، الجمعة:٢]، ومدغمة في لام (لا) في موضع واحدٍ [الأحزاب:١٥]، فهي في حقيقتها موضع واحد، لأنَّ الباء شديدة وقفية لا يجري معها الصوت، ومجهورة لا يمتد معها النفس، وإنما تخفف القلقلة قليلا من وطأة الانتقال منها ساكنة إلى المسكن الذي يليها، لأنَّ القلقلة صويتٌ قريب من الصوائت، وقد عرفه بعضهم بأنه شبه حركة، وإن كانت

لا تقوم مقام الحركة في التقطيع العروضي، وهو عند المحدثين انفجار ناجم عن حبس النفس هنيهة ثم تحرره تحررا سريعا وانطلاقه، لذا سموا الأصوات الهجائية الوقفية أصواتا انفجارية (explosive).

والجيم والدال مثل الباء، ولذلك وردت كل منهما في موضع، الجيم في كلمة (الفجر) في آخر سورة القدر، وقد سكنت راؤها، وأدغمت في لام (لم) في أول سورة البيِّنة عند القراءة بوصل السورتين.

أمَّا الدال فقد وردت في كلمة (القدر) وقد سكنت راؤها وأدغمت في لام (ليلة) [القدر:٢-٣].

وقد وردت الضاد كذلك في موضع واحد في كلمة (فضل) وقد سكنت لامها، وأدغمت في راء (ربي) [النمل:٤٠]، والضاد الفصيحة رخوة، يجري معها الصوت، ويستطيل في مساحة كبيرة من الفم مما يسهل الانتقال منها ساكنةً إلى المُسكَّن الذي يليها، أمَّا إذا نطقت دالا مفخمة شديدة - كنطق أكثر المعاصرين الذين يظنونه هو النطق الفصيح لها[(١)] - فإنَّ الانتقال منها يكون أعسر وأشق.

وقد وردت الغين كذلك في موضع واحد في كلمة (البغي) وسكنت ياؤها وأدغمت في ياء (يعظكم) [النحل:٩٠] ورخاوتها وجريان الصوت بها مما يسهل الانتقال منها إلى الساكن الذي يليها، ولكن أنزل مرتبتها كونها مجهورةً، وكون رخاوتها من أدنى مراتب الرخاوة، وتوشك أن تقترب من البينية لما في مخرجها من احتكاك يشبه الغرغرة يؤدي إلى جهرها.

وقد وردت الصاد أيضًا في موضع واحد؛ في كلمة (الفصل) فسكنت لامها وأدغمت في لام (لقضي) [الشورى:٢١] ورخاوتها وجريان الصوت بها يسهل الانتقال منها إلى المُسكَّن الذي يليها، ولعل ما فيها من الصفير والإطباق، وهما من صفات القوّة، أثَّر في رخاوتها، وأضعف جريان الصوت بها قليلا.

وقد وردت النون في موضع واحد في كلمة (يحزنك) سكنت الكاف وأدغمت في كاف (كفره) [لقمان:٢٣]، وهي هنا نون خفيفة (وقيل خفية)، وجريان الصوت بها وامتداده أكثر من النون غير الخفيفة لما فيها من الغنة الممتدة بمقدار حركتين مما يجعل الانتقال منها إلى الساكن الذي يليها أخفّ وألطف.

---

(١) وقد أثارت هذه المسألة الكثير من الجدل فهل النطق الصحيح للضاد هو الشائع في بعض البلاد العربية بتقريبها من الظاء، فتلفظ رخوة احتكاكية، لا وقفية شديدة، فيقال أرظ بدلا من أرض، أم الصحيح هو الاقتراب بها من الدال المطبقة؟ انظر: أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**، ط٥، القاهرة:مكتبة الأنجلو – المصرية، ص: (١٣٠) وبشر، كمال: **علم اللغة العام (الأصوات)**، ط١، القاهرة: دار المعارف بمصر، ص (٩٦) ورمضان، محيي الدين، **في صوتيات العربية**، ط١، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، د.ت، ص: (١٢١- ١٢٣).

ووردت الخاء كذلك في موضع واحد في كلمة (يخلُ) سكنت لامها، وأدغمت في لام (لكم) [يوسف:٩]، والخاء رخوة يجري بها الصوت، ولعل ما في مخرجها من احتكاك يؤدي إلى مثل الخَنين يضعف رخاوتها وامتداد الصوت بها ساكنةً للانتقال إلى المسكَّن الذي يليها.

ووردت الظاء في موضع واحد في كلمة (العظم) سكنت ميمها وأدغمت في ميم (مني) [مريم:٤]، والظاء رخوة يجري بها الصوت، لكنَّ ما فيها من الإطباق والجهر مما يضعف هذا الجريان قليلاً، ويجعل الانتقال منها إلى المسكن الذي يليها أعسر قليلا من الصوت الرخو المنفتح المهموس. والفاء وردت في موضع واحد في كلمة (العفو) سكنت واوها وأدغمت في واو العطف بعدها[الأعراف:١٩٩]، وما في الفاء من الرخاوة وجريان الصوت، والهمس وامتداد النَفَس يجعل الانتقال منها إلى المسكَّن الذي يليها أيسر وألطف.

وبهذا يظهر أن هذا النوع من المقاطع القصيرة المزدوجة الإغلاق يقع في غير الوقف، وأن ما جاء منه في القرآن في غير الوقف يسوغه ما في ساكنه الأول من صفات تكسبه شيئًا من امتداد الصوت وجريانه في الواو والياء اللينتين اللتين يجوز وقوع كل منهما إجماعًا في موقع الساكن الأول من هذا المقطع.

أمَّا اختلاس حركة الإعراب في مثل المواضع السابقة فهو صحيح ثابت أيضًا عن أبي عمرو، وقد اتفق النحويون والقراء على إثباته؛ لأن القراءة به تجمع بين التخفيف وإثبات الحركة فلا يترتب عليها ما منعه بعض النحويين من اجتماع الساكنيْن على غير حدهما. ولو قال قائل بحذف حركة الإعراب للإدغام إذا كان الصامت الساكن قبلها صوتًا رخوًا، وباختلاسها إذا كان الصامت قبلها بينيًّا مهموسًا أو مجهورًا، وبإشباعها إذا كان الصامت الساكن قبلها شديدًا، لكان حسنًا مستساغًا لكنَّ القراءة لا تكون إلا بما صحت أو تواترت روايته.

وقد أنكر بعض اللغويين الإسكان في مثل هذا الموضع[1]، وعدوه من الجمع بين الساكنين على غير حدهما، لأنَّ الحد المرعي في اجتماع الساكنين عندهم أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغمًا كخاصَّة ودويْبَّة كما تقدم، بقطع النظر عن وصفهم الصوائت وشبهها من أصوات اللين بأنها ساكنة، وأجازوا في الوقف التقاء الساكنين مطلقًا، وعللوه بكونه عارضًا، لكنَّ الرواية الثابتة عن القراء اجتماع الساكنين بغير القيد الذي وضعوه، قال القسطلاني (٩٢٣ هـ): "وقد ثبت

---

(١) انظر: "ابن الحاجب أبو عمرو، عثمان بن عمر (٦٤٦ هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، (تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي)، طبع: مطبعة العاني: بغداد، ونشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: العراق، د.ت. (٤٧٨/٢ – ٤٧٩).

عن القراء اجتماعهما على هذه الصفة، فخاض فيها مبتدع معتدٍ، وضعيف مقلد اعتقادًا منه أن ما خالف قاعدتهم لا يجوز، فمنع بجهله إدغام الباب، نحو: (العلْم مَّا) حيث وردت، و(المهْد صَّبيًّا) [مريم:٢٩] و(نِعْمَّا) [البقرة:٢٧١، النساء:٥٨] فتحير معللو القراءات وتحيل منها ناقلو الروايات، والجواب أننا لا نسلم بأن ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إن لم يُسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ قياسا، ولا يمتنع وقوعه في القرآن، وإن سلمنا أنَّ ما خالفها غير جائز، فهذه الصورة ملحقة بالموقوف عليه، لأنه لا فرق بين الساكن للوقف، والساكن للإدغام بقصد الخفة ".

ثم نعود ونقول: " دعواهم عدم جوازه وصلا ممنوع، وعدم وجدان الشيء لا يدل على عدم وجوده في الأمر، فقد سمع التقاؤهما وصلا من أفصح العرب، بل أفصح خلق الله على الإطلاق فيما يروى: "نعْمَّا المال الصالح للرجل الصالح" قاله أبو عبيد واختاره، وناهيك به. وحكى الكوفيون سماعًا من العرب: (شهرْ رمضان) وتواتر ذلك عن القرّاء وشاع وذاع، ولم يُنكر. وإذا حُمل المخالف على أنه غير مقيس، وأمكن الجمع بين قولهم وبين القراءة المتواترة، فالجمع –ولو بوجه – أولى" [١]

وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل إلى أنَّ النحويين منعوا أن يكون قبل المدغم ساكن صحيح، وأنه لا يصح الإدغام، لأنه لا يصح حذف الحركة من المُدغم، وأن المقرئين أجازوه وأنه يعسر الجمع بين هذين القولين لتعارضهما[٢].

أما الشاطبي فذهب إلى الجمع بين القولين، بأن حَمَل منع النحاة على الإدغام الصريح وحذف حركة المدغم الذي يسبقه الساكن الصحيح، وحمَلَ الجواز عند القراء على الإخفاء، ويقصد بالإخفاء إخفاء الحركة بمعنى اختلاسها.وذلك واضح من قوله في متن الشاطبية:

"وإدغامُ حرف قبله صحَّ ساكنٌ عسيرٌ، وبالإخفاء طبَّق مَفصِلا"[٣]

وقد علق ابن الحاجب على ما ذهب إليه الشاطبي قائلا: "والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم. ثم لو قدر أنَّ القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة،

---

(١)القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢/٧٣٣-٧٣٥).

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٧٨-٤٧٩) وقد أثبت القسطلاني (٩٢٣ هـ) هذا في لطائف الإشارات (٢/٧٣٥-٧٣٦).

(٣) انظر شرح القسطلاني (٩٢٣ هـ) لكلام الشاطبي في: لطائف الإشارات (٢/٧٣٥).

وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى"[١].

وذهب الجوهري في الصحاح إلى أنَّ نحو (شَهْر رَّمضان) [البقرة:١٨٥] بحذف حركة الراء وإدغامها في الراء بعدها غير جائز، وأنَّ هذا غير موجود في شيء من لغات العرب، وأنَّ الراء محركة بحركة مختلسَة، وأنه لا معتبر بقول القرّاء[٢]. وقد ردَّ القسطلاني (٩٢٣ هـ) كلامه بقوله:

" إنَّ قوله "غير موجود..." غير مُسلَّم، وكيف يكون ذلك وهي مروية عن شيخ النحويين والقراء أبي عمرو بن العلاء؟! ونُصَّ عليه في غير ما مؤلف من تآليف الفن. وأما قوله: "لا معتبر بقول القرّاء" فهو جرأة عظيمة على القرّاء الذين هم العمدة في نقل كلام الله، وكيف يقال بخطئهم فيما رووه متواترًا عن أهل الفصاحة والبلاغة من التابعين والصحابة عمّن لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم؟"[٣].

وقد ذهب الجعبريُّ[٤] إلى موافقة المتقدمين، وأنَّ هذا إدغام حقيقي، وأنه يغتفر التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع في الوصل حملاً على إجماعهم على جوازه في الوقف، قال في متن "نزهة البررة في القراءات العشرة ":

وإن صحَّ قبل الساكن ادِّغامه اغتفر	لعارضه كالوقـــف أو أن يقدَّرا
ومن قـال إخـفاءٌ ، فغير محقـــق	إذ الحرف مقلوبٌ وتشديده يُرى

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات،(٢/٧٣٥ – ٧٣٦).

(٢) الجوهري إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣ هـ)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، الطبعة الرابعة، سبعة أجزاء، (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار)، دار العلم للملايين: بيروت، ١٩٩٠ م. (١٩٣٨/٥) (روم).

(٣) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٣٧/٢).

(٤) هو أبو إسحق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، عرف بتقي الدين وبرهان الدين، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، وشهد له من ترجم له بالإمامة في العلم، ولد قرب الفرات، ودرّس في بغداد ودمشق، ثم استقر في مدينة الخليل، وعرف فيها بشيخ الخليل، وتوفي فيها عن عمر يناهز التسعين سنة ٧٣٢هـ، وله أكثر من مائة كتاب في القراءات والفقه وغيرها، من أهم من ترجم له مُعاصِره: الصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله (٧٦٤ هـ)، **فوات الوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. (٤٩/٦-٥٠).

وقد شرح القسطلاني قول الجعبري في البيتين السابقين: "أو أن يقدرا" بأنَّ "التقاء الساكنين اغتفر في الإدغام: إمَّا لأنَّ السكون عارض، أو لأنَّ التقاءهما تقديري، إذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقًا". ثم قال "وليت شعري لأي شيء منعوه، وجوزوه في الوقف؟ فإن قالوا: الوقف عارض، قلنا: الإدغام كذلك"[١] وقد تقدَّم في استقراء فروع هذا الإدغام في آيات القرآن في قراءة أبي عمرو، أنَّ أكثر ما جاء منه يسبقه ساكن صحيح، فيه من امتداد الصوت وجريانه ذَرْوٌ مما في أشباه الصوائت من الامتداد والجريان، ما يسوغ حذف حركة المدغم، والتقاءَه بالساكن الصحيح قبله.

ومن هذا الباب خلافهم في جواز إدغام التاء في الدال في (يهتدي) [يونس:٣٥] في قراءة أبي جعفر[٢] إذ إن الإدغام يقتضي تسكين التاء ثم قلبها دالاً، فتلتقي الهاء الساكنة بالدال الساكنة (يهْدِّي)، ولذلك قرأها شعبة بكسر الهاء على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وكسر الياء أيضًا" ليعمل اللسان عملا واحدًا في ثلاث كسرات" كما قال الحكري[٣]، وقرأها قالون وأبو عمرو وكذا ابن جمّاز بنقل فتحة التاء للهاء ثم اختلاس الفتحة، وروي عن أبي عمرو إشباع فتحة الهاء[٤]، كما روي عن أبي عمرو وقالون إسكان الهاء مع الإدغام كأبي جعفر[٥]. ومثل هذا الخلاف وقع أيضًا في (نِعْمَّا) [البقرة:٢٧١، النساء:٥٨] و(لا تعْدُّوا) [النساء:١٥٤] بإسكان العين، وإسكان الخاء في (يخصّمون) [يس:٤٩] [٦] لما فيها من الجمع بين الساكنين على غير حدهما[٧]. ومنه أيضًا إدغام القاف في الكاف في (ورقكم) [الكهف :١٩] في قراءة من سكّن الراء[٨]. ومنه كذلك إدغام التاء في الطاء في (استطاعوا) [الكهف:٩٧] في قراءة حمزة، إذ تلتقي فيها السين

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢/٧٣٨-٧٣٩).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٦/٢٣٨٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٦/٢٣٨٠).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (٦/٢٣٨١).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٦/٢٣٨٢).

(٦) المصدر نفسه، (٨/٣٤٦٨ - ٣٤٧٠)، وانظر ما في هذه الكلمة من قراءات ست في المصدر نفسه (٨/٣٤٧٠).

(٧) انظر: المصدر نفسه، (٦/٢٣٨٣).

(٨) انظر: المصدر نفسه، (٦/٢٧٥٣ - ٢٧٥٤).

الساكنة بالتاء المُسكَّنة[١]. وكل ذلك مما روي فيه تحريك الساكن الأول بحركة مشبعة أو مختلسة، أو إبقاء الساكن على حاله، وهذا مما يجوز كما تقدم.

الإدغام المختلف في جوازه

ومن الإدغام المختلف في جوازه ما ذكره القسطلاني (٩٢٣ هـ) من موانع الإدغام المختلف فيها، وهو الجزم[٢]، نحو: (يخلُ لكم) [يوسف:٩] و(من يبتغِ غير) [آل عمران:٨٥] و(إن يك كاذبًا) [غافر:٢٨] [٣] من المتماثلين، ومن المتجانسين نحو: (ولتأتِ طائفة) [النساء:١٠٢] ومن المتقاربين نحو: (ولم يُؤتَ سَعَة) [البقرة:٢٤٧] وألحق به نحو (وآت ذا القربى) [الإسراء:٢٦].

والقراء فيه على ثلاثة مذاهب: أكثرهم لا يدغم المجزوم مطلقًا، كابن مجاهد، ومذهبُ الداجوني وابن شنبوذ إدغامه مطلقًا، وبعضهم لا يدغم المجزوم في المتقاربين، ويجيز الإدغام والإظهار في المتماثلين والمتجانسين، وذكر القسطلاني (٩٢٣ هـ) أنَّ هذا المذهب هو المشهور، وعلله بأنَّ إدغام المتماثلين أقوى من إدغام المتقاربين[٤]، كأنه يعني أنَّ هذا المانع لا يقوى على منع إدغام المتماثلين لقوة الداعي إليه عند التقائهما، أما إدغام المتقاربين فهو أضعف منه بسبب كثرة العمل فيه، ويظهر للباحث أنَّ إدغام المجزوم يجحف بالكلمة؛ لما عرض لها من تقصير الصائت الأخير، والصائت القصير في آخرها دال على المحذوف الطويل، وحذفه يجحف بالكلمة لِمَا يعرض لها من كثرة التغيير كما مُنِعَ توالي الإعلالين من جنس واحد في كثير من الصيغ، ولعل هذا ما نظر إليه المانعون، وهم الأكثرية، أمَّا المجيزون فكأنهم رأوا أنَّ هذا الإجحاف لا يُذْهِبُ بنية الكلمة إذهابًا يخل بفهم معناها.

أمّا الذين فصّلوا فلعلهم نظروا أيضًا بالإضافة إلى أنَّ إدغام المثلين أقوى كما ذكر القسطلاني إلى أنَّ أغلب ما جاء من أمثلة المتقاربين وقع فيه صامت ساكن قبل المثل الأول الذي ينبغي

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٨٠٤/٦)، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (١٧٨/٥) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٤٣٥)، والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٨٠٤/٢).

(٢) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٦٨٣/٢).

(٣) انظر أيضا: المصدر نفسه، (٦٩٣/٢).

(٤) المصدر نفسه، (٦٨٤/٢).

تسكينه، نحو: (ولم يؤت سعة) ويترتب على هذا اجتماع الساكنين على غير حدهما كما فصلّه الباحث آنفًا، فاجتمع في هذا الإدغام مانعان مختلفان فيهما، وكذلك وقع في المتماثلين في نحو: (يخل لكم) [يوسف:٩] لكن قوة إدغام المتماثلين التي أشار إليها القسطلاني (٩٢٣ هـ) اغتفر معها هذا. ومن ذلك اختلافهم في إدغام (آت ذا القربى) [الإسراء:٢٦]، فمن أظهر نظر إلى أن الإدغام يجحف بالكلمة لقلة حروفها، ومن أدغم فللتقارب، ولأن الكسر ثقيل[١].

ومن الإدغام المختلف في جوازه إدغام الواو في الواو إذا كان ما قبل الواو الأولى مضمومًا، وقد ورد ذلك في ثلاثة عشر موضعًا أوردها القسطلاني، نحو: (فهُوَ وليهم) [النحل:٦٣] و(إلا هُوَ وَما) [المدثر:٣١] لأنَّ الإدغام يقتضي تسكين الواو، وتسكينها يُصيِّرُها صوتًا مدِّيًّا، والإدغام يُذهِبُ صوت المد، وقد تقدم في شروط وجوب الإدغام جواز ذلك في الكلمة الواحدة، نحو: (مغزوّ) وعدم جوازه في الكلمتين، نحو (في يوم عاصف) [إبراهيم:١٨] و(قالوا وهم) [الشعراء:٩٦] ولذلك يظهر للباحث أن اشتراط عدم كون أول المثلين صوت مد، إنما هو لوجوب الإدغام لا لجوازه، فبانتفائه لا يجب الإدغام بل يجوز عند بعضهم، ويمتنع عند آخرين. أمّا حجة المجيزين فهي أن صيرورة المثل الأول صوت مد عند الإسكان لم تمنع إدغام نحو (فهِيَ يومئذ) [الحاقة:١٦] و(نوديَ يا موسى) [طه:١١] وإنما الممتنع أن يكون المثل الأول صوت مد خالصًا لا عارضًا.

وأبو عمرو بن العلاء يسكن هاء (هو) في نحو: (فهْوَ وليهم) [النحل:٦٣]، واختلف في جواز الإدغام في مثل هذا الموضع، فقد نقل القسطلاني (٩٢٣ هـ) عن أبي عبد الله الموصلي المعروف بشعلة في شرحه للشاطبية أنه منع الإدغام؛ لأن الهاء خففت بالسكون فلا حاجة للتخفيف بالإدغام، لكن ذكر القسطلاني (٩٢٣ هـ) تعقب ابن الجزري له بأنه مجمع على جوازه وأنه لا فرق بين (فهْوَ وليهم) [النحل:٦٣] و(خذ العفو وأمر) [الأعراف:١٩٩]. ولأن ما قبل المثل الأول المسكن صامت ساكن، يلتقي ساكنان على غير حدهما عند البصريين، وقد تقدمت مناقشة جواز هذا الضرب من الإدغام[٢]. فالراجح جواز إدغامه، ومما نقله القسطلاني (٩٢٣ هـ) ليثبت به الجواز ما قاله ابن الجزري:"والصحيح أن لا فرق بين (وهو وليهم) [النحل:٦٣] وبين (العفو وأمر) [الأعراف:١٩٩] وبين (فهي يومئذ) [الحاقة:١٦] إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه،

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢/٧٢٢- ٧٢٣).

(٢) المصدر نفسه، (٢/٦٩١-٦٩٢)، وانظر: الموصلي (٦٥٦ هـ) المعروف بشعلة، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الحنبلي المقرئ، شرح شعلة على الشاطبية، المسمى: **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**، الطبعة الأولى، الاتحاد العام لجماعة القراء، القاهرة: ١٩٥٤م، ص: (٨١).

وما روي عن [ابن] جبير وابن سعدان عن اليزيدي من خلاف ذلك فلا يصح، والله أعلم"[١]. على أنَّ القسطلاني (٩٢٣ هـ) نقل عن السمين الحلبي أنَّ إدغام واو (هو) في الواو بعدها مع إسكان الهاء أولى من إدغام (خذ العفو وأمر) [الأعراف:١٩٩] ونحوها؛ لأن سكون الهاء عارض لا أصلي[٢].

واختلف في إدغام اللام في اللام في (آل لوط) حيث وردت في التنزيل[٣]، فمن أظهر احتجَّ بأنَّ كلمة آل حروفها قليلة، والإدغام مجحف بها، فقد روى الفقيمي عن أبي عمرو: "لا أدغمها لقلة حروفها"[٤] لكن رد القسطلاني هذا الاحتجاج بإدغام نحو (لك كيدا) [يوسف:٥] وذكر أن قلة الحروف لو كانت مانعة من الإدغام "لامتنع هذا بطريق الأولى لأنه أقل منه"[٥]وأشار إلى أنَّ رجحان الإظهار في (آل لوط) ليس لقلة الحروف وحدها، بل لأن التغيير الذي لحق كلمة (آل) يترجح معه ألا يلحقها تغيير آخر، فعين الكلمة، وهي الهمزة، أصلها هاء عند سيبويه والبصريين، أي أن أصل الكلمة (أهل)، وأصلها عند الكسائي والكوفيين (أوَل)[٦]. وقد ذكر أنَّ ابن الجزري فسر ما روي عن أبي عمرو: "لا أدغمها لقلة حروفها"[٧] بقلة دورها في القرآن، وأن كثرة الدور وقلته مما يعتبر، قال: "على أن أبا عمرو من البصريين ولعله راعى أيضًا كثرة الإعلال وقلة الحروف مع اتباع الرواية"[٨].

ومن الإدغام المختلف في جوازه إدغام القاف في الكاف في (طلقكنّ) [التحريم:٥] ذلك أن القاف والكاف متقاربان في المخرج، وكلاهما شديد منفتح، إلا أن في القاف بعض التفخيم وليس هذا في

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٦٩٢/٢)، وأصله في: ابن الجزري (٨٣٣ هـ) أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، **النشر في القراءات العشر**، (تصحيح علي محمد الضباع) دار الكتب العلمية، بيروت: د.ت، (٢٨٣/١).

(٢) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٥٩١/٤)، وانظر أصل الكلام المنقول في: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، الطبعة الأولى، (تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق: ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م، (٥٣٠/٢-٥٣١).

(٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٦٩٤/٢ - ٦٩٦) و(٢٦٣٣/٦) و(٣٨٧٧/٨ – ٣٨٧٩).

(٤) المصدر نفسه، (٦٩٥/٢).

(٥) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٦) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٧) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٨) المصدر نفسه، (٦٩٦/٢)، وانظر: ابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر (٢٨٢/١).

الكاف. ولا يدغم من المتقاربين المتحركين إذا التقيا في كلمة واحدة إلا القاف في الكاف لكن بشرطين: أن يتحرك ما قبل القاف، وأن يكون بعد الكاف ميم جمع، ولم يذكر القسطلاني تعليلا للشرط الأول، لكن واضحٌ أن سكون ما قبل القاف يترتب عليه مع الإدغام اجتماع ساكنين على غير حدهما، أما وجه الشرط الثاني على ما ذكره القسطلاني "تحقق الثقل"[(١)] نحو (خلقكم) [البقرة:٢١] و(رزقكم) [المائدة:٨٨] و(واثقكم) [المائدة:٧] و(صدقكم) [آل عمران:١٥٢]، وقد ورد في سبعة وثلاثين موضعًا كما أحصاه القسطلاني. والكاف في (طلّقكنّ) [التحريم:٥] ليس بعدها ميم بل نون مشددة، فاختلف فيها، فمن أدغم فللتخفيف، لأن الكلمة ثقيلة بضمير جماعة الإناث، ونقل القسطلاني عن الجعبري أنَّ من أظهر كره أن يجتمع ثلاثة تشديدات حال الإدغام، وهي اللام المشددة، والكاف المشددة بعد الإدغام، والنون المشددة[(٢)].

والأكثر في الإدغام أنه لا يدغم الأخرج إلى الفم في الأدخل في الحلق، ومنعه سيبويه "لأن الأدغم أثقل فلو أدغموا لقلبوا الأخف إلى الأثقل" لكنّ هذه القاعدة أغلبية، لأنه صح إدغام الحاء في العين في موضع واحد من القرآن في (زحزح عن) [آل عمران:١٨٥]. وبعضهم أنكر جواز هذا متمسكًا بما ورد عن سيبويه وغيره من النحويين، لكنه ورد في رواية صحيحة ثابتة، وإن خالف القياس.

وقد وجه القسطلاني تخصيص (زحزح عن) [آل عمران:١٨٥] بالإدغام "بكثرة الحروف وتكرر المثلين، ووجهوا تخصيص إدغام الحاء في العين باشتراكهما مخرجًا وانفتاحا واستفالا، وزادت العين بالجهر وبعض الشدة فحسن الإدغام"[(٣)].

واختلف في إدغام (لبعض شأنهم) [النور:٦٢] فمن منع الإدغام فبسبب سكون العين وما يلزم عليه من اجتماع ساكنين على غير حدهما، وقد تقدم مناقشة الخلاف في ذلك وترجيح الجواز، لكن ينضم لهذا احتجاجهم بذهاب استطالة الضاد من غير تعويض عنها مع أنه ورد إدغام الضاد في الشين في (والأرض شيئًا) [النحل: ٧٣].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٠٣/٢).

(٢) المصدر نفسه، (٧٠٥/٢)، وانظر: (٤٠٤٧/٩) ووثق محققو لطائف الإشارات كلام الجعبري من مخطوط منسوب له، عنوانه: كنز المعاني في شرح حرز الأماني، كعنوان شرح شعلة للشاطبية الذي مر ذكره آنفًا.

(٣) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٠٦/٢ - ٧٠٧).

ومن الإدغام المختلف في جوازه إدغام الراء في اللام، في نحو: (فيغفر لمن يشاء) [البقرة:٢٨٤] [١] فقد منعه الخليل وسيبويه ومن وافقهما من أهل البصرة، وأجازه الكسائي والفراء ومن وافقهما من أهل الكوفة، وحكياه سماعًا عن العرب، ووافقهما أبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي على سماعه روايةً، وهو مذهب أكثر القراء. وحجة البصريين أنَّ الراء أقوى من اللام، لما فيها من التكرير، والقوي لا يدغم في الضعيف.ولا يسلم الكوفيون أنَّ التكرير يقوي الراء؛ لأنَّها صفة ينبغي تجنبها، فالراء من صفاتها أنها تقبل التكرار، لكن لا يجوز تكرارها في النطق الفصيح، ومعنى وصفها بالتكرار أنها تقبله بالقوة لا بالفعل، كما يقول المناطقة، ولذلك نص القسطلاني على أن الراء تخرج من ظهر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى وأن اللافظ بها ينبغي له "أن يحكم إلصاقها، وإلا ارتعد رأس اللسان، فحصل بكل مرة راء، فيتعدد، وهو لحن لا يجوز لما يترتب عليه من الزيادة في القرآن"[٢] كما لا يسلمون بمنع إدغام الأقوى في الأضعف، لورود ذلك في نحو (أحطت) [النمل:٢٢]، وقد حمل بعضهم الإدغام المروي عن الكوفيين بأنه إخفاء لكن عورض هذا بأن المسموع من ذلك تشديده كامل تامَّ، والإخفاء لا تشديد فيه بالإجماع، وقد حمل القسطلاني على الذين يطعنون في نقل القراء لهذه القراءة ويصفونهم بالغلط وقلة الضبط، قائلاً:

"والقراءات لا تتوقف على ما نقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون أن يكونوا أكثر من قراء البصرة، وقد وافق كبير البصريين، وهو أبو عمرو بن العلاء كثيرا من الكوفيين على إدغام لم يَرْوِهِ البصريون، فوجب قبوله والرجوع إلى علمه وعلم الكوفيين؛ إذ من علم ممن هو من أهل اللغة والمعرفة والتمييز حجة على من لم يعلم، ولا ينبغي أن يُجترأ على أئمة القراء بأنهم غلطوا، أو بأنهم جهلوا، أو قرؤوا ما لم يُقرَؤوه، فإنه قدح في التواتر"[٣]. وأكثر القراء على جواز إدغام الراء في اللام، ما لم تكن الراء مفتوحة وقبلها ساكن، وقد ورد ذلك فيما ذكره القسطلاني في أربعة وثمانين موضعًا من القرآن[٤]، نحو: (ليغفر لك الله) [الفتح:٢] و(أطهر لكم) [هود:٧٨]، ووجه ذلك كما ذكره القسطلاني "تقارب مخرجهما على رأي سيبويه، وتشاركهما على رأي الفراء، وتجانسهما في الجهر والانفتاح والاستفال والانحراف وبعض الشدة"[٥]

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٦٢٨/٤ – ١٦٢٩).

(٢) المصدر نفسه، (٧٢٠/٢).

(٣) المصدر نفسه، (٧٢١/٢)، وانظر كذلك رده على الزمخشري في (١٦٢٩/٤).

(٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧١٨/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٧١٩/٢).

ومما اختلف في جوازه من هذا الباب إدغام الفاء في الباء في نحو (نخسف بهم) [سبأ:٩] مع أنهما متقاربان، فقد منعه أبو علي الفارسي، وضعفه الزمخشري، وحجة المنع أن الفاء أقوى من الباء، ولا يجوز إدغام الأقوى في الأضعف. وقد تقدم أن هذا غير مسلم، وإن كان هو الأكثر، وقد صح هذا الإدغام من رواية القراء، ونقل القسطلاني عن أبي حيان تأييدهُ أن "القراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي ولا الزمخشري"(١).

ويرى الباحث أن حجة من منع إدغام الباء في الفاء، لأن الباء أضعف، ليست واردة بل الباء هي الأقوى، وقد اجتمعت فيها من صفات القوة الجهر والشدة (الانفجارية) والقلقلة، والفاء مهموسة رخوة (احتكاكية)، والهمس والرخاوة من صفات الضعف، إلا إن كان قصد أبي علي الفارسي أنَّ الفاء الساكنة تتبين فيها الصفات أكثر من تبينها في المتحرك، وأن رخاوة الفاء الساكنة وامتداد النفس بها يعطيها من القوة ما يمتنع به إدغامها في الباء المتحركة، ولذلك ورد الخلاف في (نخسف بهم) [سبأ:٩] لا في مثل (لخسف بنا) [القصص:٨٢] لكن إن كان هذا مراده فإن الباء تبقى مجهورة شديدة، والقلقلة صفة لازمة، وتكاد تضعف جدا في المتحرك لكنها لازمة له، وكل هذا مما يجعلها أقوى من الفاء، وغاية هذا الجريان في صوت الفاء الساكنة أن يجعلها متعادلة مع الباء، ولذلك وقع الخلاف في إدغامها. وذكر صاحب اللطائف أن أبا عمرو وهشاما وخلادا والكسائي أدغموا الباء الساكنة في الفاء، وعلة ذلك كما نقل عن الجعبري "اشتراكهما في بعض المخرج، وتجانسهما في الانفتاح والاستفال، وكافأ تفشي الفاء ونفخها جهر الباء وشدتها فحَسُن"(٢)

ومما اختلف في جواز إدغامه إدغام هاء الضمير الموصولة بالواو في الهاء بعدها في نحو (إنه هو) [البقرة:٣٧]، فمن منع اعتدَّ بالواو فاصلاً، ومن أجاز لم يعتد بها لأنها زائدة جيء بها للتمكن من نطق المتحرك بعدها، ولزيادة بيان هاء الضمير لأنها من حروف الخفاء(٣).

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٧٢/٢)، وانظر: المصدر نفسه، (٣٣٩٣/٨)، وانظر أصل الكلام المنقول في: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) أثير الدين، محمد بن يوسف الغرناطي، **البحر المحيط**، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت: ١٤١١ هـ، ١٩٩٠م، (٢٦١/٧).

(٢) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٦٤/٢)، وذكر المحققون أن كلام الجعبري منقول من المخطوط المشار إليه آنفًا.

(٣) المصدر نفسه ،(١٤٣٤/٤)، وانظر: المصدر نفسه (٣٨٥٩/٨).

ومما اختلف في إدغامه لما يترتب على الإدغام من الثقل ما ورد عن ابن محيصن من "المبهج" في قراءة (خمسةٌ سادسهم) [الكهف:٢٢] بكسر خاء (خمسة) وميمها وإدغام تنوين التاء في السين بغير غنة، فقد نقل القسطلاني أنَّ السمين الحلبي "تعقب هذه القراءة في الدر بأنها ثقيلة جدًّا؛ تتوالى كسرتان وثلاث سينات، قال: "ولا أظن مثل هذا إلا غلطا على مثله"[١].

ومما اختلف في إدغامه إدغام التاء في الثاء إذا كانت التاء مفتوحة بعد ساكن كما في (الزكاة ثم) [البقرة:٨٣] و(التوراة ثم) [الجمعة:٥] فخفة الفتح بعد السكون مما ترجح الإظهار، وتقارب حرفين يرجح معه الإدغام، ولذلك اختلف فيه[٢].

ومما اختلف في إدغامه إدغام النون في الجيم في (ننجي) في (وكذلك ننجي المؤمنين) [الأنبياء:٨٨] قرئت (نُجِّي) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة، وسكون الياء، في قراءة ابن عامر وشعبة، فقد طعن فيها الزجاج والفارسي، وعدَّاها لحنًا، وفسر الجعبري تلحين هذه القراءة بمنع الإدغام في المشدد، على أن أصل الكلمة (نُنَجِّي) وأدغمت النون الثانية في الجيم المشددة، والإدغام ممنوع في المشدد، ويظهر للباحث أن هذه العلة لا تستقيم، لأن أصل (نُجِّي) ليست تخفيف ((نُنَجِّي) المشددة الجيم، بل تخفيف (نُنْجي) الساكنة النون الخفيفة الجيم، ولعل من لحن هذه القراءة نظر إلى أن (نُجِّي) ماض مبني للمفعول، حذفت فتحة بنائه تخفيفًا، وبقي المفعول (المؤمنين) على حاله منصوبًا، وبعض النحويين قدر المصدر (النجاء) نائب فاعل[٣]، والذي يظهر للباحث أن (نُجِّي) تخفيف (نُنْجي) الساكنة النون الخفيفة الجيم، وبقيت على حالها فعلا مضارعًا، أدغمت النون في الجيم في هذا الموضع خاصة، وفاعله مستتر وجوبًا، و(المؤمنين) مفعوله كقراءة (ننجي) الخفيفة الجيم دون فرق[٤].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٧٥٥/٦)، وانظر: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، (٤٦٦/٧).

(٢) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٢٢/٢) و(١٤٨١/٤).

(٣) كالفرّاء وأبي عبيد، انظر مثلاً: النحّاس (٣٣٨ هـ) أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، الطبعة الأولى، (اعتنى به الشيخ خالد العلي) دار المعرفة، بيروت: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، ص: (٦١٠). وانظر: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، (١٩١/٨).

(٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٩٣١/٧ - ٢٩٣٢)، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٢٥٩/٥) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٤٦٩) والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٨٦٦/٢).

الإدغام الجائز بلا خلاف

ومما يجوز إدغامه بلا خلاف مما علله القسطلاني تعليلا صوتيًّا نحو (جاوزه هو) [البقرة:٢٤٩]، ولا يعتد بحاجز الصلة، لأنها إشباع لحركة الهاء، ولا دلالة له إنما جيء بها لتمكين الحركة[١]، بخلاف تنوين التمكين الذي لا تقتصر وظيفته على مجرد التصويت، وإنما يدل على أنَّ الاسم معرب منصرف كما تقدم.

ومن ذلك إدغام القاف في الكاف إذا اجتمعا في كلمة اصطلاحية، فيجوز إدغامهما بلا خلاف بشرطين: أن يتحرك ما قبل الكاف، والثاني أن يكون بعد الكاف ميم جمع "لتحقق الثقل بكثرة الحروف والحركات، نحو (خلقكم) [البقرة:٢١] و(رزقكم) [المائدة:٨٨] ... و(يخلقكم) [الزمر:٦] و(نرزقكم) [الأنعام:١٥٢] ... وجملة ما تكرر من ذلك في القرآن سبعة وثلاثون حرفًا"[٢].

وإذا سبقت القاف بساكن فلا إدغام، وإذا تلا الكاف حرف غير الميم فلا إدغام إلا إن كان الحرف نون جماعة الإناث، نحو (طلقكنّ) [التحريم:٥] فقد اختلف فيه كما سبقت الإشارة إليه.

وعلة إدغام القاف في الكاف ما بينهما من التقارب في المخرج، واشتراكهما في الشدة (الانفجارية) والانفتاح لا الاستفال؛ لأن القاف من حروف الاستعلاء، لكنها ليست من حروف الإطباق[٣]. ومن ذلك إدغام الجيم في الشين في (أخرج شطئه) [الفتح:٢٩] لأنهما من مخرج واحد، وكلاهما منفتح مستفل، وإن قويت الجيم الفصيحة بالشدة (الانفجارية) والجهر فقد كافأتها الشين في التفشي، وهو من صفات القوة[٤].

ومن ذلك إدغام السين في الزاي في كلمتين في موضع واحد، وهو (وإذا النفوس زوجت) [التكوير:٧]، وعلة ذلك كما ذكر القسطلاني الاشتراك في المخرج، والتجانس في صفات الصفير والانفتاح والاستفال[٥].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٦٨٦/٢) و(١٥٩٠/٤).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٧٠٣/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٧٠٣/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (٧٠٨/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٧٠٩/٢).

ومما جاز إدغامه إجماعًا، لكن رجح بعضهم فيه الإظهار، واختار آخرون فيه الإدغام، إدغام السين في الشين في نحو (واشتعل الرأس شيبًا) [مريم:٤] فمن أدغم فلما بينهما من تجانس في الهمس والرخاوة (الاحتكاكية) والاستفال والانفتاح، ولم يعتد بالتقاء الساكنين هنا على غير حدهما إذا لم تبدل الهمزة، لأن جريان الصوت بالتفشي بعد الإدغام مما يخفف وطأة اجتماعهما، ولو كانت الهمزة مبدلة فإن التفشي مما يمكن النطق بالألف كذلك، لكن ذكر القسطلاني أن أئمة البصرة يظهرون "لتباعد المخرجين والاكتفاء بتخفيف البدل"[(١)] أما المخرجان فليسا متباعدين، وأما الجمع بين تخفيف الهمزة بالبدل، والتخفيف بالإدغام فلا يرى الباحث فيه مانعًا لأنه ورد في غير مثال، وسبب ترجيح البصريين للإظهار، فيما يبدو للباحث، اجتماع ساكنين على غير حدهما إذا حققت الهمزة، أما إذا أبدلت فقد تقدم أنَّ صوت المد يغتفر معه مثل هذا الإدغام لما في المد من جريان الصوت الذي يُمَكِّنُ من الانتقال للساكن بلطف وسهولة، لكن لعلهم نظروا إلى أن المد عارض لا أصلي.

ومن هذا الإدغام الذي أجمع على جوازه، لكن اختلف في ترجيحه على الإظهار أو ترجيح الإظهار عليه، إدغام الشين في السين من كلمتين، وقد ورد ذلك في موضع واحد، هو (إلى ذي العرش سبيلا) [الإسراء:٤٢][(٢)]، فمن اختار الإدغام فلما بينهما من تجانس في صفات الهمس والرخاوة (الاحتكاكية) والانفتاح والاستفال.

لكن الشين تقوى بالتفشي، وقد تقدم أن كثيرًا من أهل اللغة يمنع إدغام الأقوى في الأضعف، وأنه ورد لكن بقلة، ولذلك اختار بعضهم الإظهار، وحَسَّنَ اختيار الإدغام أنَّ الصفير الذي في السين يكافئ التفشي الذي في الشين، ولذلك تنازعت فيه الأنظار، قال ابن الجزري: "والوجهان صحيحان، قرأت بهما، وبهما آخذ"[(٣)].

ومما اتفق على جواز إدغامه إدغام الدال في التاء في خمسة مواضع، هي: (المساجد تلك) [البقرة: ١٧٨] و(الصيد تناله) [المائدة: ٩٤] و(كاد تزيغ) [التوبة: ١١٧] و(تماد تميز) [الملك:٨] و(بعد توكيدها) [النحل:٩١] وهذا الموضع الأخير مما اتفق على جوازه بين القراء، كما يفهم من كلام

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٠٩/٢ - ٧١٠).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٧١٠/٢ - ٧١١).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٧١١/٢)، وانظر أصل المنقول في: ابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٢٩٣/١).

القسطلاني، لكنه يندرج في الخلاف المتقدم لما يترتب عليه من سكون العين وإسكان الدال التالية لها، فيلتقي ساكنان على غير حدهما، وجمهرة القراء على أن هذا إدغام حقيقي[١].

وذكر القسطلاني أنّ وجه إدغام الدال في التاء في المواضع المتقدمة كونهما من مخرج واحد، متجانسين في الشدة والانفتاح والتسفل، كما أشار إلى أنَّ جهر الدال لم يمنع الإدغام، وإن كان من صفات القوة لما بين الدال والتاء من اتحاد في المخرج[٢]، وجواز هذا الإدغام يثبت جواز إدغام الأقوى في الأضعف في المتجانسين. ومثله إدغام الدال في الثاء في موضعين، هما: (يريد ثواب) [النساء ١٣٤] و(لمن نريد ثم) [الإسراء ١٨]، ووجهه كما ذكر القسطلاني "للتقارب والتجانس"[٣] أي للتقارب في المخرج، فالدال من طرف اللسان وما يوازيه من أصول الثنايا، والجيم من طرف اللسان ومن بين الثنايا، ولما بينهما من تجانس في الانفتاح والتسفل، وجواز هذا الإدغام يثبت جواز إدغام الأقوى في الأضعف بين الأصوات المتقاربة جدًّا في المخرج، فالدال شديدة (انفجارية) مجهورة، والجهر والشدة (الانفجارية) من صفات القوة، والثاء رخوة (احتكاكية) مهموسة. وتدغم الدال في الجيم في موضعين، هما: (داود جالوت) [البقرة ٢٥١] و(دار الخلد جزاء) [فصلت: ٢٨] "للتجانس في الجهر والشدة والانفتاح والاستفال والقلقلة"[٤]. وأشار هنا إلى الخلاف في (دار الخلد جزاء) [فصلت:٢٨] وأن بعضهم مال إلى الإظهار لما يترتب على الإدغام من اجتماع ساكنين على غير حدهما، هما اللام الساكنة والدال المسكنة للإدغام[٥].

وقد أشارأيضا إلى أن الدال المفتوحة المسبوقة بساكن، نحو: (بعدَ ضرَّاء) [هود:١٠] و(بعد ظلمه) [الشورى:٤١] و(آتينا داودَ زبورا) [الإسراء:٥٥] قد نص القراء على إظهارها "استغناء بخفتها"[٦] فالإدغام يقتضي تسكين الدال، وما قبلها ساكن، فيلتقي ساكنان على غير حدهما، وهذا مما أجازه أكثر القراء كما تقدم، لكن الإظهار هنا هو المنصوص عليه، لأن الإدغام قائم على التخفيف، وإبقاء الدال على فتحتها بعد السكون أخف من ثقل التقاء الساكنين، حتى لو كان الأول صوت مد، والمد ساكن عند القدماء، لأن الانتقال من المد إلى الساكن يوجب الزيادة في صوت المد، وهذه الزيادة فيها ذرو من الثقل، فالإظهار في مثل هذه المواطن هو الأخف الأيسر.

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧١٣/٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٦) انظر: المصدر نفسه، (٧١٥/٢).

ومن الإدغام الجائز المتفق عليه إدغام النون في اللام في ثلاثة وستين موضعًا، نحو: (لن نؤمن لك) [البقرة:٥٥، الإسراء:٩٠] و(زين للذين) [البقرة:٢١٢، الرعد:٣٣]، ووجه هذا الإدغام على ما ذكره صاحب اللطائف تقارب النون واللام في المخرج، واشتراكهما في بعض الصفات؛ فكلاهما بيني مجهور مستفل منفتح. وإن كان ما قبل اللام ساكنًا ففيه الخلاف المتقدم في اجتماع ساكنين على غير حدهما، إلا في كلمة (نحن) فأصحاب اليزيدي يختارون الإدغام إلا ابن جبير، وذلك "لثقل الضمة مع لزومها، أو تكرر النون وكثرة دورها"[١] وقد أشار الباحث إلى شيء من ذلك في بحثه لهذه المسألة فيما تقدم.

ومما يجوز إدغامه بلا خلاف إدغام التاء في الجيم، وقد ورد في سبعة عشر موضعًا، نحو (الصالحات جناح) [المائدة:٩٣] و(من ورثة جنة النعيم) [الشعراء:٨٥]، وعلة ذلك كما ذكر القسطلاني تجانسهما في الشدة (الانفجارية)[٢].

ومنه إدغام التاء في الذال في تسعة مواضع، نحو (الآخرة ذلك) [هود:١٠٣] و(رفيع الدرجات ذو العرش) [غافر:١٥] و(فالتاليات ذكرا) [الصافات:٣] ووجه ذلك التقارب في المخرج[٣].

ومما اتفق على جواز إدغامه إدغام الباء من (يعذِّب) في الميم من (من يشاء) وقد وردت في خمسة مواضع، ووجه هذا الإدغام كما ذكر اتحادهما في المخرج، وتجانسهما في الانفتاح والاستفال والجهر، وشدة الباء تكافئها غنة الميم، وأشار القسطلاني إلى أن وجه تخصيص هذا الإدغام بهذا الموضع "ثقل ضمة الفعل بعد كسرة، وقيل: لكسرة الذال، وعورض بنحو (كُذِّبَ موسى) [الحج:٤٤]، وقيل: مناسبة لمجاورها المدغم مع صحة النقل، وهو (ويرحم من يشاء) و(يغفر لمن يشاء) إما قبلها أو بعدها فطرد الإدغام"[٤]، ونقل أيضًا عن ابن الجزري ترجيحه للوجه الأخير، وهو مجاورة الإدغام[٥]، وقد استدل على ذلك بما روي عن أبي عمرو من طريق جعفر الآدميّ عن ابن سعدان عن اليزيدي من إدغام: (فمن تاب من بعد ظلمه) [المائدة:٣٩] فالباء

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧١٨/٢).

(٢) المصدر نفسه، (٧٢٢/٢).

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه، (٧٢٦/٢).

(٥) المصدر نفسه، (٧٢٧/٢)، وانظر: ابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٢٨٧/١)

مفتوحة بعد مد، فليس فيها الثقل المذكور في (يعذب) فسبب إدغامها مجاورة الإدغام الذي بعدها، كما استدل بإجماعهم على إظهار (ومن تاب معك) [هود:١١٢] لأنه لم يتبع أو يسبق بإدغام[١].

ومن الإدغام الجائز إدغام ذال (إذ) في ستة أحرف، هي التاء والجيم والدال والزاي والسين والصاد[٢] وقد قرأ أبو عمرو وهشام بإدغام الذال في هذه الستة، وقد نقل القسطلاني توجيه هذا الإدغام عن الجعبري، قال: قال الجعبري: "للتشارك في بعض المخرج إلا الجيم، وتجانس الذال التاء في الانفتاح والتسفل، وتقابل الرخاوة والجهر الهمس والشدة، وتجانس الزاي في الانفتاح والاستفال والجهر، وتزيد الزاي بالصفير، وتجانس الصاد في الرخاوة، وتقوى الصاد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، والذال بالجهر، فيبقى اثنان، وتجانس الدال في الانفتاح والاستفال والجهر، وتقوى الدال بالشدة، وتجانس السين في الانفتاح والاستفال والرخاوة، ويكافئ الجهرَ الصفيرُ، وتجانس الجيم في الانفتاح والاستفال والجهر، وتزيد الجيم بالشدة"[٣].

ومن القراء من أدغمها في التاء والدال فقط، كحمزة وخلف، ووجه هذا الإدغام أن الدال والتاء أقرب لمخرج الذال من الجيم والزاي والسين والصاد كما أشار إليه القسطلاني [٤].

ومن القراء من أظهر ذال (إذ) عند الجيم دون غيرها، وأدغمها في الخمسة الباقية، كخلاد والكسائي، لأن الجيم كما ذكر القسطلاني أبعد هذه الحروف الستة عن مخرج الدال[٥].

ومن الإدغام الجائز إدغام دال (قد) في ثمانية أحرف، هي الجيم والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والظاء[٦]، وقد نقل القسطلاني عن الجعبري توجيه هذا الإدغام، فقال: "ووجه الجعبري الإدغام فيها بالاشتراك في الزاي والسين والصاد والظاء معها في طرف اللسان، والضاد لقرب آخر مخرجها، والشين لوصولها إليها بانتشار تفشيهما، والجيم لتجانسهما انفتاحا واستفالا وشدة وجهرا وقلقلة، وتجانس السين في الانفتاح والاستفال، وتقوى الدال بالشدة وتقاوم النفخ بالقلقلة، وتجانس الضاد والظاء في الجهر والرخاوة، وتقوى الضاد والظاء بالإطباق

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٢٧/٢).

(٢) انظر أمثلة هذه المواضع في: المصدر نفسه، (٧٤٨/٢).

(٣) المصدر نفسه، (٧٤٩/٢).

(٤) المصدر نفسه، (٧٥٠/٢).

(٥) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٦) انظر أمثلة هذه المواضع في: المصدر نفسه، (٧٥٢/٢).

والاستعلاء والتفخيم، وتجانس الزاي في الانفتاح والاستفال والجهر، وتكافئ الصفيرَ الشدةُ، وتجانس الصاد في عدم القلقلة والنفخ، ويقابل الصفيرَ والإطباقَ الجهر والشدة وتزيد بالاستعلاء والتفخيم، وتجانس الشين في الانفتاح والاستفال، ويقاوم التفشيَ الجهر والشدة"[١].

ومن الإدغام الجائز إدغام تاء التأنيث في ستة أحرف، هي الثاء والجيم والزاي والسين والصاد والظاء[٢]، ووجه هذا الإدغام تقارب الجيم والتاء وتجانسهما في الشدة (الانفجارية) والانفتاح والاستفال والترقيق، وتقوى الجيم بالجهر، وتجانس التاء السين في الانفتاح والاستفال والهمس، وما في السين من الصفير يكافئ شدة التاء، وتجانس التاء الثاء في الهمس والاستفال والانفتاح، وتجانس التاء الصاد في الهمس، وتجانس التاء الزاي في الانفتاح والاستفال، ويتكافأ صفير الزاي مع شدة التاء، أما الظاء فليس بينها وبين التاء من تجانس في الصفات، لكن قال القسطلاني: "ويكافئ شدتها جهر الظاء، وتزيد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم"[٣] وكل هذا مما أشار إليه لكنه لم يذكر أهم علة لهذا الإدغام، وهو التقارب في المخرج بين التاء وهذه الحروف، وهذه العلة هي وحدها وجه إدغامها في الظاء؛ لأنه ليس بينها وبين التاء تجانس في أي صفة من الصفات.

ومن الإدغام الجائز إدغام لام (هل) و(بل) في ثمانية أحرف، هي: التاء والثاء والزاي والسين والضاد والطاء والظاء والنون[٤].

قال القسطلاني: "وقرأ الكسائي بإدغام اللام في الأحرف الثمانية لاشتراك مخرج اللام ومخرج النون كالضاد، وتقارب البواقي، وتجانس التاء والثاء في الانفتاح والاستفال، والطاء والظاء والضاد في الجهر، وتزيد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، والزاي في الانفتاح والاستفال والجهر، والصفير يزيد على ما فيها من الشدة، والسين في الأولين، ويقاوم الصفير الجهر، والنون فيهما وفي بعض الشدة"[٥].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٥٤/٢).

(٢) انظر أمثلة هذه المواضع في: المصدر نفسه، (٧٥٦/٢).

(٣) المصدر نفسه، (٧٥٧/٢)، والذي أدغم تاء التأنيث في هذه الأحرف جميعها أبو عمرو وحمزة والكسائي، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش.

(٤) انظر أمثلة هذه المواضع في: المصدر نفسه، (٧٥٩/٢).

(٥) المصدر نفسه، (٧٦١/٢ - ٧٦٢).

ومن الإدغام الجائز إدغام الثاء الساكنة في الذال في (يلهث ذلك) [الأعراف:١٧٦] لاتحاد مخرجهما، وتجانسهما في الرخاوة (الاحتكاكية) والاستفال والانفتاح[١]، والإدغام في هذا الموضع أرجح من الإظهار "لأن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد وسكن الأول منهما وجب إدغامه ما لم يمنع مانع، وهو مفقود هنا، لكن الإظهار صحيح من جهة الرواية فلا سبيل لرده"[٢].

ومنه إدغام الثاء الساكنة في التاء في (لبثت) حيث وردت و(أورثتموها) [الأعراف:٤٣، الزخرف:٧٢]، وعلته التقارب في المخرج، والتجانس في الهمس والاستفال والانفتاح كما أشار إليه القسطلاني[٣].

ومنه إدغام الذال في التاء في (اتخذتم) [البقرة:٥١] و(عذت) [غافر:٢٧، الدخان:٢٠] و(إذ تبرأ) [البقرة:١٦٦][٤]، وعلته التي أشار إليها هي التقارب في المخرج، والتجانس في الانفتاح والاستفال[٥].

ومنه إدغام اللام في الراء في (قل رب) حيث وردت في التنزيل، وعلته كما أوضحها القسطلاني ما بينهما من شدة التقارب، وقوة الراء[٦].

وإدغام الطاء في التاء جائز في مثل (أحطت) [النمل:٢٢]، وإن كانت الطاء أقوى، لما بينهما من اتحاد في المخرج[٧]، لكن ورد بقاء صفة الإطباق مع الإدغام، فيكون إدغامًا ناقصًا لا كاملاً، وعلة هذا الإدغام الناقص كما ذكر القسطلاني "قوة الطاء وضعف التاء"[٨].

ومن الإدغام الجائز غير المختلف في جوازه إدغام الباء في الميم، نحو (اركب معنا) [هود:٤٢] وفي الفاء، نحو (يغلب فسوف) [النساء:٧٤] وعلته كما ذكره القسطلاني التقارب[٩]، مع أن الباء

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٧٤/٢).

(٢) المصدر نفسه، (٧٧٦/٢).

(٣) المصدر نفسه، (٧٧٦/٢) و(٧٧٧/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (١٥٤٠/٤).

(٥) المصدر نفسه، (٧٧٨/٢) و(٧٧٩/٢) و(١٤٤١/٤).

(٦) المصدر نفسه، (٤٦١/٢).

(٧) انظر: المصدر نفسه، (٤٦٨/٢- ٤٦٩).

(٨) المصدر نفسه، (٤٦٥/٢).

(٩) المصدر نفسه، (٤٨٨/٢)، وانظر: (٢٣٧٦/٦).

والميم من مخرج واحد من بين الشفتين، وإن كانت الميم أدخل للجزء الرطب من الشفتين، ولذلك قيل عنها (بحرية) وقيل عن الباء (برية)، فهما متجانسان، وكلاهما مجهور منفتح مستفل، وتقابل شدة الباء وقلقلتها غنة الميم، أما الفاء فمخرجها من الشفة السفلى مع رؤوس الثنايا، فهي مقاربة للباء جدًّا، وكلاهما منفتح مستفل، وتقوى الباء بالجهر والشدة الذين هما علة القلقلة.

ومن الإدغام الجائز إدغام الواو المبدلة من الهمزة في الياء في (الرؤيا) في جميع مواضعها من التنزيل؛ "لأنه بعد البدل يجتمع فيه ياء وواو أولهما ساكن"[١] لكن الإظهار أرجح، لأن الواو عارضة، ولأن الإدغام يؤدي إلى الإجحاف بالكلمة، وهو معنى قول القسطلاني : "لكن ضعف لكثرة التغيير"[٢].

ومن الإدغام الجائز إدغام ثاء (حيث) في شين (شئتما) [البقرة:٣٥، الأعراف:١٩] مع إبدال الهمزة في قراءة أبي عمرو بن العلاء، وكل هذا مما علله القسطلاني بالتخفيف[٣].

ومنه إدغام التاء في الظاء في (تظاهرون عليهم) [البقرة:٨٥] فمنهم من حذف إحدى التاءين؛ لأن أصلها (تتظاهرون) واختلف في تحديد المحذوفة: أهي تاء التفاعل أم تاء المضارعة، ومن لم يحذف إحدى التاءين أدغم الثانية في الظاء، فقرأ (تظَّاهرون) وعلة هذا الإدغام كما ذكر القسطلاني (٩٢٣ هـ) ما بينهما من شدة التقارب[٤].

ومما جاز إدغامه لكن الأرجح فيه الإظهار، إدغام ابن محيصن ضاد (اضطره) [البقرة:١٢٦] في طائه، ونقل القسطلاني عن أبي حيان احتجاجه لهذه القراءة بما سمعه سيبويه وأثبته من قول العرب (مطجع) في (مضطجع)، وقولِه: "(مضّجع) أكثر" وما فيه من الدلالة على أن (مطجع) كثيرة في كلام العرب بما تدل عليه صيغة التفضيل (أكثر)، وأنه لم يجئ في (مصطبر) (مطبر) "لأن الضاد ليست في السمع كالصاد" كما قال سيبويه، وشرحه أبو حيان بأن الصفير الذي في الصاد ليس في السمع كاستطالة الضاد، قال أبو حيان: "فظاهر كلام سيبويه أنها ليست لغة

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٣٧/٣).

(٢) المصدر نفسه، (٩٣٧/٣).

(٣) المصدر نفسه، (١٤٣١/٤).

(٤) المصدر نفسه، (١٤٨٢/٤).

مرذولة" يرد على الزمخشري الذي زعم أنها لغة مرذولة، ثم قال: "وهذا كله من كلام سيبويه يدل على الجواز"[١].

ومنه إدغام التاء في الطاء في (يطَّهرن) [البقرة:٢٢٢] في قراءة من شدد الطاء[٢]، وفي (بيت طائفة) [النساء:٨١][٣]؛ لاتحاد مخرجهما، وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا.

ومنه إدغام التاء في الصاد في (أن يصلحا) [النساء:١٢٨] قرأت (يصّالحا) وأصلها (يتصالحا) فأدغمت التاء في الصاد، وعلل ذلك القسطلاني بإرادة التخفيف[٤]، وعلته التقارب في المخرج كما هو ظاهر.

ومن الإدغام الجائز إدغام الدال في الدال (من يرتدَّ) [البقرة:٢١٧، المائدة:٥٤] وأمثالها، فالإدغام لغة تميم، والفك لغة أهل الحجاز، والفك هو الأصل، لأن الدال الثانية سكنت للجزم، ومن شرط الإدغام أن يكون الثاني متحركًا، ووجَّهَ القسطلاني الإدغام في مثل هذا الموضع بالتخفيف[٥].ومنه إدغام النون في النون في مثل (أتحاجّونِّي) [الأنعام:٨٠] و(أتأمرونِّي) [الزمر:٦٤] للتخفيف، وقرئ أيضًا بالإظهار وإثبات النونين، وقرئ بحذف إحداهما، واختلف في تحديد المحذوفة[٦].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٥١٧/٤ - ١٥١٨)، وانظر: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، البحر المحيط (٣٨٦/١).

(٢) المصدر نفسه، (١٥٧١/٤).

(٣) المصدر نفسه، (١٨٦٩/٥).

(٤) المصدر نفسه، (١٨٨٠/٥).

(٥) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٩٥٣/٥)، وانظر: المصدر نفسه (١٩٥٦/٥) وفيه توجيه طريف لربط لغة الفك بمقام الإطناب، ولغة الإدغام في مقام الإيجاز، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) أبو علي الحسن بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م (٢٣٢/٣)، وانظر: ابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص: (٢٣٠)، وانظر: الشيرازي (٦٣٥ هـ) أبو نصر، هبة الله بن محمد، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، نشر: الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣م، (٤٤٥/١).

(٦) انظر: القسطلاني (٩٢٣ هـ)، لطائف الإشارات (٢٠٦٤/٥-٢٠٦٥)، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٣٣٣/٣) و الشيرازي (٦٣٥ هـ) (٤٨٠/١).

ومنه إدغام التاء في الصاد في قراءة شعبة (يصّاعد) [الأنعام:١٢٥] وأصلها (يتصاعد)، وعلله القسطلاني بالتخفيف[١]، ووجهه ظاهر، وهو التقارب في المخرج، ونحوها قراءة (يصَّعد) [الأنعام:١٢٥] وأصلها (يتصعَّد)، ومثلها قراءة (يخصِّفان) [الأعراف:٢٢، طه:١٢١] بتشديد الصاد، وأصلها (يختصفان) ومن فتح الخاء فعلى الأصل، ومن كسرها فلإتباعها بحركة الصاد[٢].

ومنه جواز إدغام الياء في الياء في (حيَّ) [الأنفال:٤٢]؛ فإنَّ "الإظهار والإدغام في هذا النوع لغتان مشهورتان في كل ما آخره ياءان من الماضي، أولاهما مكسورة، نحو (عيِيَ) و(حيِيَ)" [٣]، ووجه القسطلاني الإدغام بثقل اجتماع المثلين مع كسر أولهما[٤]، ووجه الإظهار باستثقال تضعيف صوت العلة، واختلاف حركتي المثلين، وتعين الإظهار في المضارع (يحيا) لانقلاب الثانية ألفًا، فينبغي حمل الماضي عليه، ولأن حركة البناء عارضة، لزوالها في (حييتُ)[٥]، وهذه العلة الأخيرة ضعيفة في رأي الباحث؛ لأن الأصل في حركة البناء أنها لازمة، وزوالها قليل، ولا يكون إلا لعارض قوي.

ومنه إدغام التاء في الزاي للتقارب في المخرج في (تزينت) وسكون التاء الأولى المنقلبة زايًا يقتضي اجتلاب همزة وصل يتمكن بها من الابتداء بالساكن، فتصير (ازَّينت) [يونس:٢٤] [٦].

ومثله إدغام التاء في الدال في (تدارك) للتقارب في المخرج، سكنت التاء الأولى المبدلة دالا للإدغام ثم اجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن، فصارت (ادّارك) [النمل:٦٦] [٧] وفيها قراءات أخرى[٨].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٠٩٩/٥).

(٢) المصدر نفسه، (٢١٦٣/٥)، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٤٠١/٣) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٢٧١) والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٥٠٢/١).

(٣) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٢٧٥/٥)، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (١٢٩/٤) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٣١١) والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٥٧٩/٢).

(٤) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٢٧٦/٥).

(٥) المصدر نفسه، (٢٢٧٥/٥).

(٦) المصدر نفسه، (٢٤٣٧/٦).

(٧) المصدر نفسه، (٣١٩٣/٧).

(٨) انظر: المصدر نفسه، (٣١٩٤/٧).

ومن الإدغام الجائز للتخفيف إدغام النون في النون في (تأمننا) [يوسف:١١][(١)]، ومنهم من يروم حركة النون الأولى، ومنهم من يشم دلالة على حركة المدغم، وبعضهم قرأها بالإظهار المحض[(٢)].

ومن الإدغام الجائز للتخفيف إدغام التاء في التاء في (تتنزل) حيث وردت، فبعضهم حذف إحدى التاءين، والبزي أدغم التاء في التاء وقرأها موصولة بما قبلها، نَزَّلها منزلة جزء من الكلمة[(٣)].

ومن الإدغام الجائز إدغام التاء في الطاء في (فتختطفه) [الحج:٣١] نقلت فتحة تاء الافتعال إلى الخاء، وأدغمت التاء في الطاء لاتحاد المخرج، وفتحت الطاء تخففا من ثقل التضعيف، والأصل أن تكون مكسورة على حالها[(٤)]، وهذه قراءة نافع وأبي جعفر، وفيها قراءات أخرى[(٥)].

ومنه جواز إدغام التاء في الشين في (تشققُّ) [ق:٤٤] في قراءة من شدد الشين، أدغمت تاء التفعل فيها لما بينهما من تقارب في المخرج[(٦)]، وظاهرٌ ما بينهما من الاشتراك في الهمس والانفتاح، ولذلك لم يشر إليه القسطلاني؛ لأن التقارب في المخرج وحده كاف لجواز الإدغام وإن تباعدت الصفات.

ومن الإدغام الجائز إدغام نون (سين) من (يس) في واو (والقرآن) [يس:١-٢] "للخفة، ولأنه لما وصل التقى متقاربان من كلمتين أولهما ساكن فوجب الإدغام كالمثلين"[(٧)] ومن أظهر فوجهه كما ذكر القسطلاني "للمبالغة في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض؛ لأنه بنية الوقف، وهذا

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٤٩٤/٦-٢٤٩٦).

(٢) المصدر نفسه، (٢٣٧٦/٦).

(٣) المصدر نفسه، (٢٦٢٤/٦).

(٤) المصدر نفسه، (٢٩٧٣/٧).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٢٩٧٣/٧ - ٢٩٧٤)، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٢٧٦/٥) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٤٧٦) والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٨٧٩/٢).

(٦) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٠٩٨/٧).

(٧) المصدر نفسه، (٣٤٥٢/٨).

أجرى على القياس في الحروف المقطعة"[١]، وروي عن الحسن كسر النون على أصل التقاء الساكنين.ونحوها ما روي من إدغام (نون) في واو (والقلم) [٢].

ومن الإدغام الجائز الذي وجهه القسطلاني إدغام التاء في الذال في (والذاريات ذروا) [الذاريات:١] لتقارب مخرجيهما[٣]، وقد تقدم أن المد الذي قبل المثل الأول المسكن للإدغام يسوغه ويمكن المتكلم من الانتقال بيسر وسهولة للساكن بعده، وقريب منه مما لا نظير له قراءة البزي ووافقه ابن محيصن (عنه تلهى) [عبس:١٠] بإثبات صلة هاء الضمير، وإدغام التاء في التاء في (تتلهى) فيلتقي مد الصلة مع التاء الأولى المسكنة للإدغام، وانعدام نظير هذه القراءة آت من أن الصلة يجب أن تحذف إذا وليها ساكن على خلاف هذه القراءة[٤].

ومن الإدغام الجائز للتخفيف كما وجهه القسطلاني إدغام النون في النون من (بأعيننا) [الطور:٤٨، القمر:١٤] لتلاقي المثلين كما قرأ ابن محيصن من المفردة والمطوعي[٥].

ومثله إدغام التاء في الصاد في (والمتصدقين والمتصدقات) [الأحزاب:٣٥] "طلبًا للخفة" كما قال القسطلاني[٦].

ومن الإدغام الجائز إدغام الجيم في التاء في (المعارج تعرج) [المعارج:٣-٤] ووجهه كما ذكر القسطلاني "التجانس في الاستفال والانفتاح والشدة"[٧].

ومن الإدغام الجائز الذي وجهه القسطلاني بالتخفيف إدغام التاء الثانية في صاد (تتصدى) فتقرأ (تصّدى) [عبس:٦] بتشديد الصاد[٨].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٤٥٣/٨).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٤٠٧٠/٩).

(٣) المصدر نفسه، (٣٨١٧/٨).

(٤) المصدر نفسه، (٤٢٢٨/٩).

(٥) المصدر نفسه، (٣٨٤٠/٨) و(٣٨٧٧/٨).

(٦) المصدر نفسه، (٣٩٤٠/٩).

(٧) المصدر نفسه، (٤١٠٢/٩).

(٨) المصدر نفسه (٤٢٢٧/٩)، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٣٧٦/٦) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٧٤٩) والشيرازي (٦٣٥ هـ) (١٣٤١/٣).

ومنه إدغام الياء في الياء المبدلة عن الهمزة في (هيئة) [آل عمران:٤٩، المائدة:١١٠]، والقياس يوجبه؛ لاجتماع مثلين أولهما ساكن، لكن ضعفه بعضهم لكون الياء الثانية عارضة[١]، والإظهار لا يمكن أن يتعين في رأي الباحث مع الإبدال المحض، بل لا بد أن تكون بين الهمزة والياء.

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٦٦/٢- ٨٦٧).

الفصل الثاني: الإبدال

مقدمة

يعد الإبدال لدى اللغويين من صرفيين ونحويين وأصواتيين صنو الإدغام لأنه يتطلب في الكثير من الأمثلة تغييرًا في صفة الصوت الذي يقع فيه الإبدال فإما أن يكون هذا التغيير من باب التأثر بالأصوات المجاورة له في التركيب، أو لأن متطلبات الانسجام النطقي تقتضي مثل هذا التغيير الصوتي فينشأ ما يعرف بالقلب أو المماثلة التامة أو غير التامة . "فمن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض"[١] والإبدال الذي أراده ابن فارس بقوله هذا، هو الإبدال السماعي لا الإبدال القياسي المشتهر عند الصرفيين في وزن (افتعل)، أو الإبدال الذي يطلقه بعضهم على قلب أصوات العلة وحذفها ونقلها مما يشتهر أيضًا باسم (الإعلال) [٢]، وليس هو الإبدال الذي يعرض للهمز لغرض التخفيف، فهذا مكانه الفصل الخاص بالهمزة، ولا يدخل فيه كل إبدال يعرض لمثل مجانس الصوت أو مقاربه للتمكن من الإدغام، كإبدال الباء ميمًا في (اركب معنا) [هود:٤٢]، فذلك بحثه في فصل الإدغام، ولا يتصل بهذا الفصل إبدال الأَصوات الذي يؤثر في تغير معنى الكلمة، على نحو ما هو معروف من اختلاف القراءات بين (ضنين) و(ظنين) [التكوير:٢٤] فهذا ليس من باب الإبدال الذي يدخل في اختلاف اللهجات، فالإبدال الذي يعنيه الباحث هو ما سماه بعضهم (الإبدال اللغوي) الذي تتبع بعضه ابن السكيت في كتاب "القلب والإبدال" وأفاض في شرحه وتتبعه أبو الطيب اللغوي في كتاب "الإبدال"[٣]، قال أبو الطيب: "ليس المراد بالإبدال أنَّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان

---

١) ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي**، (تحقيق: السيد أحمد صقر) مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة: د.ت، ص: (٣٣٣).

٢) انظر مثلاً: ابن عقيل (٧٦٩ هـ)، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة دار التراث، القاهرة: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، (٤/٢١٠-٢٤٧).

٣) وهو أشهر ما ألفه القدماء في الإبدال، انظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، (ت ٣٥١ هـ)، **كتاب الإبدال**، (تحقيق عز الدين التنوخي)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق: ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦١ م.

متفقة؛ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنًى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد"[١] كمثل إبدال السين صادًا في (سراط) و(بسطة) وإبدال الصاد الخالصة المهموسة صادًا مجهورة مشوبة بالزاي في (يصدر) و(أصدق)، وإبدال اللام نونًا في (رِفَلّ) و(رِفَنّ) [٢]، وذهب بعضهم إلى أن هذا ليس من باب الإبدال، بل هو من اختلاف اللغات.

وهذا الإبدال هو الإبدال السماعي، وقد استقرأ بعض اللغويين الأصوات التي تبدل من غيرها، فوجدوها محصورة في اثني عشر صوتًا جمعت في عبارة (طال يوم أنجدته)، "تقول: هذا أمر لازب ولازم، فتبدل أحدهما من الآخر، فالميم بدل من الباء، ولا تقول الباء بدل من الميم؛ لأن الباء ليست من حروف الإبدال، إنما يبدل غيرها منها ولا تبدل من غيرها"[٣].

وذهب ابن جني إلى أن الأصل أن يكون كل حرف قيل: إنه بدل من حرف، لغة قائمة برأسها، ولا يقال بالإبدال إلا بدليل[٤].

وليس يعني الباحث أيضًا كُلَّ إبدال وقع في قراءات القرآن الكريم مما أشار إليه القسطلاني، بل الذي يعنيه هو الإبدال الذي عالله القسطلاني، ووجَّهه توجيهًا صوتيًّا.

---

١) لم أجده في كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي، وإنما وقفت عليه في: السيوطي (ت ٩١١ هـ) جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، (شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة: د.ت، ص: (٤٦٠).

٢) وقد وردت هذه الكلمة في القصيدة المنسوبة لتأبط شرًّا: "إنَّ بالشعب الذي دون سلع" وقد صحح أبو فهر محمود محمد شاكر نسبتها لخفاف بن نضلة يرثي فيها خاله تأبط شرًّا، قال في صفة المرثي:

"مُسبِلٌ في الحيِّ، أحوى، رِفَلُّ وإذا يعدو فَسِمْعٌ أَزَلُّ" فقد شبه المرثي بهذا الفرس (الرِّفلّ) طويل الذنب، وهو كما شرحه أبو فهر: الفرس الذي "يتبختر في مشيته من الخيلاء، يجر ذيله، ويركض برجله لسبوغه فوق الأرض"، انظر: شاكر (١٩٩٦) أبو فهر، محمود محمد شاكر، **نمط صعب ونمط مخيف**، الطبعة الأولى، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، مصر، ص: (١٦١) وص: (١٩٦).

٣) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤١٦/٢)، وانظر ما بعدها: (٤١٧/٢)، وانظر: السيوطي (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (٤٧٤/١-٤٧٥).

٤) انظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أبو الفتح، عثمان بن جني، **الخصائص**، الطبعة الأولى، (حققه: محمد علي النجار)، دار عالم الكتب، بيروت: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م، ص: (٣٦٠) (باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه).

مع التنبيه على ضرب من الإبدال القياسي خرج عن القياس من وجهه المشتهر إلى لهجة من لهجات العرب مما تضمنته بعض القراءات على ما وَجَّهه القسطلاني في لطائف الإشارات.

علاوةً على نوع من الإبدال يَعْرِضُ للمتكلم أو قارئ القرآن يخرج به عن سَنن اللغة، أو يكون جائزًا في بعض لهجات العرب، مرويًّا في بعض القراءات، لكنه ليس مرويًّا من طرق القراءة التي يقرأ بها القارئ، وكل هذا مما نبه عليه القسطلانيُّ قارئَ القرآن الكريم ألا يقع فيه في حديثه عن "أمور يتأكد التحرز منها عند النطق بالحروف"[١].

وعليه، فإن أنواع الإبدال التي سيعرض لها الباحث في هذا الفصل: ضروب من الإبدال السماعي، وإبدال قياسي خرج عن وجهه المشتهر، وضروب من الإبدال يتأكد التحرُّزُ منها.

وفيما يلي تحليل هذه الأقسام، ومناقشة ما وجهه القسطلاني منها.

١- ضروب من الإبدال السماعي:

ومن الإبدال السماعي في قراءات القرآن الكريم إبدال السين صادًا في كلمة (سراط) في جميع مواضع ورودها في التنزيل؛ فإنَّ أغلب القراء قرأها بالصاد بدلاً من السين، ووجَّه القسطلاني هذا الإبدال بما نقله عن البيضاوي بأنه لغة قريش[٢]، وبما قيَّده الجعبري في كل سين بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء[٣]، وهذا ضرب من ضروب المماثلة الجزئية غير التامة أي مماثلة المنفتح للطبقي عند المحدثين إذ تماثل السين الصاد في الإطباق والاستعلاء والتفخيم بأثر المجاورة فتلفظ صادًا، وقد نقل القسطلاني عن الجعبري تعليل هذه المماثلة باستثقال الانتقال من الصوت المستفل إلى الصوت المستعلي[٤]، وهذا قريب من توضيح المحدثين إذ يصعب الانتقال من غيرالطبقي أو الأسلي إلى الطبقي لأن الأخير مرتفع في حين أن الأول غير مرتفع.

وقد قرأ خلف عن حمزة كلمة (الصراط) في جميع مواضع ورودها في القرآن بالصاد المشمة أو المشربة صوت الزاي، ووافقه المطوعي، واختلف فيه عن خلاد عن حمزة، وهي

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٧٨٠/٤).

٢) المصدر نفسه، (١٣٦٦/٤).

٣) انظر: المصدر نفسه، (١٣٦٦/٤-١٣٦٧).

٤) انظر: المصدر نفسه، (١٣٦٧/٤)، وانظر: أبو الطيب اللغوي (٣٥١ هـ)، كتاب الإبدال (١٨٧/٢).

ضرب من ضروب المماثلة الجزئية أيضًا؛ إذ ماثلت السين الطاء في الجهر بالإضافة إلى مماثلتها إياها في الإطباق والاستعلاء والتفخيم، قال القسطلاني: "لأنها تجانس الطاء في الجهر"[١] على رأي القدماء في أن الطاء صوت مجهور لا مهموس، وهو الذي رجحه الباحث في دراسة مستقلة[٢]. وذكر القسطلاني أنها لغة قيس، وأن هذه الصاد تسمى أيضًا الصاد التي كالزاي، وبين وبين[٣]، فكلمة (الصراط) إذن تقرأ بالسين والصاد، وإشمام الصاد الزاي[٤].

ومما قرئ بالأوجه الثلاثة المتقدمة (المسيطرون) [الطور:٣٧] و(مسيطر) [الغاشية:٢٢] فالسين على الأصل، والصاد لمماثلة الطاء في الاستعلاء (التفخيم) والإطباق، والصاد المشمّة صوت الزاي لمماثلة الطاء في الجهروالاستعلاء والإطباق[٥].

وقرأ حمزة والكسائي، ورويس بخلاف عنه، وخلف كل صاد ساكنة بعدها دال بإشمام الصاد الزاي " للمجانسة وقصد الخفة؛ لأن الصاد حرف مهموس والدال مجهورة، فلما قربت منها خلط لفظها بالزاي ليعمل اللسان في الجهر عملاً واحدًا"[٦] كما قال القسطلاني، وقد ورد ذلك في اثني عشر موضعًا من القرآن الكريم، وبعضها مكرَّر، وهي من غير تكرار: (أصدق) [النساء:٨٧، ١٢٢] و(يَصْدر) [الزلزلة:٦] و(يُصدِر) [القصص:٢٣] و(تصدية) [الأنفال:٣٥] و(يصدفون) [الأنعام:٤٦، ١٥٧] و(اصدع) [الحجر:٩٤] و(قصد) [النحل:٩] و(تصديق) [يونس:٣٧، يوسف:١١١][٧].

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٣٦٥/٤).

٢) انظر: النادي (٢٠١٣)، حمزة إبراهيم يوسف، **حقيقة الجهر والهمس عند سيبويه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمَّان، ص: (١٠٨-١١٦)، ومن الأدلة التي استظهرها الباحث على صحة وصف القدماء للطاء الفصيحة بالجهر تأثر الصاد بمجاورتها، واكتساب صفة الجهر منها.

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٣٦٥/٤)، و(١٨٦٦/٥).

٤) انظر: المصدر نفسه، (١٩٤٠/٥) و(٢٠٣٢/٥، ٢٠٦٨، ٢١٢٥، ٢٦٢٦، ٢٨٤٠) و(٣٠٦٨/٧ – ٣٠٦٩) و(٣٥٠٢/٨، ٣٥٣٤، ٣٦٦٣، ٣٧٨٠، ٣٨٣٧).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٣٨٣٧/٨- ٣٨٣٨) و(٤٢٩٤/٩ – ٤٢٩٥)، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٢٢٨/٦) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٦٨٤) والشيرازي (٦٣٥ هـ) (١٢١٤/٣).

٦) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٨٧٠/٥)

٧) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، و(٢١٢٦/٥) و(٢٣٨٣/٦، ٢٥٤٧، ٢٦٣٥، ٢٦٥٠) و(٣٢٢٦/٧) و(٤٣٦٨/٩).

وقرأ بعضهم (يبسط) في موضع البقرة [٢٤٥] و(بسطة) في موضع الأعراف [٦٩] بالسين على الأصل[١]، وأبدل آخرون السين صادًا، قال القسطلاني: "مشاكلة للطاء إطباقًا واستعلاءً"[٢] لكن لم يجعلها أبو حاتم من باب الإبدال، فقال: "هما لغتان" لكن تعقبه الجعبري بأن "إحداهما فرع الأخرى"[٣].

ومن الإبدال السماعي الذي أشار إليه القسطلاني في اللطائف إبدال همزة حرف التحضيض (ألّا) هاءً، كما قرأ المطوعي في أحد وجهيه قوله تعالى: (ألَا يسجدوا لله ...) [النمل:٢٥] [٤] إذ يرى بعض النحويين أن همزة (ألا) بدل من هاء (هلاّ) وبعضهم يرى أن الهمزة هي الأصل[٥]، ولم يوجه القسطلاني هذا الإبدال لوضوح التجانس بينهما في المخرج، فكلاهما يخرجان من أقصى الحلق أو هما مزماريان حنجريان في رأي المحدثين، وإنما ذكر الباحث هذا الإبدال لأن عبارة القسطلاني تحتمل أنه يرى أنَّ الهمزة بدلٌ من الهاء أو أنها أصل، قال القسطلاني: "(هلا يسجدوا) بقلب الهمزة هاء وتشديد اللام"[٦] فتصريحه بقلب الهمزة هاء في قراءة المطوعي لا يلزم منه أنه يرى أن الهمزة بدل من الهاء، كما تقول: "(الخير) و(الخيل) بقلب الراء لامًا" لا تريد أن (الخيل) أصلها (الخير) وإنما تريد أن تبدل الصوت في نطقك لا أنَّ أصله كذا.

على أنه ينبغي التنبه إلى أنَّ (ألا) بفتح الهمزة وتشديد اللام في الآية قد لا تكون حرف تحضيض بل قد تكون من كلمتين، هما (أن) الناصبة و(لا) النافية أو الزائدة، وقد تكون قراءتها بالهاء من إبدال همزة (أن) الناصبة لا همزة حرف التحضيض (ألّا)، والتوجيه الإعرابي لهذه العبارة مبسوط في محله من كتب إعراب القرآن[٧]. على أن تبادل الهمزة والهاء موقعيهما

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٥٨٤/٤).

٢) المصدر نفسه، (١٥٨٧/٤).

٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤) المصدر نفسه، (٣١٧٣/٧).

٥) انظر: المرادي (ت ٧٤٩ هـ) بدر الدين، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، الطبعة الأولى، (تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م، ص: (٥٠٩) وص:(٦١٤).

٦) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣١٧٣/٧).

٧) انظر مثلاً: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) المكتبة العصرية، صيدا، وبيروت: (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م) ص: (٧٤/١).

معروف في العربية، وقد ورد عن العرب: هراق وأراق، وأراح وهراح. ويبدو أن تجاورهما في المخرج سبب هذا التناوب.

ومن الإبدال السماعي الذي أشار إليه القسطلاني إبدال الهمزة هاءً في (ها أنتم) في موضعي آل عمران [٦٦،١١٩] وفي النساء [١٠٩] وفي القتال [٣٨] على قول من يرى أن الهاء بدل من همزة الاستفهام وليست للتنبيه، ووجه الإبدال هنا واضح، وهو اشتراك الصوتين في المخرج من أقصى الحلق، ولذا لم يذكره القسطلاني، وإنما أثبت الباحث هذا الإبدال؛ لأن القسطلاني أفاض في شرح الخلاف في أصل هذه الهاء، وهو شرح مبني على أصول تتابع الأصوات في بعض الروايات؛ فبعضهم رجح أن تكون الهاء بدلا من همزة الاستفهام في قراءة من حذف الألف بعدها كقنبل وورش "لأن إدخال الألف إنما كان لاستثقال توالي همزتين، فلما أبدلت الهمزة هاءً زال الثقل لفظًا، فلم يحتج إلى ألف فاصلة، وقد جاء إبدال همزة الاستفهام هاء في قول الشاعر:

وأتت صواحبها فقلن هَذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا؟!

يريد: أذا الذي"[١] كما رجح بعضهم أن تكون الهاء للتنبيه في قراءة من أثبت الألف كقالون وأبي عمرو "لأن الألف في قراءتهم ثابتة، وليس من مذهبهم أن يفصلوا بين الهمزتين بألف"[٢].

وبعضهم رجح الاحتمالين حال إثبات الألف وحذفها، وبعضهم رجح أن تكون للتنبيه في الحالين[٣]، كما يترتب على إثبات الألف خلافٌ في مدها بناء على كونها للتنبيه أو بدلاً من الهمزة[٤]، وبعضُ القراء يسهل همزة (أنتم) وبعضهم يبدلها ألفًا محضة، وبعضهم يحققها، وفي المسألة مزيد بحث ينظر في موضعه[٥].

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٤٤/٢).

٢) المصدر نفسه، (٨٤٦/٢).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٨٤٧/٢).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٨٤٢/٢-٨٤٣) و(٨٤٨/٢).

٥) وأحسن من فصل في (ها أنتم) وما فيها من القراءات والمذاهب، وبسط الخلاف في كون الهاء للتنبيه أو بدلا من الهمزة السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) في الدر المصون، (٢٣٥/٣-٢٤٢)، وقال في بداية بحثه هذا: "الكلامُ على هذه الآيةِ فيه صعوبةٌ وإشكالٌ، فيُحتاج من أجلِ ذلك إلى بَسْطٍ في العبارة، ولنبدأ أولاً بضبط قراءاتِها وتفسيرِ معناها، فإنَّ الإعراب متوقف على ذلك" (١٣٥/٣).

ومن الإبدال السماعي الذي رآه بعضهم مقيسًا إبدال الواو في (التناوش) [سبأ:٥٢]همزة[١]، وقد ذهب الزجاج والزمخشري وابن عطية إلى أن هذا مقيس في كل واو مضمومة ضمة لازمة، نحو: (وُقتت) و(أقتت) [المرسلات:١١]، لكن تعقب أبو حيان هذا القول بأنه " ليس على إطلاقه، بل لا يجوز ذلك في المتوسطة إذا كانت مُدْغَمًا فيها، نحو: تَعوُّد، تعوُّذ، مصدرين، ولا إذا صحّت في الفعل، نحو: تعاون تعاونا، ولم يسمع همز شيء من ذلك، فلا يجوز (التناؤش) مثل التعاؤن فلا يجوز همزه؛ لأن واوه قد صحّت في الفعل"[٢].

فالزجاج والزمخشري وتابعهما ابن عطية يريان أن هذا إبدال مقيس، ويرى أبو حيان أنه ليس من باب الإبدال المقيس الجائز، والظاهر لديه أن كلا من (التناوش) و(التناؤش) مادة مستقلة، لم تبدل إحداهما من الأخرى، فالتناؤش: التأخر والتباعد[٣]، والتناوش: التناول، وفرق بينهما بعض اللغويين بأن التناؤش: الأخذ من بعد، والتناوش: الأخذ من قرب، وبعضهم عكس فجعل المهموزة للقرب وغير المهموزة للبعد[٤]، وهذا الإبدال- في رأي الباحث- يمكن أن يكون سماعيًا غير مقيس لئلا يرد عليه ما أورده أبو حيان من عدم اطراد إبدال الواو التي صحت في الفعل همزة، وتكون (التناوش) و(التناؤش) على هذا بمعنًى.

٢- إبدال قياسي خرج عن وجهه المشتهر:

من ذلك قراءة الحسن (اذّكر) [يوسف:٤٥] بالذال المعجمة بدل الدال المهملة، ووزنها (افتعل) وقياس تاء (افتعل) أن تبدل دالاً، لأن الدال أقرب للتاء من الذال، وأن تقلب الفاء، وهي الذال في هذه الكلمة، دالاً؛ لأن الدال أقوى من الذال، فحق الذال أن تبدل إليها، لأن الأضعف هو الذي يبدل للأقوى، وهذا في حقيقته تماثل مزدوج، المهموس وهو التاء مع المجهور وهو الذال، فأصبح الفعل اذدَكر، ثم وقعت فيه مماثلة تامة وهي مماثلة الاحتكاكي – الذال – للوقفي الدال ثم أدغمتا لسكون الأولى. ومثل هذا ما يقع في نحو: ادخر ادخارا. ووجّه القسطلاني قراءة الحسن بأن تاء

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٤١٢/٨ - ٣٤١٤).

٢) أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، البحر المحيط (٢٩٤/٧) وفي القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٤١٣/٨ - ٣٤١٤) كلام أبي حيان بتمامه.

٣) انظر: ابن منظور (٧١١ هـ) لسان العرب (١٦٦/١٤) (نأش).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٣٨٣/١٤) (نوش).

الافتعال أبدلت ذالًا ثم أدغمت الذال في الذال[١]، وهذا وإن كان إبدالا لأجل الإدغام لكنه خرج عن وجهه المشتهر، ولذلك أثبتناه في هذا الفصل مع ما يقتضيه الأمر من تعليق وتوجيه.

٣- ضروب من الإبدال يجب التحرز منها:

تتجاور الأصوات في التركيب فيتأثر بعضها ببعض، بما يمكن أن يكون جاريًا على قوانين اللغة، وبما لا يكون، ولذلك نبّه القسطلاني قارئ القرآن الكريم بعد أن شرح مخارج الأصوات وصفاتها على أن ينتبه إلى نطقها حال التركيب بما لا يخرج به عن قانون الرواية التي يُقرأ بها، أو عن سنن اللغة وقواعدها، وهي تنبيهات لطيفة قال في بدايتها: "وهذا قانون كلي صحيح للحروف حالة التركيب يُرْجَعُ إليه، وميزانُ عَدْلٍ يُعَوَّلُ في تحرير ألفاظ كلمات التنزيل عليه"[٢]. وسيناقش الباحث ما نبه القسطلاني القارئ وحذره من الوقوع فيه متأثرًا بما يجاور الصوت المبدل من أصوات تؤثر في نطقه وتخرجه عن التزام الرواية أو قانون اللغة.

ومن ذلك تنبيه القسطلاني على بيان صوت العين وما فيها من الجهر وبعض الشدة إذا وليتها غين معجمة، نحو: (واسمع غير مسمع) [النساء:٤٦] لئلا تبدل غينًا و"يبادر اللسان إلى الإدغام للتقارب"[٣].

ومن ذلك تنبيهه على إظهار الحاء إذا وليها مجانس أو مقارب، نحو: (اصفح عنهم) [الزخرف:٨٩] و(فسبحه) [ق:٤٠، الطور:٤٩] "فربما قلبت في السابقة عينًا أو أدغمت، وفي الثانية قلبت الهاء حاء؛ لقوتها وضعف الهاء، فجذب القوي الضعيف، فتصير حاءً مشددة، وهو ممتنع"[٤]. وكذلك الغين إذا جاورت صوتًا حلقيًّا، نحو: (أفرغ علينا) [البقرة:٢٥٠، الأعراف:١٢٦] أو صوت القاف، نحو: (لا تزغ قلوبنا) [آل عمران:٨] يتعين بيانها حتى لا تبدل لمثل الصوت الذي يليها وتدغم فيه[٥].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٥١٨/٦).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٤٥٢/٢).

٣) المصدر نفسه، (٤٥٦/٢).

٤) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٥) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والقاف إن سكنت ووليها صوت مهموس، نحو: (يقتلون) في جميع مواضعها من التنزيل فيجب أن يحترز من إبدالها كافًا أو نطقها ممزوجة بها كما نبه عليه القسطلاني[١]، فالقاف العربية الفصيحة مجهورة مقلقلة بالمعنى المعاصر للجهر كما حققه الباحث في دراسة سابقة[٢].

والجيم الساكنة، نحو: (إجرامي) [هود:٣٥]، يجب أن يحترز من إبدالها جيمًا رخوة ممزوجة بالشين، لاتحاد مخرجهما، فالجيم الفصيحة شديدة انفجارية، وكذلك إذا وليها مهموس، نحو: (رجسًا)[التوبة:١٢٥] و(اجتمعوا) [الحج:٧٣] فينبغي أن يحترز من إبدالها جيمًا ممزوجة بالسين، متأثرة بالمهموس بعدها، وكذلك إذا وليتها زاي، نحو: (الرجز) [الأعراف:١٣٤، ١٣٥]، فينبغي أن يحترز من إبدالها زايًا، لتقارب مخرجيهما[٣].

والشين مهموسة فإذا تبعتها دال، وكانت ساكنة، نحو (الرشد) في جميع مواضعها من التنزيل، فيحترز من إبدالها جيمًا ممزوجة بالشين، تأثرًا بالدال المجهورة، وكذلك إذا تحركت، نحو: (شَجَرَ) [النساء:٦٥] [٤].

وإن كانت الدال مبدلة من التاء فيحترز من نطقها تاءً كأصلها في مثل (مزدجر) و(مدّكر)، قال القسطلاني: " كيلا يميل بها اللسان إلى أصلها"[٥].

ويحترز من إبدال التاء الساكنة سينًا في نحو: (فتنة) حيث وردت؛ لتقارب مخرجيهما، قال القسطلاني: " فتحدث الرخاوة والصفير، وذلك إذا نحي بها إلى جهة الثنايا، وهو مخرج السين، فالتخلص من هذا أن ينحى بها إلى جهة الحنك، فافهم"[٦].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٥٧/٢) و(٤٥٨/٢).

٢) انظر: النادي (٢٠١٣)، حمزة إبراهيم يوسف، **حقيقة الجهر والهمس عند سيبويه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمَّان، ص: (١١٦-١٢٢). ومن الأدلة التي أثبت بها الباحث صحة وصف القدماء للقاف الفصيحة بالجهر، تأثر ما يجاورها بها، واكتساب صفة الجهر منها في نحو (صقر) و(بصق) و(لصق) إذ تبدل الصاد في هذه الكلمات زايًا متأثرة بمجاورتها للقاف، انظر أيضًا: أبو الطيب اللغوي (٣٥١ هـ)، كتاب الإبدال (١٠٧/٢-١٢٠).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٥٨/٢).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٤٥٩/٢).

٥) المصدر نفسه، (٤٦٦/٢).

٦) المصدر نفسه، (٤٦٦/٢ - ٤٦٧).

والتاء منفتحة مستفلة، فإذا وليها صوت مطبق كالطاء، نحو: (أفتطمعون) [البقرة:٧٥] و(لا تطغوا) [هود:١١٢، طه:٨١] فيحترز من إبدالها تاء مفخمة شبيهة بالطاء، والتاء والطاء من مخرج واحد[١]، والطاء أقوى من التاء "فلو حال بينهما حرف، نحو: (اختلط) حيث وردت، لزم بيان التاء مرققة مع ترقيق اللام" لئلا تتأثر بالطاء فتبدل إليها[٢].

وإذا ولي التاءَ دالٌ، نحو: (أعتدنا) حيث وردت، فيحترز من إبدالها دالاً، لتقارب مخرجيهما، والمجهور يجذب المهموس إليه، لأنه أقوى منه، وكذلك إذا ولي التاءَ قافٌ، نحو: (رتقًا) [الأنبياء:٣٠] و(أتقاكم) [الحجرات:١٣] فيحترز من إبدالها طاء تأثرًا باستعلاء القاف وتفخيمها، وكذلك إذا سبقها صوت مطبق، نحو: (بسطت) [المائدة:٢٨] و(فرَّطْت) [الزمر:٥٦] و(أحطْت) [النمل:٢٢] فينبغي الانتباه إلى ترقيقها، قال ابن الجزري: "ولا يقدر عليه إلا الماهر المجود"[٣].

ونبه القسطلاني على ترقيق الذال إذا وليها ألف في نحو (ذلك) حيث وردت و(ذاقا) [الأعراف:٢٢] وشبههما "خوفًا من صيرورتها ظاء؛ لأن التفخيم يوجب لها الإطباق"[٤]، كما نبه على وجوب بيان جهر الذال إن أتى

بعدها مهموس في نحو (إذ كنتم قليلا) [الأعراف:٨٦] لئلا تبدل ثاء[٥]، كما نبه على تعين ترقيقها من غير مبالغة، وتفخيم الراء إن لقيت راء في نحو (ذراعا) [الحاقة:٣٢] و(أنذرتكم) [فصلت:١٣، الليل:١٤] "خوفًا من انقلاب الذال ظاء"[٦].

والصاد الساكنة قبل دال، نحو (أصدق) حيث وردت، فيحترز من إبدالها صادًا مشمة صوت الزاي عند من لا يجيزه ولا يرويه، لأن الصاد المهموسة تتأثر بجهر الدال[٧].

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٦٧/٢).

٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) المصدر نفسه، (٤٦٨/٢)، وانظر أصل الكلام المنقول في: ابن الجزري (٨٣٣ هـ) شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، **التمهيد في علم التجويد**، الطبعة الرابعة، (تحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، ص: (١٢١).

٤) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٧٤/٢).

٥) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٦) المصدر نفسه، (٤٧٤/٢).

٧) المصدر نفسه، (٤٨٤/٢).

والسين الساكنة إذا وليها صوت مطبق فيحترز من إبدالها صادًا، لأن الإطباق والتفخيم في الصوت المطبق يجذب السين المنفتحة المرققة إليه، فتبدل صادًا إذا لم يتنبه القارئ إلى ترقيقها[١].

وإن ولي السين الساكنة تاءٌ أو جيم، نحو (نستعين)[الفاتحة:٥] و(مستقيم) حيث وردت و(مسجد) حيث وردت، فيجب التحرز من إبدال السين سينًا مشوبة بالزاي أو الجيم، وأرشد القسطلاني إلى أنَّ "طريق السلامة من ذلك إرسال ما في السين من الرخاوة والهمس"[٢].

ويحترز من إبدال الزاي الساكنة سينًا إذا وليها مهموس في نحو (كنزتم) [التوبة:٣٥] و(وزرك) [الشرح:٢] فينبغي بيان جهرها، لئلا تتأثر بالمهموس بعدها، لأن اللسان يميل إلى تقليل العمل وعدم الانتقال من المجهور إلى المهموس[٣].

ويحترز من إبدال الباء فاءً "فإذا لم توف الباء حقها من الجهر والشدة شابه لفظها لفظ الفاء، وقد يبالغ في المحافظة على شدتها فتخرج عن حدها ويقبح لفظها"[٤].

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٨٥/٢).

٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) انظر: المصدر نفسه، (٤٨٥/٢-٤٨٦).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٤٨٧/٢).

الفصل الثالث: حذف الصوامت

أولاً: حذف التنوين

شبه بعض علماء اللغة القدامى النون والتنوين، وهما في النطق صوت واحد، بأصوات المد؛ لما يعرض لهما من حذف في نحو: (لم يكُ)، وزيادة في نحو (انكسر)، ولإبدال التنوين ألفًا في الوقف في نحو: (وكان بالمؤمنين رحيما) [الأحزاب:٤٣]، ولإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفًا عند الوقف أيضًا، ولذلك كتبت بالرسم العثماني بالألف في قوله تعالى: (وليكونن من الصاغرين) [يوسف:٣٢]، وكذلك أبدلت من الواو في (صنعاني)، قال أبو علي الفارسي: "فلما شابهت [النونُ] حروفَ اللين ضروبًا من هذه المشابهات، أجريت مجراها"[١].

والتنوين نون ساكنة، قبلها حركة قصيرة فتحة أو ضمة أو كسرة. وإن لم يكتب نونًا، ليست له دلالة إعرابية كما يتوهم بعض المعاصرين متأثرين ببعض المقررات الدراسية التي تجعل من التنوين علامة للإعراب موازية لحركات الإعراب نفسها، فيقولون في إعراب "محمد" في نحو "جاءَ محمدٌ": "فاعل مرفوع، علامة رفعه تنوين الضم" ولو كان هذا التنوين علامة للرفع، لحذف في "رأيت محمدًا" و"مررت بمحمدٍ" وإنما الذي تغير بأثر العامل حركة الدال، والمقطع الصوتي الأخير في "محمد" بتغير حركات الإعراب قصير مغلق: "دُن" و"دَن" و"دِن"، والذي تغير فيه مع تغير الإعراب حركة الدال لا التنوين، والتنوين في "محمد" ليس له إلا دلالة صوتية صرفية على خفة هذا الاسم وعدم ثقله، لجريان جميع حركات الإعراب عليه من فتح وضم وكسر، وهو معنى كون هذا الاسم معربًا منصرفًا على الأصل في الأسماء، ولذلك يسميه النحاة: "متمكنًا أمكن" لتمكنه في باب الاسمية وعدم خروجه عن أصل الباب، ولذلك لا يجوز حذف التنوين من هذه الأسماء ما لم تكن ممنوعة من الصرف، ولكن عرض الحذف لهذا التنوين في بعض القراءات لعلة صوتية غير المنع من الصرف.

وقد استقرأ الباحث مواضع حذف التنوين التي أشار إليها القسطلاني في لطائف الإشارات ذاكرًا العلل الصوتية لحذف التنوين منها، فوجد هذه العلل لا تخرج عن ثلاث: تجنب التقاء الساكنين، والتناسب، والتخفيف.

---

١) انظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، الحجة للقراء السبعة، (٦/٤٥٥-٤٥٦).

حذف التنوين لتجنب التقاء الساكنين

من ذلك قراءة المطوعي حذف التنوين من (ذائقة) في قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت) [آل عمران:١٨٥، الأنبياء:٣٥، العنكبوت:٥٧] مع نصب (الموت)، والتنوين منوي مقدر وإلا لم يجز نصب ما بعده، ولكان مجرورًا بالإضافة، وعلة حذف هذا التنوين كما ذكر القسطلّاني التقاء الساكنين[١]، وهما نون التنوين الساكنة ولام التعريف، والقياس أن يحرك التنوين بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين، وحذف التنوين أخف في النطق لكنه يخل بنظم الكلام، والذي سوغه في هذا الموضع دون غيره من المواضع كثرة استعمال هذه العبارة ودورانها على الألسنة، وقريب من هذا حذف التنوين من كلمة (خوف) في قوله تعالى: (فلا خوف عليهم) في موضع البقرة [٣٨] بضم (خوف) على إعمال (ما) عمل (ليس) فقد نقل القسطلاني عن ابن عطية أن علة حذف هذا التنوين كثرة الاستعمال[٢]، كما نقل عن أبي حيان أن علة حذف هذا التنوين إرادة الألف واللام (الخوف) كما حكى الأخفش عن بعض العرب: (سلامُ عليكم) بحذف التنوين من (سلام) لأن حرف التعريف محذوف مقدر منوي لكثرة الاستعمال[٣]، وعليه فإن كثرة الاستعمال هي علة حذف التنوين للتخلص من التقاء الساكنين في كلمة (ذائقة) دون غيرها من الكلمات المنونة المتبوعة بلام التعريف، وكثرة الاستعمال تجعل العبارة حاضرة بتركيبها الأصلي في ذهن المخاطب ولو أخل المتكلم بشيء منها في نطقه لها، وهذا معنى ما ذكره ابن جني من أن العربي إذا فهم عنه المعنى المراد سامح نفسه في العبارة عنه[٤].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٧٨٠/٤) و(٢٩٢٣/٧).

٢) انظر: المصدر نفسه (١٤٣٥/٤)، وانظر: ابن عطية (٥٤٢ هـ) أبو محمد، عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (تحقيق: المجلس العلمي بفاس في المغرب)، مصورة مكتبة ابن تيمية، القاهرة: ١٤١٣ هـ، (١٩٥/١).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (١٧٨٠/٤)، وانظر: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، البحر المحيط (١٦٩/١).

٤) انظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص (٦١٤).

ومثل كلمة (خوف) في حذف التنوين (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) [البقرة:١٩٧] و(لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) [البقرة:٢٥٤] و(لا بيع فيه ولا خلال) [إبراهيم:٣١] و(لا لغو فيها ولا تأثيم) [الطور:٢٣].

ومن ذلك قراءة حذف التنوين من كلمة (عزير) في قوله تعالى: (وقالت اليهود عزير بن الله) [التوبة:٣٠] وقد جعل القسطلاني حذف التنوين في هذا الموضع معلولاً بإحدى علتين[١]، ترجع كل منهما إلى التخفيف، لكن التخفيف الأول قياسي، والآخر سماعي، أما التخفيف القياسي فهو وقوع كلمة (ابن) صفة بين علمين، كنحو ما تقول: (زيد بن حارثة) بحذف تنوين (زيد) وجعل القسطلاني هذا التخفيف" حملاً للنون على حرف المد بجامع الصوت كما قرئ عن أبي عمرو من طريق هارون شاذا (أحدُ الله الصمد)" [الإخلاص:١-٢] [٢] بحذف تنوين (أحد)، والتخفيف الآخر السماعي حذف التنوين للتخلص من التقاء الساكنين، سكون التنوين، وسكون اللام الأولى في لفظ الجلالة، وهذا التوجيه الأخير هو الأرجح في نظر الباحث؛ لأن التخفيف القياسي يحوج إلى تقدير محذوف، إذ يقتضي أن تكون (عزير) مبتدأ حذف خبره، أو خبرًا حذف مبتدؤه، و(ابن) صفة أو بدلا أو عطف بيان، ولفظ الجلالة مضافًا إليه[٣]، لكن التوجيه الآخر المبني على التخفيف السماعي يقتضي أن تكون كلمة (ابن) هي الخبر، وهذا هو المتبادر إلى الفهم بمجرد قراءة الآية.

وذكر القسطلاني عن الجرجاني أنه يرى أن (عزيرًا) ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، لكنه ردَّ قوله بأن (عزيرًا) تصغير (عَزْر) والثلاثي الساكن الوسط ينصرف لخفته، وبعد التصغير لا يعرض له ما يمنعه من الصرف فيبقى على حاله [٤]، قال ابن منظور: "وعُزير اسم ينصرف لخفته، وإن كان أعجميًّا مثل نوح ولوط؛ لأنه تصغير (عَزْر)" [٥]. وقد ردَّ السمين الحلبي على هذا بأنه قد لا يكون تصغيرًا، بل أعجميًّا جاء على هيئة التصغير في لسان العرب، نحو:

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (٢٣١٤/٥).

٢) القسطلاني، لطائف الإشارات (٢٣١٤/٥).

٣) انظر: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) الدر المصون، (٣٨/٦).

٤) القسطلاني: لطائف الإشارات (٢٣١٤/٥).

٥) ابن منظور (٧١١ هـ) لسان العرب (١٣٣/١٠) (عزر).

(سليمان) يقصد أن هذا الاسم جاء على هيئة الاسم المصغر (سُليم) أضيفت له علامة التثنية، هكذا هيئتها في كلام العرب، لكنها استعملت عَلَمًا[١].

وعليه، فإن قراءة حذف التنوين من (عزير) وجهت بثلاثة أوجه[٢]، أولها وأرجحها في نظر الباحث: التقاء الساكنين، والأصل فيها الصرف، وثانيها: وقوع كلمة (ابن) صفة لها، وثالثها: على كون الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، وإثبات التنوين جارٍ على لغة من يصرف الممنوع من الصرف من العرب.

حذف التنوين للتناسب:

وهو أن تكون الكلمة مصروفة منونة، فتمنع من الصرف، ويحذف تنوينها، لا لعلة تقتضي المنع من الصرف، وإنما لمناسبة كلمة قبلها أو بعدها، ومنع المصروف لغة نادرة، بخلاف صرف الممنوع[٣]، لكنَّ هذا التناسب يسوغه، كما ورد صرف (ولا يغوث ويعوق) [نوح:٢٣] و(سلاسل) [الإنسان:٤] وإثبات التنوين معها جميعها للتناسب مع أنها ممنوعة من الصرف[٤].

ومن ذلك قراءة ابن محيصن: (على رفارفَ خضرٍ وعباقريَّ حسان) [الرحمن:٧٦] بحذف التنوين من (عباقري) وجرها بالفتحة معطوفة على (رفارف)[٥] مع أنها مصروفة مختومة بياء

---

١) انظر: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) الدر المصون، (٣٨/٦).

٢) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) انظر مثلاً: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) أثير الدين، محمد بن يوسف الغرناطي، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، الطبعة الأولى، (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨م، (٨٩١/٢) وقال الكسائي وغيره من أهل الكوفة: "إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل" انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (٤١٦٩/٩).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٣٩٠٤/٨).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٤١١٧/٩)، و(٤١٦٩/٩-٤١٧٠).

النسب[١]، وعلة حذف التنوين من (عباقريّ) كما نقله القسطلاني عن السمين الحلبي أنه "لمّا جاور (رفارف) الممتنع امتنع مشاكلة"[٢].

وذهب ابن جني إلى أنَّ ترك صرف (عباقريّ) ليس بمستنكر في الاستعمال وإن كان شاذًا في القياس، نحو (استحوذ) وأنَّ ياء النسب في هذه الكلمة عوملت معاملة الياء الأصلية كما في نحو (زرابيّ) [٣].

حذف التنوين للتخفيف:

كل تنوين يحذف إنما يراد بحذفه التخفيف، لكن المواضع السابقة يحذف منها التنوين لعلة ظاهرة تؤدي إليه، وهذه المواضع لم ينص القسطلاني في توجيهها على غيره، ومن ذلك كلمة (أفٍّ) [الإسراء:٢٣]، فيها أربعون لغة[٤]، وهي مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، لكنها بنيت على الكسر في بعض لغاتها، على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهما: سكون الفاء الأولى، وسكون الفاء الثانية لو بنيت الكلمة على السكون، ومن لغاتها أن تنون، وحذف التنوين منها للتخفيف على ما نقله القسطلاني عن الجعبري: "الكسر بلا تنوين هي الفصحى الخفيفة المؤيدة بالأصالة"[٥].

ومن ذلك قراءة (بالغ أمره) [الطلاق:٣] قرئت بتنوين (بالغ) ونصب (أمره) على الأصل، وقرئت بحذف التنوين للتخفيف كما ذكر القسطلاني[٦]، وجر (أمره) على الإضافة، ومثلها كلمة

---

١) انظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، أبو الفتح، عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي)، نشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر: ١٩٦٦ – ١٩٦٩، (٣٠٥/٢)، وانظر: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضَّرَب، (٨٥٤/٢).

٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٩٠٤/٨)، وانظر أصل الكلام المنقول في: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) الدر المصون، (١٨٧/١٠).

٣) انظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، المحتسب، (٣٠٦/٢).

٤) انظر هذه اللغات في: القسطلاني، لطائف الإشارات (٢٧٠١/٦-٢٧٠٢).

٥) المصدر نفسه، (٢٧٠١/٦).

٦) المصدر نفسه، (٤٠٣٤/٩).

(منذر) في قوله تعالى: (إنما أنت منذر من يخشاها) [النازعات:٤٥] قرئت بالتنوين، و(من) بعدها في محل نصب، وبحذف التنوين للتخفيف كما نص عليه القسطلاني[١]، وتكون (من) بعدها في محل جر بالإضافة.

ثانيًا: حذف أحد صوتي التضعيف:

الصوامت المضعفة التي ورد تخفيفها في القراءات مما وجهه القسطلاني صوتيًّا في "لطائف الإشارات": النون واللام والزاي والراء والياء شبه الصامت.

أمَّا النون فقد خففت في (أتحاجّونّي) [الأنعام:٨٠] [٢] و(تأمرونّي) [الزمر:٦٤] [٣] فالنون المشددة نونان، الأولى نون الرفع، والأخرى نون الوقاية، وقرئت بالتشديد والإدغام أيضًا، وتجيز اللغة فيها وجهًا ثالثًا، وهو (أتحاجونني) بإثبات النونين وعدم الإدغام، واختلف في تحديد النون المحذوفة على قراءة التخفيف؛ فمذهب سيبويه فيما نقل القسطلاني أن المحذوفة هي نون الرفع، لأن الحذف معهود فيها، ولأن النون المشددة مكسورة، ونون الرفع مفتوحة، ولو قيل بحذف نون الوقاية لاقتضى ذلك كسر نون الرفع المفتوحة "وتقليل العمل أولى"[٤]، ومذهب الأخفش أن المحذوفة هي نون الوقاية، لأن الثقل إنما حصل بها، ولأن وظيفتها وقاية آخر الفعل من الكسر، وقد وقي الفعل هذا بنون الرفع، ولأنه عهد حذفها في نحو: (ليتني) فيقال: (ليتي).

وحُذِفَت إحدى النونين، نون الرفع ونون الوقاية، مع تقصير ياء المتكلم على قراءة كسر النون في (تبشرونِ) [الحجر:٥٤] [٥] و(تشاقّونِ) [النحل:٢٧] [٦] و(يُعْجِزونِ) [الأنفال:٥٩] [٧].

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٢١٩/٩).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٢٠٦٤/٥-٢٠٦٥).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٣٥٨٥/٨-٣٥٨٦)

٤) انظر: المصدر نفسه، (٢٠٦٥/٥).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٢٦٢٩/٦)، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٤٥/٤)، وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٣٨٢)، والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٧٢٢/٢).

٦) انظر: القسطلاني: لطائف الإشارات، (٢٦٥٥/٦).

٧) المصدر نفسه، (٢٢٨٠/٥).

ونص القسطلاني على أنَّ حذف إحدى النونين في (لدنّي) [الكهف:٧٦] في بعض قراءاتها إنما كان للتخفيف، واختلف في تحديد المحذوفة، فإن قيل: هي نون الوقاية، فالنون الثابتة أصلية، وإن قيل: هي النون الأصلية، فالثابتة نون الوقاية، وعلى قراءة التخفيف اختلف في حركة الدال بين الضم والإسكان واختلاس الضم[١]، وقد منع سيبويه قراءة التخفيف، قال السمين الحلبي: "وهذه القراءة حجة عليه"[٢].

أمَّا اللام المضعفة فقد خُفِّفَت في (ظَلْتَ) [طه:٩٧] وأصلها: (ظَلِلْتَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية؛ لأنها من باب (عَلِمَ)، وقد نَصَّ القسطلاني على أنَّ هذا الحذف إنما كان للتخفيف، ونص على أنَّ المطوعي كسر الظاء بعد نقل حركة اللام المحذوفة إليها لتكون هذه الكسرة دليلاً على اللام الأولى المحذوفة، قال: "والجمهور حذفوا أحد المثلين تخفيفًا، وأبقوا الظاء على حالها من حركتها، والمطوعي نقل كسرة اللام إلى الظاء بعد سلب حركتها لتدلَّ عليها"[٣].

وأمَّا الزاي فقد خُفِّفَت أيضًا في (غُزَّى) [آل عمران:١٥٦] جمع (غازٍ)، وقياسها أن تجمع على (غزاة) لأنها من المعتل (غزا) كرماة وقضاة، لكنها جمعت على (فُعَّل) تشبيهًا لها بالصحيح، نحو (ضارب و(ضُرَّب)، وقراءة الجمهور بالتشديد، لكنَّ الحسن قرأها (غُزَى) بتخفيف الزاي، وتحتمل أن تكون تخفيف (غُزَّى) "كراهية التثقيل في الجمع" وأن تكون في الأصل (غزاة) جمعت على القياس لكن حذفت منها علامة التأنيث "لأن نفس الصيغة دالة على الجمع فالتاء مستغنى عنها" كما ذكر القسطلاني[٤].

وأمَّا الراء فقد خففت في (قَرْن) [الأحزاب:٣٣]، وأصلها (اقررن)، واختلف في الراء المحذوفة؛ فمن قال إنها الثانية فحذفها للتخفيف "ونقلت حركة الراء الأولى المفتوحة إلى القاف، فحذفت همزة الوصل استغناء عنها، فصار: (قَرْنَ) ووزنه على هذا (فَعْنَ) فإن المحذوف هو اللام لأنه حصل به

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٧٨٢/٦-٢٧٨٤).

٢) المصدر نفسه، (٢٧٨٣/٦)، والسمين الحلبي: الدر المصون، (٥٣١/٧).

٣) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٨٩٩/٧).

٤) انظر: المصدر نفسه، (١٧٦٦/٤).

الثقل"[١]، ومن قال المحذوفة الأولى فقرر أنه "لما نقلت حركتها بقيت ساكنة وبعدها أخرى ساكنة، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين، ووزنه على هذا (فَلْنَ) فإن المحذوف هو العين"[٢].

ونقل القسطلاني عن أبي علي الفارسي أنه ذهب إلى أن الراء الأولى أبدلت ياء، ونقلت حركة الياء إلى القاف، فالتقى ساكنان، الياء المبدلة والراء الثانية، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[٣]، وقد عقب أبو حيان على ذلك بقوله: "وهذا في غاية التمحل على عادته"[٤].

كما نقل القسطلاني عن أبي الفتح الهمذاني أن (قَرْن) أمر من الفعل الأجوف (قار) بمعنى (اجتمع) حذفت عين الفعل لالتقاء الساكنين، وهما: الألف، والراء التي سكنت لاتصال الفعل بنون النسوة، فوزن الفعل (فَلْنْ) بحذف عينه، وهي الألف[٥]، وهذا جار على مذهب القدماء في عدِّ الألف ساكنة، ويرى المحدثون أنَّها قُصِّرت؛ بقيت فتحة القاف فلم تحذف، بل هي الألف بعد تقصيرها، وسبب تقصير الألف كراهة وقوع هذا المقطع الطويل المغلق (قار) وليس آخره مدغمًا في مثله.

ويرى الباحث أن القدماء نظروا للألف من ناحيتين؛ الأولى: تركيبية، حيث تقوم الألف مقام الصوت الصامت أحيانًا في أوزان الأسماء والأفعال، فعدوها ساكنة في التحليل لتطرد لهم الأوزان والأبواب في تقرير القواعد، والأخرى: إفرادية، حيث نظروا لها من ناحية صوتية خالصة، وأدركوا أن طبيعتها تختلف عن الصوامت، وأن الحركات أبعاض حروف المد[٦]، وأن سكونها المقرر سكون ميت لا سكون حي كما في الصوامت فيما قرره القسطلاني[٧]، بل إنَّ بعضهم

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٣٦٢/٨).

٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) انظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، الحجة للقراء السبعة، (٤٧٥/٥).

٤) القسطلاني: لطائف الإشارات (٣٣٦٢/٨)، وانظر: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، البحر المحيط (٢٣٠/٧).

٥) القسطلاني: لطائف الإشارات (٣٣٦٢/٨ - ٣٣٦٣).

٦) انظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص (٥١٤-٥١٥).

٧) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (٤٦١/٢)، وقد سبق ابن الطحان (٥٦١ هـ) القسطلاني في هذا التفريق، ولم يتابعه أحد غيره فيما ذكره غانم قدوري الحمد إذ رجع لمخطوطة ابن الطحان (مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ) وقد نشرت بتحقيق حاتم الضامن فيما اعتنى به من تراث ابن الطحان السماتي، انظر: الحمد (٢٠٠٧)، غانم قدّوري، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، الطبعة الثانية، عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع، ص: (٣٢٣ – ٣٢٤)، وابن الطحان (٥٦١) أبو الأصبغ، عبد العزيز بن علي السماتي الإشبيلي

استعمل مصطلح الصوامت والصوائت والجوامد والذوائب بما يدل على أنهم كانوا يفرقون بينهما من ناحية صوتية إفرادية خالصة[١].

وقد قرئ هذا الفعل بكسر القاف (قِرْن) لأنه ورد أنه من باب (ضرب) ومن باب (علم) فقد سمع في مضارعه الفتح والكسر[٢].

أما الياء الصامتة فقد خففت في كلمة (الأمانيّ) مفردًا وجمعًا معرفة أو نكرة في جميع مواضعها من التنزيل، إذ قرأها أبو جعفر بتخفيف الياء، ووجه هذا التخفيف كما ذكر القسطلاني أنَّ الكلمة جمعت على (أفاعل) ولم يعتد بالياء التي في المفرد (أمنيّة) لأن الياء الأولى فيه منقلبة عن واو، ويجوز حذفها في المفرد، كأن التخفيف جمع للمفرد المخفف، والأصل التشديد وجمعها على (أفاعيل)، "قال أبو حاتم: كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد، فلك فيه التشديد والتخفيف، مثل: أثافي وأغاني وأماني ونحوه"[٣]. ونص القسطلاني في موضع آخر أن المخففة جمعت أيضًا على (أفاعيل) لكن حذفت منها الياء تخفيفًا[٤].

وخففت الياء المتطرفة أيضًا في كلمة (الجوديّ) [هود:٤٤]عن المطوعي، والجمهور بالتشديد[٥]، قال ابن عطية: "وهما لغتان"[٦]، وقال السمين الحلبي: الصواب أن يقال: خففت ياء النسب، وإن كان لا يجوز في كلامهم الفاشي"[٧].

وفي كلمة (وليَّ) في قوله تعالى (إنَّ وليِّيَ الله ...) [الأعراف:١٩٦] ثلاث قراءات[١]؛ الأولى: بياء مشددة مكسورة تليها ياء خفيفة مفتوحة، والثانية: بياء مشددة مفتوحة، والثالثة بياء مشددة مكسورة.

المقرئ، **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**، الطبعة الأولى، (تحقيق: حاتم صالح الضامن)، مكتبة التابعين – القاهرة، مكتبة الصحابة – الشارقة: ٢٠٠٧م، ص: (٧٨-٨٠).

١) انظر: المرجع نفسه، (١٣٥-١٤٥) وانظر: الحمد (١٩٧٩) غانم قدوري، **المصوتات عند علماء العربية**، مجلة كلية الشريعة، بغداد، ففيه تفصيل للتفريق بين الصوامت والصوائت عند علماء العربية القدماء.

٢) القسطلاني: لطائف الإشارات (٣٣٦٢/٨)، وانظر: والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٤٧٥/٥)، وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٥٧٧)، والشيرازي (٦٣٥ هـ) (١٠٣٤/٢).

٣) القسطلاني: لطائف الإشارات، (١٤٧٥/٤).

٤) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، والمصدر نفسه، (١٨٧٨/٥) و(٣٩٣٧/٩).

٥) المصدر نفسه، (٢٤٣٧/٦).

٦) انظر: القسطلاني: لطائف الإشارات، (٢٤٣٧/٦)، وابن عطية (٥٤٢ هـ)، المحرر الوجيز (١٦٠/٩).

٧) انظر: القسطلاني: لطائف الإشارات، (٢٤٣٧/٦)، والسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) الدر المصون، (٣٣٤/٦).

أمَّا القراءة الأولى فليس فيها شيء محذوف، فالياء المشددة هي ياء كلمة (وليَّ) وأصلها (وليي) على وزن (فعيل)، والياء الخفيفة المفتوحة هي ياء المتكلم.

وأمَّا القراءة الثانية فقد نقل القسطلاني عن السمين الحلبي أنَّه خرَّجها بتخريجين، أحدهما أنَّ الياء المحذوفة هي لام الكلمة، وهي الياء الأخيرة من (وليّ) ثم أضيفت لياء المتكلم، والآخر أنَّ أصل الكلام: (إنَّ وليًّا الله) بتنوين (ولي) من غير ياء المتكلم، على أنَّها اسم (إن منصوب) ولفظ الجلالة خبرها، ثم حذف التنوين من كلمة (ولي) لالتقاء الساكنين، وهما التنوين واللام الأولى من لفظ الجلالة، وقد تقدم أنَّ الأصل أن يكسر التنوين إذا لقي ساكنًا بعده، ويرد على هذا التخريج الابتداء بالنكرة من غير مسوغ ظاهر، وقد استشهد له السمين الحلبي كما نقله عنه القسطلاني بقول الشاعر:

"وإنَّ حرامًا أن أسبَّ مجاشعًا بآبائيَ الشمِّ الكرامِ الخضارمِ"[٢]

وأمَّا القراءة الثالثة بياء مشددة مكسورة فقد نقل القسطلاني عن ابن الجزري توجيهها بحذف ياء المتكلم لملاقاتها الساكن بعدها، وأنه يحتمل تخريجها بما خرجت به قراءة حمزة لكلمة (مصرخيِّ) [إبراهيم:٢٢] بكسر الياء المشددة[٣]، وقد طعن في هذه القراءة طاعنون، لكن أجازها أبو عمرو بن العلاء، وهو علم من أعلام اللغة والنحو والقراءات، ووجهت هذه القراءة بوجوه،[٤] منها: أن يكون أصلها (مصرخين) أضيفت لياء المتكلم فحذفت نونها، ثم كسرت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ثم أدغمت في ياء المتكلم، ولا يمكن حمل (وليِّ) بكسر الياء على هذا التخريج، ووجهت (مصرخيِّ) [إبراهيم:٢٢] بكسر الياء المشددة بأن ياء المتكلم وصلت بياء مدية تشبيها لها بهاء الضمير التي توصل بواو، ثم أدغمت الياء في الياء بعد أن كسرت الأولى للساكنين، وذكر أنها لغة بني يربوع، ولا يمكن تخريج قراءة (وليِّ) بكسر الياء المشددة بهذا أيضًا، فالوجه الأول هو الذي ينبغي اعتماده والقول به.

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٢٣٢/٥ - ٢٢٣٣).

٢) انظر: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) الدر المصون، (٥٤٣/٥).

٣) انظر: ابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٢٧٤/٢)

٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٥٩٥/٦ - ٢٥٩٧).

ثالثـًا: حذف إحدى تاءي الفعل المضارع:

والفعل المضارع المبدوء بتاءين، هما تاء المضارعة، وتاء (تفعَّل) أو (تفاعل)، ينقسم إلى قسمين فيما ورد في "لطائف الإشارات".

أمَّا القسم الأول فيلي فيه التاء الثانية ما يقاربها أو يجانسها، فيجوز أن يخفَّف الفعل إما بإدغام التاء الثانية في مقاربها أو مجانسها، نحو: (تذّكَّرون) حيث وردت بتشديد الذال، وإما أن يخفف بحذف إحدى التاءين، نحو (تذكرون) حيث وردت بتخفيف الذال.

وأما القسم الآخر فيجوز فيه أن يخفف بإدغام التاء الأولى في الثانية؛ لكراهة اجتماع المثلين وامتناع إدغام التاء الثانية في تاليها، ويغْتفر ابتداء الكلمة بالساكن لتنزيلها مع ما قبلها منزلة الكلمة الواحدة، وهذا ما ذهب إليه الجعبري فيما نقله عنه القسطلاني[١]، نحو قراءة: (ولا تَّعاونوا) [المائدة:٢] بتشديد التاء، أو تخفف بحذف إحدى التاءين، كالقراءة المشهورة: (ولا تعاونوا) [المائدة:٢] بتاء خفيفة مفتوحة ومثلها: (ولا تنابزوا) [الحجرات:١١] (ولا تفرقوا) حيث وردت.

ويجوز- لغة - في هذا القسم إثبات التاءين، كما في الذي قبله، وعدم التخفيف بحذف إحداهما أو إدغام الحرف السابق للتاء الأولى بها، لكنَّ بعض هذه الأفعال كتبت في الرسم القرآني بتاء واحدة، وقراءتها بتاءين يخالف الرسم، ومن شروط القراءة المقبولة موافقة الرسم العثماني[٢]، وقد وقعَ ذلك في واحد وثلاثين موضعًا من القرآن، لم تقرأ بتاءين متحركتين، بل قرئت بتاء واحدة مشددة أو تاء خفيفة على خلاف بين القرّاء[٣]، واغتفر- كما تقدم ابتداء الكلمة بالساكن المدغم فيه لتنزلها مع ما قبلها منزلة الكلمة الواحدة - كما ذهب الجعبري فيما نقله عنه القسطلاني[٤].

وفي كل موضع حذفت منه إحدى التاءين في القسمين السابقين اختلف اللغويون في تحديد التاء المحذوفة منه، هل هي تاء المضارعة، أم التاء التي هي جزء من وزن الفعل (تفعَّل) أو (تفاعل)، فذهب البصريون إلى أنَّ المحذوفة هي التاء الثانية، وذهب الكوفيون إلى أنَّ المحذوفة هي التاء الأولى، وهي تاء المضارعة، وقد بسط أبو البركات الأنباري أدلة الفريقين في كتابه

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤/١٦٠٥-١٦٠٦).

٢) انظر: المصدر نفسه، (١/١٢١).

٣) انظر هذه المواضع في: المصدر نفسه، (٤/١٦٠٤-١٦٠٨).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٤/١٦٠٥-١٦٠٦).

"الإنصاف"[١]، ومال إلى رأي البصريين كعادته؛ وهو رأي الأكثرين؛ لأن تاء المضارعة تدل على معنى الاستقبال بخلاف تاء الفعل، ولأن التاء الثانية هي التي تحذف في نحو (يذَّكرون) بتشديد الذال، قال سيبويه: "وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسَكَّن وتدغم في قوله تعالى: (فادّارأتم) [البقرة:٧٢] و(ازَّينت) [يونس:٢٤] وهي التي يفعل بها ذلك في (يذّكرون) فلمَّا اعتلَّت هنا كذلك تحذف هناك"[٢].

وأما الأمثلة التي وقف عندها القسطلاني في "لطائف الإشارات" من النوع الأول الذي يلي فيه التاء الثانية ما يقاربها أو يجانسها، ويجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، أو إدغام الثانية في تاليها

فهي: (تذكرون) حيث وردت[٣] و(تَظاهرون) [البقرة:٨٥] [٤] و(تُظاهرون) [الأحزاب:٤] [٥] و(أن تصدقوا) [البقرة:٢٨٠] [٦] و(تساءلون) [النساء:١] [٧] و(تَسوَّى) [النساء:٤٢] [٨] و(تزاور) [الكهف:١٧] [٩] و(تساقط) [مريم:٢٥] [١] و(تشقق) [الفرقان:٢٥، ق:٤٤] [٢] و(أن تظاهرا) [التحريم:٤] [٣] و(تزكّى) و(تزكّى) [النازعات:١٨] [٤].

---

١) انظر: أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة: ٢٠٠٩م، (١٨٢/٢-١٨٣) المسألة: ٩٣.

٢) سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، الطبعة الثانية، (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون)، القاهرة، مكتبة الخانجي – الرياض : دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م (٤٧٦/٤)، وانظر: النيرباني (٢٠٠٦م) عبد البديع، **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**، الطبعة الأولى، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق: ١٤٢٧ هـ، ص: (١٤٤).

٣) انظر: القسطلاني: لطائف الإشارات، (٢١٢٤/٥، ٢١٨٣، ٢١٦٠) و(٣٠٤٨/٧) و(٣٥١٤/٨، ٣٨٢٢) و(٣٩٢١/٩).

٤) المصدر نفسه، (١٤٨٢/٤).

٥) المصدر نفسه، (٣٣٤٩/٨).

٦) المصدر نفسه، (١٦١٦/٤).

٧) المصدر نفسه، (١٨٢٩/٥).

٨) المصدر نفسه، (١٨٦١/٥).

٩) انظر: المصدر نفسه، (٢٧٥٠/٦-٢٧٥١).

وقد حملت قراءة ابن عامر وأبي بكر (نُجّي) [الأنبياء:٨٨] بحذف إحدى النونين على هذا القسم، وقد تقدم تحليل هذه القراءة في فصل الإدغام[٥]، ومال الباحث إلى أن أصلها (نُنْجي) بسكون النون الثانية وتخفيف الجيم، أدغمت النون الساكنة الثانية في الجيم فحسب، ولم تحذف النون الثانية ولا الأولى.

وأما ما ورد من النوع الثاني في "لطائف الإشارات" الذي يمتنع فيه إدغام التاء الثانية في تاليها لأنه ليس مقاربًا لها، ولا مجانسًا، ويجوز أن يخفف بإدغام التاء الأولى فيما قبلها، أو حذف إحدى التاءين كما تقدم فهو: (لا تعاونوا) [المائدة:٢] [٦] و(تلقَّف) [الأعراف:١١٧، طه:٩٦، الشعراء:٤٥] [٧] و(توَلَّوا) [هود:٣] [٨] و(تنزل) [الحجر:٨] [٩] و(فتخطفه) [الحج:٣١] [١٠] و(توقد) [النور:٣٥] [١١] و(تقلب) [النور:٣٧] [١٢] و(لتدبروا) [ص:٢٩] [١٣] و(لا تَقدموا) [الحجرات:١] [١٤] و(لا تَمسكوا) [الممتحنة:١٠] [١٥] و(تقوّل) [الجن:٥] [١٦] و(تحاضّون) [الفجر:١٨] [١٧].

---

١) انظر: المصدر نفسه، (٢٨٣٦/٧-٢٨٣٧).

٢) المصدر نفسه، (٣٠٩٨/٧).

٣) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٠٤٦/٩).

٤) المصدر نفسه، (٤٢١٧/٩).

٥) انظر هذه الرسالة، ص: (٢٨ – ٢٩)، والنيرباني (٢٠٠٦م)، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص:(١٤٥).

٦) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٩٣١/٥).

٧) انظر: المصدر نفسه، (٢١٩٦/٥)، و(٣١٣٣/٧-٣١٣٤).

٨) انظر: المصدر نفسه، (٢٤٢٤/٦-٢٤٢٥).

٩) انظر: المصدر نفسه، (٢٦٢٣/٦-٢٦٢٤).

١٠) انظر: المصدر نفسه، (٢٩٧٣/٧-٢٩٧٤).

١١) المصدر نفسه، (٣٠٦٢/٧).

١٢) المصدر نفسه، (٣٠٦٤/٧).

١٣) المصدر نفسه، (٣٥٣٧/٨).

١٤) المصدر نفسه، (٣٧٩٦/٨).

١٥) المصدر نفسه، (٣٩٨٣/٩).

١٦) المصدر نفسه، (٤١٢٧/٩).

١٧) المصدر نفسه، (٤٣٠٦/٩).

الباب الثاني

التوجيه الصوتي لاختلاف القراءات في التغيرات الخاصة للصوامت

عند القسطلاني في "لطائف الإشارات"

الفصل الأول: الهمزة

آثر الباحث في هذا الفصل أن يرتب تخفيف الهمز عند القراء وفق أقسامه المعروفة عندهم لا وفق صور هذا التخفيف من تسهيل ونقل وغيرهما؛ لأنَّ جميع صور هذا التخفيف كثيرًا ما تتعدد في الموضع الواحد في الوصل والوقف أو في الوقف وحده فيطول الحديث بتكرار ذكر هذا الموضع في كل صور التخفيف، وفيما يلي أقسام هذا الهمز المخفف، وما وجهه به القسطلاني في "لطائف الإشارات" وما يعرض للباحث فيه من رأي وتحليل ومناقشة.

أولاً: الهمز المفرد:

١ ــ الهمزة الساكنة:

اختلف اللغويون في توجيه تخفيف الهمزة الساكنة بين قائل بتخفيفها لأنها أثقل من الهمزة المتحركة، وهو قول الأكثرين الذين عدُّوا الساكن أخف من المتحرك واستثنوا الهمزة "لاحتباس النفس، وفقد ما يعين على إخراجها، ومن ثَمَّ صعب الوقف عليها"[١]، وقائلٍ بتخفيفها حملاً لها على الهمزة المتحركة، قال القسطلاّني: "وقيل: متحركها أثقل لكثرة العمل كالبواقي، فعلى الأول لكونها أثقل، وعلى الثاني للزومها طريقه في التخفيف"[٢].

ومن صور تخفيف الهمزة الساكنة مما وجهه القسطلاني صوتيًّا إبدال ورش من طريق الأصبهاني الهمزة الساكنة بعد فتح أو كسر أو ضم صوت مد من جنس الحركة السابقة، نحو (المؤتفكة) [النجم:٥٣] و(جئت) [البقرة:٧١] و(فأذنوا) [البقرة:٢٧٩] لأن التسهيل متعذر لسكون الهمزة، ولأن حذفها يخل ببناء الكلمة فيما ذكر[٣]، وأمَّا من طريق الأزرق فأبدل الهمزة إذا كانت فاء الفعل، نحو (يؤمنون) [البقرة:٣] و(يأخذ) [التوبة: ١٠٤]، لكنه استثنى من ذلك الفعل (أوى) وما

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (٨٣٣/٢).

٢) المصدر نفسه (٨٣٤/٢).

٣) انظر: المصدر نفسه (٨١٩/٢).

يشتق منه[١] إن كانت همزته ساكنة، لأنَّ إبدال الهمزة إنما كان للتخفيف، والإبدال في نحو (المأوى) و(تؤوي) يؤدي إلى الثقل، و"التخفيف إذا أدى إلى التثقيل لزم الأصل" كما ذكر القسطلّاني[٢]، ويرى الباحث أن الثقل ظاهر في إبدال (تؤوي) لتكرر الواوين كما نص على ذلك القسطلاني[٣] لكن لما حققت الهمزة الساكنة في (تؤوي) لما تؤدي إليه من الثقل حملت الهمزة الساكنة في المشتق منه في نحو (المأوى) و(فأوِ) عليه في التحقيق؛ لتجري على سَنن واحد، ونظير ذلك حذف الهمزة من (يُكرم) و(تُكرم) و(نكرم) حملا على (أُكرم) وإجراء لها على نسق واحد، وأصلها جميعًا (يؤكرم) و(تؤكرم) و(نؤكرم) والثقل إنما حصل في (أأكرم) وحمل ما عداها عليها[٤]، وقد استثنى أبو عمرو بن العلاء ووافقه اليزيدي كلمة (تؤوي) ولم يحملا ما اشتق منها عليها كورش من طريق الأزرق[٥].

ولم يبدل أبو عمرو همزة (بارئكم) [البقرة:٥٤] مع أنه يسكنها محافظة على حرف الإعراب أو لأن السكون عارض، أو لئلا يكثر التغيير في الكلمة، أو لأن إبدالها يجعل أصل الكلمة ملتبسًا بأصل آخر كما هو مذهبه في تحقيق ما يلتبس معناه لو أبدل، لكن أبدلها عنه ابن غلبون طلبًا للتخفيف[٦].

ومن صور تخفيف الهمزة المفردة الساكنة مما وجهه القسطلّاني إبدال همزة (الذي اؤتمن) [البقرة: ٢٨٣] صوت مد من جنس سابقها إذا وصلت بما قبلها، وهو الياء مع أنَّ القسطلانيُّ نصَّ على حذف هذه الياء لسكون الهمز! ومقتضى مذهب المحدثين أنَّها قصرت بدليل كسرة الذال، ونقل القسطلاني عن أبي شامة أنَّ هذه الياء إمَّا أن تثبت لزوال موجب حذفها وهو سكون الهمز، فتجتمع ياء (الذي) مع الياء المبدلة، وهذا في رأيه ممكن بتطويل صوت المدِّ وإن لم يروه الرواة، وإمَّا أن تبقى الياء محذوفة لبقاء الساكن وإن كان مبدلاً[٧]، وجعل تطويل المد وجهًا ثالثًا مستنبطًا

---

١) وهو: (المأوى) [السجدة: ١٩] و(فأووا) [الكهف:١٦] و(تؤوي) [الأحزاب: ٥١] و(تؤويه) [المعارج:١٣].

٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (٨٢١/٢).

٣) المصدر نفسه (٨٢٢/٢).

٤) انظر: الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) شرح شافية ابن الحاجب (١٣٩/١)

٥) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٢٢/٢).

٦) انظر: المصدر نفسه (٨٢٣/٢-٨٢٤).

٧) انظر: المصدر نفسه (١٦٢٥/٤-١٦٢٦).

لا مرويًّا من وجوه وقف حمزة على هذه الكلمة كما سيأتي تفصيله في وقف هشام وحمزة على الهمزة.

ومن الهمزة الساكنة المخففة همزة (رؤياك) [يوسف:٥] و(الرؤيا) [يوسف:٤٣] أبدلها أبو عمرو وأبو جعفر واوًا على القياس؛ لأنَّ ما قبلها مضموم فيما وجهه القسطلاني تبعًا لغيره من علمائنا الأقدمين[١]، على أنَّ مذهب المحدثين يقتضي في رأي الباحث أن تكون الهمزة حذفت وعوض عنها بمطل الحركة السابقة لها، وهذا التعويض عن الهمزة المحذوفة بتطويل الحركة القصيرة قبلها يجوز أن يقال عنه إنه إبدال للهمزة كما قال القدماء لكن بهذا المعنى الذي شرحه الباحث ليتوافق مع طبيعة صوت المد، ومذهب المحدثين فيه، وإذا ما استعمل الباحث إبدال الهمز فيما يستقبل فإنما يريد به هذا المعنى، وقد يقال: إنَّ الهمزة، وهي من الصوامت، ماثلت الضمة، وهي من الصوائت، فأصبحت ضمة مثلها، ونشأ منهما صوت مد كذيب وبير وراس وكاس، وهذا القول قريب مما ذكر سابقًا.

وقد أبدل أبو جعفر هذه الواو في (الرويا) و(روياك) ياءً وأدغمها في الياء بعدها، ووجه قراءة أبي جعفر على ما ذكره القسطلّاني اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة وكون أولهما ساكنًا[٢]، ويرى المحدثون أنَّ مثل هذه الواو المدية ليست ساكنة بل هي صائت طويل.

ورأى كثيرون ضعف هذه القراءة، وعلل السمين الحلبي تضعيفها بكون الواو مبدلة ليست أصلية لازمة[٣]، ويرى الباحث أنَّ ضعفها ناشئ أيضًا من كون الواو مدية صائتة، والانتقال منها إلى الياء اللينة بعدها أخف من الانتقال من اللينة شبه الصامتة إلى اللين بعدها كما في (سيود) و(جيود) أصل (سيد) و(جيد).

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (٢٥١٨/٦).

٢) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) انظر: المصدر نفسه، (٢٧١٣/٦، ٢٥٣٧، ٢٤٩٢، ٢٥١٨)، (٣٧٨٣/٨) والسمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، الدر المصون، (٥٠٥/٦).

٢ – الهمزة المتحركة:

وجَّه القسطلاني إبدال همزة (مؤذن) في موضع الأعراف [٤٤] عن ورش من طريق الأزرق بأنّه الأصل أي في رواية ورش، ووجَّه تحقيق هذه الهمزة عن ورش من طريق الأصبهاني بمناسبة الهمزة المحققة في كلمة (أذّن) قبلها[١].

ووجه القسطلاني قراءة نافع وأبي جعفر حذف الهمزة المضمومة بعد كسر، وبعدها واو، في نحو: (الصابئون) [المائدة:٦٩] و(مستهزئون) [البقرة:١٤] و(متكئون) [يس:٥٦] و(مالئون) [الصافات:٦٦] و(ليواطئوا) [التوبة:٣٧] و(ليطفئوا) [الصف:٨] بأنَّ الهمزة حذفت للتخفيف، إذ أبدلت ياءً، فاستثقلت عليها الضمة، فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الياء وضم ما قبلها لمجانسة الواو[٢].

وهذ التوجيه يحتاج إلى فضل نظر، فإن المتأمل لو سلَّم بوصف الأقدمين لأصوات المد بأنها ساكنة، وأخذ بهذا التحليل يجريه على لسانه بالترتيب المزعوم لوجد أنَّ النطق بحذف ضمة الياء المبدلة لتصير ياء مدية تليها واو مدية متعذر لا يسوغ للسان أن ينطق به "بيد أن هذا كله حديث نظري، فلا يمكن أن يتجاور مَدّان، لأن قوانين التركيب المقطعي في اللغة العربية تمنعه، وهو مستحيل تماماً، ولو شئنا أن نقرّبه في النطق لنطقنا ما يشبه الواو أو الياء بَيْنَ المدّين"[٣].

والظاهر أنَّ هذا التعليل هو عين ما ذكره بعض اللغويين في جمع المنقوص، نحو (قاضون)، أصلها (قاضيون)، واستثقلت ضمة الياء فحذفت ثم التقى ساكنان، هما الياء والواو، فحذفت الياء، وضم ما قبلها لمناسبة الواو، ورأى ابن جني أنَّ الضمة المستثقلة على الياء لم تحذف بل نقلت إلى ما قبل الياء بعد أن سلبت حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين[٤]، ورأى الرضي الأستراباذي أن الضمة المستثقلة على الياء حذفت قبل جمع نحو (قاضي) جمع السلامة أو إسناد نحو (يقضي)

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٣٥/٢).

٢) انظر: المصدر نفسه (٨٣٧/٢-٨٣٨)، (١٤٥٦/٤).

٣) انظر: عبابنة (٢٠٠٤) جعفر نايف، **التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد: (٦٦)، ص: (٧٣).

٤) انظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص (٧٢٣-٧٢٥)، وانظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أبو الفتح، عثمان ابن جني، **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**، (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)، دار إحياء التراث القديم، القاهرة: ١٩٥٤م، ص: (٥٥)، وانظر: عبابنة (٢٠٠٤)، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ص (٧٢).

لواو الجماعة ثم لما اتصل الاسم أو الفعل بالواو التقى ساكنان، فحذفت الياء، وضم ما قبلها لمناسبة الواو[١].

ويمكن تفسير قراءة حذف الهمزة من نحو (الصابئون) [المائدة:٦٩] و(ليطفئوا) [الصف:٨] بما ذهب إليه ابن جني والرضي؛ لأن هذه الهمزة تبدل ياءً ثم يجري عليها ما زُعم أنه جرى في جمع (قاضي) جمع السلامة أو إسناد نحو (يقضي) لواو الجمع[٢].

لكن يرد على هذه الأقوال كلها وصف أصوات المد بأنها ساكنة، وهذا ما لا يرتضيه التحليل الصوتي الحديث، "وثمة مأخذ آخر على كلام الصرفيين في هذه المسألة، وهو أنهم يتحدثون هنا عن اجتلاب حركة قبل الواو أو الياء المدتين لا وجود لها كذلك، زد على ذلك أنَّ ابن جني يجيز لنفسه نقل الحركة إلى متحرك قبلها، والنقل دائماً يكون إلى الساكن لا المتحرك"[٣].

وقد بين الباحث في موضع سابق[٤] أنَّ القدماء أدركوا طبيعة صوت المد الذائب وأنه يختلف عن الأصوات الصامتة الجامدة، وأحال الباحث إلى مرجع كاف في استقراء ما يدل على ذلك أوضح دلالة، كما ذهب الباحث إلى أنَّ وصف الصوائت الذوائب بالسكون إنما كان من القدماء ليطَّرد لهم التحليل، وتجري الأبواب على وتيرة واحدة، ويتيسر الأمر على المتعلمين بما يرونه من ثبات الأوزان في الصحيح والمعتل، وجريان الاشتقاق على سَنَنه، ولأنَّ صوت المد يقوم مقام الصوت الساكن في التحليل العروضي الذي يخرجه عن اتساق الوزن أدنى كسر، ولا جرم أن تعوزهم الدقة في تحليل بعض ما وقع من تغيرات صوتية في أصوات العلة.

والخلاصة أن نحو (صابئون) [المائدة:٦٩] أبدلت همزتها ياء على القاعدة، فصارت: (صابيون) (صا/بِ/يو/نَ) فاستثقلت الياء فحذفت كما حذفت في نحو (قاضون)، فصارت: (صابِوْن)، ثم

---

١) انظر: عبابنة (٢٠٠٤)، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم (٧٩-٨٠).

٢) انظر: الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) شرح شافية ابن الحاجب (٢٢٦/٢) و(١٨٥/٣)، وانظر: عبابنة (٢٠٠٤)، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ص (٧٢).

٣) انظر: عبابنة (٢٠٠٤)، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ص: (٧٣).

٤) انظر: فصل حذف الصوامت، ص:٥٧، و وابن الطحان السماتي (٥٦١)، **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**، ص: (١٣٥-١٤٥) والحمد (١٩٧٩) غانم قدوري، **المصوتات عند علماء العربية**، مجلة كلية الشريعة، بغداد، ففيه تفصيل للتفريق بين الصوامت والصوائت عند علماء العربية القدماء.

حذفت كسرة الباء لئلا تبدل الواو ياءً مدية فتلتبس بالمنصوب والمجرور، لأن قياس الواو شبه الصامتة إذا وقعت بعد كسر أن تقلب ياءً مديّة، فصارت: (صابون)، أي أن الذي لا يسلم للقدماء هو حذف ضمة الياء أو نقلها، وما يترتب عليه من التقاء صوتي المد اللذين وُصفا بالسكون، وحذف الياء كراهة التقاء الساكنين.

وسبب استثقال الياء كونها محركة بضمة طويلة، ومسبوقة بكسرة، فالمتكلم ينتقل من كسرة إلى شبه كسرة طويلة إلى ضمة طويلة، والياء الصامتة في الوسط أو شبه الكسرة الطويلة يتوقعها المتكلم ياء مدية بعد أن ينطق بالكسرة القصيرة يظن أنه سيطولها، فيفاجأ بحجز الهواء الممتد مع الكسرة القصيرة ثم ينتقل إلى الضمة الطويلة كأنه ينتقل من الكسر بعد الكسر إلى الضم، وهذا فيه ما فيه من المشقة، وتبقى هذه الياء شبه الصامتة تميل نحو الواو لتبدل منها فتعيقها الكسرة قبلها، ولا يتأتى التخفيف إلا بحذفها، وقد ورد استثقال الانتقال من الكسر إلى الضم في غير مثال، من ذلك أنَّ العربية أهملت من أوزان الاسم الثلاثيّ (فِعُل).

ومن ذلك حذف أبي جعفر للهمزة المضمومة بعد فتح، وبعدها واو، نحو: (يطئون: يطَؤن) [التوبة:١٢٠] و(أن تطئوهم: تطَؤهم) [الفتح:٢٥]، وقد وجه القسطلاني قراءة أبي جعفر بأن الهمزة أبدلت ألفًا على غير قياس، فلما أسند الفعل للواو التقى ساكنان، وهما الألف والواو، فحذفت الألف تخلصًا من التقاء الساكنين[١]، ووجهت هذه القراءة أيضًا بأن الهمزة أبدلت ألفًا ثم عوملت معاملة الألف الأصلية فحذفت للجزم، وهذا التوجيه الأخير يجري على (لم تطئوها) [الأحزاب:٢٧] دون (أن تطئوهم) [الفتح:٢٥] و(يطئون) [التوبة:١٢٠] لأنهما غير مجزومين، ونقل القسطلاني عن السمين الحلبي أن التوجيه الأول أرجح؛ لأنه ينبغي أن يعتد بأصل الألف، لأنها مبدلة، فينبغي ألا تحذف[٢].

ومقتضى مذهب المحدثين أنَّ الألف لم تحذف لالتقاء الساكنين، أو للجزم على التوجيه الآخر، وإنَّما قُصِّرت بدليل فتحة الطاء الباقية.

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات (٨٣٨/٢) و(٣٣٥٩/٨).

٢) انظر: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، الدر المصون، (١١٥/٩)، والقسطلاني، لطائف الإشارات (٨٣٨/٢).

ومن الهمزة المتحركة الهمزة المفتوحة بعد فتح، كالهمزة الثانية في (أرأيتكم) وأشباهها[١] في جميع مواضعها، فقد قرأها قالون وأبو جعفر وورش من طريق الأصبهاني بتسهيلها بين بين، وقد اختلف عن ورش من طريق الأزرق، فبعضهم سهلها عنه بين بين كقالون، وبعضهم أبدلها ألفًا خالصة بإشباع مدها، لأنَّ بعدها ساكنًا[٢].

والنحاة فيما قال السمين الحلبي يضعفون قراءة الإبدال، لما تؤدي إليه من الجمع بين الساكنين[٣]، ويرى المحدثون أن هذا ليس جمعًا بين ساكنين، بل إن ثقل هذه القراءة آت من كراهة العربية لوقوع المقطع الطويل المغلق في وسط (أرايت) بإبدال الهمزة ألفًا والساكن بعد صوت المد ليس مدغمًا في مثله، نحو (الضالّين)، لكن ثبتت هذه القراءة الصحيحة، وصح بها وقوع هذا المقطع في درج الكلام دون أن يكون الساكن بعد المد مدغمًا في مثله، وإشباع صوت المدّ يؤدي إلى التمكن من الانتقال للساكن بعده، ونص أبو عبيد القاسم بن سلام على أن الهمزة حذفت والألف ليست بدلاً منها[٤]، ويمكن بناءعلى قوله ألا تكون الألف بدلا من الهمزة بل إطالة لفتحة الراء، لكن لو كانت تطويلا للفتحة لما مدت مدا مشبعًا بمقدار ست حركات، ولكانت أقصر بمقدار فتحتين فقط، ولعل هذا ما عناه مكي بن أبي طالب بقوله: "وأبدل ورش الهمزة ألفا؛ لأن الرواية عنه أنه يمد الثانية، والمد لا يتمكن إلا مع البدل، وحسن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن أن الأول حرف مد ولين، فالمد الذي يحدث مع السكون مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن"[٥].

وقد ذكر القسطلاني أنه إذا وَقَف على (أرأيت) من يبدل الهمزة ألفًا فإنه لا يبدلها بل يسهلها بين بين؛ لأن الإبدال يؤدي إلى اجتماع ثلاثة حروف ساكنة[٦]، هي الألف والياء والتاء، وهذا إن كان

---

١) من (رأى) الماضي المسبوق بهمزة الاستفهام المتصل بتاء الخطاب: (أرأيت) أو والمخاطبين (أرأيتم) لحقته كاف الخطاب نحو: (أرأيتك) و(أرأيتكم) أو لا.

٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٠٣٢/٥-٢٠٣٦)، وانظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) (٣٠٥/١) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (٢٥٠) والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٤٦٧/١).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات ، (٢٠٣٣/٥) والسمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، الدر المصون، (٦١٥/٤).

٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٠٣٣/٥).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٢٠٣٤/٥)، و مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، أبو محمد القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، الطبعة الخامسة، (تحقيق الدكتور محي الدين رمضان)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، (٤٣١/١).

٦) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٣٩/٢).

القسطلاني يرويه فإنه ينبغي أن يُقبل، لأنها قراءة مروية ثابتة، لكن إن كان القسطلاني يقول به قياسًا فالألف ليست مديّة، وهذا المقطع المزدوج الإغلاق يسوغ وقوعه في الوقف على مثل (ضالّ) و(جانّ) و(فارّ) لكن لعله يريد أن عدم كون الساكن مدغمًا في مثله بعد المد يخرجه عن المعهود في كلام العرب، فإن (أرايت) بالإبدال عند الوقف تتكون من مقطعين: (أَ/ رايْتْ) وهذا المقطع الأخير ليس من كلام العرب.

وقد قرأ الكسائي هذه الكلمة بحذف الهمزة، وزعم الفراء أن هذه لغة أكثر العرب[١]، وقد نقل القسطلاني عن السمين الحلبي توجيه قراءة الكسائي بثلاثة أوجه[٢]، الأول استثقال الجمع بين الهمزتين، وكانت الثانية أولى بالحذف لأن الأولى دالة على الاستفهام، ومنع الجعبري هذا الوجه، وقرر أن سبب حذف الهمزة الثانية إجراء الماضي والمضارع على سنن واحد، كما حذفت في (أرى) و(يرى) و(ترى)، والباحث يؤيد ما ذهب إليه الجعبري في الاعتراض على التوجيه الأول الذي ذكره السمين الحلبي، لأنه لو كان مقيسًا لجاز أن يقال في نحو (أسألت) و(أقرأت): (أسَلْتَ) و(أقرْتَ) وهذا غير مروي ولا محفوظ.

والوجه الثاني أن تكون الهمزة الثانية أبدلت ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين، والوجه الثالث: أن تكون أبدلت ياءً ثم حذفت أيضًا لالتقاء الساكنين، ولو كان هذان الوجهان صحيحين لاطرد هذا الحذف في نحو (أسألت) و(أقرأت)، عدا ما فيهما من التقاء الساكنين اللذين أولها صوت مد، ويأبى المحدثون كما تقدم أن توصف أصوات المد بالسكون، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين[٣].

وقرأ بعضهم عن البزي (ييئس) [يوسف:٨٧، الرعد:٣١] بإبدال الهمزة ألفًا، ووجه القسطلاني هذا الإبدال بكون الهمزة ساكنة بعد فتح كهمزة (رأس) و(كأس) مع أنه ليس من أصول البزي قلب الهمزة الساكنة صوت علة[٤]، وهذا مما خالف فيه القراء أصولهم، وهو حري ببحث مفصل مستقلّ.

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٠٣٤/٥).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٢٠٣٥/٥-٢٠٣٦)، وانظر: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، الدر المصون، (٦١٧/٤).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٠٣٦/٥)، (٢٣٨٤/٦–٢٣٨٧، ٢٤٤٣، ٢٧١٤)، (٢٨٤٧/٧، ٣١٠١، ٣١٣٩، ٣٢٣٥)، (٣٤٣٢/٨، ٣٥٧٦، ٣٧٢٥، ٣٧٣٦، ٣٨٤٠، ٣٩١٩)، (٤٠١١/٩، ٤٠١٢، ٤٠٦٢، ٤٣٥١، ٤٤٠٨).

٤) انظر: المصدر نفسه (٨٥١/٢-٨٥٢).

وقرأ حفص ووافقه الشنبوذي (هزؤا) في جميع مواضعها و(كفؤا) [الإخلاص:٤] وقفًا ووصلاً بإبدال الهمزة واوًا للتخفيف إذ استثقل الهمزة بعد الضمتين[١]، ولا يرد على هذا الإبدال ما أورده الباحث على الواو المدية لأنَّ الواو هنا لينة.

ويحتمل أن تكون الياء الثانية في كلمة (النبي) وجمعها (النبيين) والواو في المصدر (النبوة) في جميع المواضع مبدلة من الهمزة التي جاءت على الأصل الذي قرأ به نافع (النبيء) و(النبيئين) و(النبوءة)، ووجه هذا الإبدال كما ذكر القسطلاني "للتخفيف" وتحتمل أن تكون من أصل آخر غير الأصل الذي اشتقت منه النبوءة، وهو: نبا ينبو، من الارتفاع، كأنَّ النبي "مرتفع بالحق عن الخلق"، والنبوءة من النبأ[٢].

وقد عدل قالون عن أصل نافع في همز (النبوءة) وما اشتق منها في موضعين في الوصل دون الوقف في سورة الأحزاب [٥٠،٥٣] "لأنه إذا همز على أصله اجتمع همزتان مكسورتان منفصلتان، ومذهبه تخفيف الأولى، فعدل عن التسهيل إلى البدل بعد الياء توصلا إلى الإدغام مبالغة في التخفيف، ووجه تخصيص الوصل: أن فيه اجتمع الهمزتان، وهو سبب التخفيف، وإذا وقف عاد إلى أصله، وهو الهمز"[٣].

ومما وجه به القسطلاني قراءة أبي جعفر حذف الهمزة المضمومة من (ترجئُ) مناسبةُ الفعل (تئوي) [٤] في الآية نفسها: "ترجي من تشاء منهن وتووي إليك من تشاء" [الأحزاب: ٥١] إذ قرأه بحذف الهمزة أيضًا والتعويض عنها بزيادة حركة من جنس الحركة السابقة، وهي الضمة، فتتولد واو مدية، وقد ذهب القسطلاني وغيره إلى أنَّ الهمزة في مثل هذا أبدلت واوًا.

وقرأ بعضهم (اللائي) [الأحزاب:٤، المجادلة:٢، الطلاق:٤] بهمزة مكسورة مسهلة بين بين في الوصل، ويبدلونها في الوقف ياء ساكنة، ووجه هذا الإبدال على ما نقله القسطلاني بصيغة الفعل المبني للمفعول (قيل) الدال على ضعفه عنده= تعذر الوقف على الهمزة المسهلة، ولذلك أتبعه بنقل

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٤٥٧/٤-١٤٥٨) و(٣١٠١/٧) و(٤٤٣٥/٩).

٢) انظر: المصدر نفسه، (١٤٥٥/٤-١٤٥٦) و(٣٣٤٦،٣٥١٠/٨، ٣٥٨٩).

٣) المصدر نفسه، (١٤٥٥/٤-١٤٥٦).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٢٣٣١/٥-٢٣٣٢).

عن الجعبري يذهب فيه إلى أنَّ وجه هذا الإبدال زيادة التخفيف الذي يقتضيه الوقف لا أنَّ التسهيل متعذر معه[١].

وقرأ الحسن الهمزة المكسورة في (سُئلوا الفتنة) [الأحزاب:١٤] بإبدالها واوًا مدية، وقد وجّه القسطلّاني هذه القراءة بإسكان الهمزة تخفيفًا على نحو ما يقال في مثل (ضُرِب): (ضُرْب) بإسكان الراء، فسكنت الهمزة بعد ضم فأبدلت واوًا[٢]، والباحث يوافق هذا التعليل في جزئه الأول، وهو إسكان الهمزة تخفيفًا لكن يرى أنَّ الهمزة حذفت بعد ذلك لثقلها ساكنة بعد ضم، فحذفت، وعوض عنها بضمة أخرى، فاجتمعت ضمتان، فطولت الضمة القصيرة فصارت واوًا.

٣ – الهمزة التي تنقل حركتها إلى الساكن قبلها:

تحذف الهمزة وتنقل حركتها إلى الصامت الساكن قبلها في لغة بعض العرب، وفي النقل لغة أخرى أدنى في الفصاحة من السابق ذكرها، وهي نقل حركة الهمزة، وإبدالها صوت مد، فيقال على اللغة الأولى في (المرأة): (المَرَة)، وعلى اللغة الأخرى: (المَراة)، وقد روي هذا النقل عن ورش بالاتفاق، وعن أبي جعفر من رواية العمري[٣]، ووجهُ قراءة النقل على ما ذكره القسطلاني: "قصد التخفيف، ولم يسهل لكون السابق غير حرف مد، ولم يحذف رأسا لعدم الدلالة واجتماع الساكن غالبًا، فتوصل لحذفها بنقل حركتها إلى ما قبلها فسكنت وتحرك ما قبلها، ثم حذفها مخففة لدلالة حركتها عليها وأمن التقاء الساكنين"[٤]، وشرط هذا النقل ألا تسبق الهمزة بصائت طويل، بل ينبغي أن تسبق بساكن كما هو واضح[٥]، وأكثر النقل إنما يكون من الهمز في أول الكلمة إلى الساكن قبلها في الكلمة التي تسبقها، وأما إذا كانت الهمزة والساكن قبلها في كلمة واحدة فقد ورد النقل في كلمات مخصوصة، وهي: (القرآن) حيث وقع، و(ردءًا) [القصص:٣٤] و(اسأل) حيث وقع

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٣٤٨/٨).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٣٣٥٥/٨).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٨٥٨/٢).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٨٥٩/٢).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٨٦٠/٢).

فعل أمر مسبوقًا بواو أو فاء، و(ملء)[آل عمران:٩١] [١]، وفيما يلي تحليل ما وجهه القسطلاني صوتيًّا من ذلك كله.

من ذلك نقل أبي جعفر - على أصله - فتحة الهمزة في (ردْءًا) [القصص:٣٤] إلى الدال قبلها، لكنه حذف التنوين وصلاً ووقفًا، وقرأها بالألف في الحالين؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، وقيل: ليس فيها نقل[٢].

وقد اختلف عن ورش في نقل حركة الهمزة في (كتابيه إني ظننت...) [الحاقة:١٩-٢٠] فجمهور الرواة عنه على عدم النقل، لأن الهاء للسكت، والأصل فيها ألا تثبت إلا في الوقف، وثبوتها في الوصل على خلاف الأصل ونية الانقطاع عما بعدها، وروى بعضهم عنه النقل، لمناسبة مذهبه في غيرها من الهمزات أو كما قال القسطلاني: "طردًا للباب"[٣].

وقد جرى ورش على أصله في النقل في كلمة (آلآن) في موضعيها من سورة يونس [٥١،٩١]، وتابعه على ذلك قالون وابن وردان وابن محيصن من "المفردة" لما في هذين الموضعين من سورة يونس من زيادة الثقل لاجتماع ثلاث همزات[٤]، وقد اختلف عن ابن وردان في هذه الكلمة في غير سورة يونس، فبعضهم روى عنه النقل، لثقلها بالهمزتين؛ لأنها في غير يونس ليست مسبوقة بهمزة الاستفهام[٥].

ووافق رويس ورشًا في نقل الهمزة في (منِ اسْتبرق) في موضع سورة الرحمن [٥٤] لاجتماع كسرتين، هما كسرة النون وكسرة الهمزة، مع ثقل الهمزة، فنقلت حركة الهمزة وحذفت تخفيفًا[٦].

ويجوز نقل الهمزة إلى الساكن قبلها إن كان لام تعريف، نحو: (الأمر)، لكن اختلف في الابتداء بها، فبعضهم ابتدأ بحذف الهمزة: (لَمْر) تبعًا لمذهب سيبويه أن اللام وحدها هي حرف التعريف، وإنما جيء بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكنة، فلما تحركت اللام زال موجب الإتيان بالهمزة، ويجوز على مذهب سيبويه الإتيان بالهمزة أيضًا وبعدها اللام محركة: (الَمر)؛ لأن

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٦٩/٢).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٨٦٩/٢) و(٣٢٣٠/٧).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٨٦١/٢).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٨٦١/٢ - ٨٦٢).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٨٦٢/٢).

٦) انظر: المصدر نفسه، (٨٦٢/٢).

حركة اللام عارضة لا أصلية، أما على مذهب الخليل الذي يرى أن حرف التعريف هو مجموع الألف واللام لا اللام وحدها فلا يجوز الابتداء إلا بالوجه الثاني المذكور آنفًا، وهو الإتيان بالهمزة مع تحريك اللام، نحو: (الَمر)[١].

ونقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها في كلمة (الأولى) في (عادًا الأولى) [النجم:٥٠] على لغة من همزها: (الأُؤلى) قالون وأبو جعفر من طريق هبة الله أو من طريق ابن وردان، فقرئت: (لـُؤلى) بإسقاط همزة الوصل لزوال موجبها والاعتداد بحركة اللام العارضة، وإدغام نون التنوين الذي قبلها فيها، مع أن النقل ليس من أصل قالون وأبي جعفر من هذين الطريقين، ووجه ذلك كما ذكر القسطلاني: "لأجل التخفيف بالإدغام، ولما نقلت الحركة اعتد بها؛ إذ لا يمكن الإدغام في ساكن، ولا ما هو في حكمه"[٢]، وهذه الهمزة الثانية في (الأولى) إما أن تكون أصلية، لأن جذرها (وأل) في رأي الكوفيين، وإما أن تكون مبدلة من واو على جذرها عند البصريين (أول)، وضمة اللام الأولى في (لُؤلى) عارضة، لأنها حركة الهمزة المنقولة، لكنَّ قالونـًا وأبا جعفر من الطريقين المذكورين اعتدَّا بها، وعاملاها معاملة الأصلية، وعند الابتداء بهذه الكلمة إمَّا أن تثبت همزة الوصل في لام التعريف، وإن تحركت اللام، لأن حركتها عارضة، وإما أن تحذف، اعتدادًا بحركة اللام[٣].

وجرى ورش على أصله في النقل في هذه الكلمة لكنّه لم يهمز الواو (لـُولى) وأدغم نون التنوين فيها: (عادًا لُّولى)، فاعتدَّ بضمة اللام وعاملها معاملة الأصلية لا العارضة، مع أنه يعامل هذه الحركة معاملة الحركة العارضة فيحذف همزة الوصل في نحو: (سيرتها الأولى) [طه: ٢١] فيقرأها (لُولى) لا (اللولى)، وفي نحو (ويتجنبها الأشقى) [الأعلى: ١١] فيقرأها (لَشقى) لا (اللشقى) "ولو اعتد بالحركة لم يحذفها"[٤]، ووجه مخالفته لأصله في الاعتداد بالحركة في هذا الموضع

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات ، (٢/٨٦٠-٨٦١).

٢) المصدر نفسه، (٢/٨٦٣).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٢/٨٦٣ - ٨٦٥).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٢/٨٦٦).

التخفيف بالإدغام على ما قاله القسطلاني[١]، وقد ثبتت اللغتان عن العرب، نحو: الحَمْر ولَحْمَر، بإثبات همزة لام التعريف وحذفها عند نقل حركة الكلمة التي تبدأ بالهمزة إليها[٢].

وقرأ المطوعي عن الأعمش (مذءومًا) [الأعراف:١٨] بحذف الهمزة: (مَذومًا) في الوصل والوقف، والأشهر في توجيه هذه القراءة أنَّ حركة الهمزة نقلت إلى الذال الساكنة قبلها ثم حذفت تخفيفًا على ما وجهه القسطلاني نقلاً عن السمين الحلبي[٣].

وقرأ المطوعيُّ أيضًا (الموءودة) [التكوير٨]: (المَوْدة)، على وزن (المَوْزة)، "حذفت الهمزة اعتباطًا فالتقى ساكنان، فحذف ثانيهما، ووزنها (مَفلة) لأن الهمزة عين الكلمة، وقد حذفت"[٤] لكن لم يرتض مكي بن أبي طالب هذا التوجيه فيما نقله عنه القسطلاني، ورأى أنَّ هذا التخفيف إنما كان بنقل حركة همزة (الموءودة) إلى الواو اللينة الساكنة قبلها وحذفت، فصارت (المَوُودة) فاستثقلت الضمة على الواو الأولى شبه الصامتة، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الثانية، فصارت (المَوْدة) [٥]. وهذا التوجيه المذكور عن مكي يحتاج إلى فضل نظر؛ فإنَّ هذه المنزلة الوسطى في التخفيف، وهي (المؤودة) جعل فيها الواو المدية مسبوقة بضمة، وهذا قد يجوز مع زيادة مد الواو، وقد يدخل حينئذ في مد البدل اعتدادًا بالهمزة المحذوفة، والأولى أن يقال بحذف الهمزة مع حركتها رأسًا، وهو الذي الوجه الذي ذكره القسطلاني، لكن قد يجوز أن يكون توجيه مكي مفترضًا لهذه المنزلة الوسطى في التحليل وإن لم تجز أو صعبت في النطق.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بخلاف رُوِيَ عنه ويعقوب (أرنا) و(أرني) في جميع مواضعهما بإسكان الراء، ونقل القسطلاني عن الجعبري أنَّ وجه هذه القراءة تخفيف ثقل الكسرة على الراء[٦]، وقد نقل عن أبي حيان رده على من أنكر هذه القراءة بحجة أنَّ أصل الكلمة (أرئنا) و(أرئني) بهمزة مكسورة نقلت حركتها إلى الراء الساكنة قبلها، وأنَّ هذه الكسرة لا يجوز حذفها

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٦٦/٢).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٨٦٧/٢).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٢١٦١/٥-٢١٦٢) و السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، الدر المصون، (٢٧٢/٥).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٤٢٣٦/٩).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٤٢٣٦/٩-٤٢٣٧)، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، (١١٦/١) والتبصرة في القراءات السبع، (١٠٠-١٠١).

٦) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٥١٩/٤).

لدلالتها على الأصل المحذوف، ويتلخص رد أبي حيان بقوله: "وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ هذا أصل مرفوض، وقد صارت الحركة كأنها حركة للراء"[١] وواضح في رأي الباحث أنَ قوله: "لأن هذا أصل مرفوض" يعني به أنَّ العرب لم تنطق به ولا يعني بذلك أنَّ (أرئنا) هو أصل الكلمة في التحليل[٢].

وقد نقل أبو حيان عن أبي علي الفارسي أنَّ حذف هذه الحركة المنقولة وقع في مثل (لكنَّا) لأن أصلها (لكنْ أنا) نقلوا حركة الهمزة إلى نون (لكن) ثم حذفت للإدغام[٣]، وأنَّ إسكان الراء في (أرنا) وارد عن العرب بالنص، وأنَّها قراءة متواترة ينبغي ألا تنكر ولا تُرَدّ[٤].

وقرأ ابن كثير وابن محيصن كلمة (القرءان) في جميع مواضعها من التنزيل في الوصل والوقف (القرَان) بقاف مضمومة تليها راء محركة بالفتحة الطويلة دون همز، وكذلك وقف حمزة، والأعمش بخلاف عنه، ووجهت هذه القراءة بثلاثة أوجه؛ أولهما أنَّها ليست مشتقة من (قرأ) بل من (قرن) أو (قري)، وثالثهما أنَّها من (قرأ) لكن نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها، وقد أكَّد القسطلّاني أنَّ هذا الوجه الأخير هو الأظهر[٥]، لكن مع الإشارة لما سبق فإنَّ فتحة الراء القصيرة تلتقي الفتحة الطويلة، وهي الألف، ولم ترو الزيادة على مقدار المد الطبيعي في هذه الكلمة وأمثالها لمن لا يمد البدل، ولذلك يختار الباحث أن تكون الهمزة حذفت رأسًا، أو أنَّ الفتحة نقلت ثم حذفت مع الهمزة.

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٥١٩/٤-١٥٢٠) و أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، البحر المحيط (٣٩١/١).

٢) انظر أيضًا في نقل حركة الهمزة إلى الراء قبلها في الفعل نفسه: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٣٨١/٩).

٣) وحذفت الهمزة من (لكن أنا) على غير قياس، انظر: المصدر نفسه، (٢٧٦٤/٦-٢٧٦٥)،

٤) انظر: المصدر نفسه، (٨٦٦/٢).

٥) انظر: المصدر نفسه، (١٥٥٣/٤)، (٢٢٣٤،٢٣٣٧/٥)، (٢٧٢٠،٢٧٧٣،٢٦٦٨/٢٣٨٣/٦)،(٢٨٦٤/٧، ٣١٠٠،٣١٦٦)،(٣٤٠٨/٨،٣٤٥٣،٣٥٣٠،٣٦٢٨،٣٦٨٠،٣٧٤٨،٣٧٦٨،٣٨٩٢)،(٣٩٧٤/٩،٤١٣٨،٤٢٦٥) وابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) (١٢٥)، والشيرازي (٦٣٥ هـ) (٣١٦/١).

ومن (آتيتم إحداهنَّ) [النساء:٢٠] نقل ابن محيصن حركة الهمزة من (إحداهنّ) إلى الميم الساكنة في (آتيتم) وحَذَفها، ووجَّه القسطلاني هذا النقل والحذف بالتخفيف[١].

وقرأ ابن كثير والكسائي وخلف وابن محيصن (واسئلوا): (وسَلوا) إذا سبقت بواو أو فاء في جميع مواضعها من التنزيل بنقل حركة الهمزة إلى السين ثم حذف الهمزة، وحذف همزة الوصل لزوال موجبها، وهو الابتداء بالساكن؛ لأن السين تحركت بحركة الهمزة، ووجه هذه القراءة كما ذكر القسطلاني "التخفيف وكثرة الاستعمال"[٢].

ونقل القسطلاني عن أبي البقاء أنَّه علل قراءة ورش في الوصل وحمزة في الوقف والأعمش بخلاف عنه نقل حركة الهمزة إلى الدال الساكنة قبلها ثم حذف الهمزة في (قد أفلح) [المؤمنون:١] بأنَّ "الهمزة بعد حذف حركتها صيرت ألفًا، ثم حذفت لسكونها وسكون الدال قبلها في الأصل، ولا يعتد بحركة الدال؛ لأنها عارضة"[٣] ثم نقل أنَّ السمين الحلبي تعقبه من وجهين " أحدهما: أن اللغة اللغة الفصيحة في النقل حذف الهمزة من الأصل، فيقولون: المرة والكمة في المرأة والكمأة، واللغة الضعيفة فيه إبقاؤها وتدبيرها بحركة ما قبلها، فيقولون: المراة والكماة بمدة بدل الهمزة كراس وفاس فيمن خففهما، فقوله: "صيرت ألفا" ارتكاب لأضعف اللغتين، الثاني: أنه وإن سلم أنها صيرت ألفا، فلا نسلم أن حذفها لسكونها وسكون الدال في الأصل، بل حذفها لساكن محقق في اللفظ، وهو الفاء من (أفلح) ومتى وجد سبب ظاهر أحيل الحكم عليه دون السبب المقدر"[٤] ويرى الباحث أنَّ الهمزة لم تحذف لأجل سكون الفاء في (أفلح) لأنها نقلت وحركتها وحذفت وبعدها متحرك في مثل (فسلوا) تخفيف (فاسألوا)، وهذا الحذف مبناه على التخفيف لا التقاء الساكنين على التسليم بأنَّ الألف المدية ساكنة كما رأى علماؤنا الأقدمون.

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٨٤٩/٥).

٢) انظر: المصدر نفسه، (١٨٥٦/٥)، (٢٤٠٣/٦)، (٢٩٢١/٧، ٢٩٢٧، ٣٠٣٠، ٣١٠٣، (٣٣٧١/٨، ٣٦٨٣)، (٣٩٨٤/٩).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٣٠٠٣/٧) والعكبري (٦١٦ هـ) أبو البقاء، محب الدين، عبد الله بن الحسين الحنبلي، **التبيان في إعراب القرآن**، (تحقيق علي محمد البجّاوي)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، (٩٥٠/٢).

٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٠٠٣/٧) والسمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، الدر المصون، (٣١٣/٨).

٤ – السكت على الساكن قبل الهمزة:

من ضروب الاستعانة على التمكن من نطق الهمزة المحققة السكت بعيد نطق الصامت الساكن قبلها، وقد يقع بعيد النطق بصوت المد، وهو "قطع الصوت آخر الكلمة بلا تنفس آنًا"[١] وقد تكون الهمزة منفصلة عن الساكن قبلها بأن تكون أول كلمة، والساكن آخر كلمة قبلها، نحو : (من ءامن) [البقرة:٦٢] و(حدثٌ ألم) [الضحى:١١، الشرح:١]، ونحوه مما اتصل خطًّا، مثل (الأرض) و(الإيمان) حيث وقعا من التنزيل، أو متصلا في كلمة واحدة، نحو(مسئولا) [الإسراء:٣٤] و(المرء) [البقرة:١٠٢] ، وأكثر القرّاء اعتناءً بالسكت حمزة[٢].

وقد فصل القسطلاني مواضع السكت عن حمزة، واختلاف الطرق عنه فيها، ولم ير الباحث فيها تعليلاً صوتيًّا غير الذي تقدم من الاستعانة به على التمكن من النطق بالهمزة المحققة، وقد قرّر الداني أن المد قبل الهمز يجزئ عن السكت؛ لأنه ضرب آخر من ضروب التمكن من نطق الهمزة المحققة، وحمزة اشتهر بإشباع المدود، فجرى على تخفيف نطق الهمزة بتغيير ليس فيها إما بالسكت أو بإشباع المد، وتخفيف الهمزة ينسخ السكت، ولذلك لم يجتمعا[٣]، فالمواضع التي فصلها القسطلاني في اختلاف الطرق عن حمزة في السكت، لا يجتمع فيها السكت مع التخفيف، ومن هذه المواضع: لام التعريف المتبوعة بهمزة، نحو (الأرض)، وكلمة (شيء) فقد روى بعضهم مد الياء اللينة شبه الصامتة عنه، وبعضهم روى السكت عليها، ولا يجتمعان لأن كلا منهما يقوم مقام الآخر مع أنه ورد عنه اجتماع السكت مع المد المنفصل في نحو (بما أنزل) [البقرة:٤] من بعض الطرق، قال القسطلاني: " واختار في النشر السكت عن حمزة في غير حروف المد للنص الوارد عنه أن المد يجزئ عن السكت، واستحسنه الداني لأن زيادة التمكين لحروف المد مع الهمز إنما هو بيان لها لخفائها وبعد مخرجها فتقوى به على النطق بها محققة، وكذا السكت على الساكن قبلها، إنما هو بيان لها أيضا، فإذا بينت بزيادة التمكين لحرف المد قبلها لم يحتج أن تبين بالسكت عليه، وكفى المد من ذلك وأغنى عنه"[٤].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٧١/٢).

٢) انظر الطرق التي اختلفت عن حمزة في مواضع السكت في: المصدر نفسه، (٨٧٢/٢ - ٨٧٦).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٨٧٧/٢).

٤) المصدر نفسه، (٨٧٦/٢).

وقد يقع السكت قبيل أصوات غير الهمزة في بعض القراءات في فواتح السور من الحروف المقطعة، وفي كلمات محفوظة أربعة، هي: (عِوجًا) [الكهف:١] و(مرقدنا) [يس:٥٢] و(من راق) [القيامة:٢٧] و(بل ران) [المطففين:١٤][١].

ثانيًا: الهمزتان المجتمعتان:

رُتِّبت مباحث الهمزتين المجتمعتين وأحكامهما عند القراء بناء على كونهما في كلمة واحدة أو في كلمتين، وبناء على حركتي الهمزتين، وكون الأولى للاستفهام أم لا، وكون الثانية ساكنة أم متحركة، أو همزة وصل أم همزة قطع، وبناءً على سكون ما بعد الهمزتين أو حركته، وذُكر في كل قسم وجوه اختلاف القراء فيه، وليس الباحث ملزمًا بذكر ذلك كله، وإنما هو ملزم بذكر ما وجهه القسطلاني صوتيًّا من ذلك والتعقيب عليه وتحليله فيما يأتي.

١ - الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة:

ومن ضروب الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة همزة الاستفهام التي تليها همزة قطع مفتوحة، وتنقسم إلى قسمين، متفق على قراءته بالاستفهام ومختلف فيه، والمتفق على قراءته بالاستفهام قد يلي الهمزتين فيه صامت ساكن أو صوت مدّ أو صامت متحرك.

أمَّا الذي يلي فيه الهمزتين ساكنٌ صحيح فقد وقع في عشر كلمات في ثمانية عشر موضعًا من القرآن، نحو(أأقررتم) [آل عمران:٨١] و(أأنتم) [البقرة:١٤٠، الفرقان:١٧][٢]، والذين لم يحققوا الهمزتين أجروا فيهما ضروبًا من التخفيف؛ فمنهم من قرأ "بتسهيل الثانية منهما بين الهمزة والألف لقصد الخفة مع إدخال ألف بينهما"[٣] ومنهم من قرأها بالتسهيل كذلك لكن من غير ألف بينهما، ومنهم من قرأ بإبدال الهمزة الثانية ألفًا خالصة "مبالغة في التخفيف إذ في التسهيل قسط

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢/٨٨١-٨٨٢).

٢) انظر هذه المواضع في: المصدر نفسه، (٣/٨٨٣-٨٨٤)، وقد ذكر القسطلاني منها (أأنذرتهم) والصحيح أن همزة الاستفهام في هذا الموضع مختلف فيها، انظر: المصدر نفسه (٣/٨٩٠).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٣/٨٨٤).

من الهمز مع المد المشبع لالتقاء الساكنين"[١]، وقد أنكر الزمخشري هذا الاختيار في القراءة بسبب ما فيه من الجمع بين الساكنين على غير حدهما؛ لأن الساكن بعد الألف ليس مدغمًا في مثله، وقد أجاز ذلك الكوفيّون، وصوت المد لا يسوغ وصفه بالسكون عند المحدثين، والمبالغة فيه تمكن المتكلم من الانتقال إلى الصامت الساكن بيسر وسهولة، وهذه المبالغة في المد تقوم مقام الحركة في الحجز بينها وبين الساكن الذي يليها، كما أخذ الزمخشري على هذا الاختيار في القراءة أن القياس إبدال الهمزة الساكنة ألفًا لا الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها فقياسها أن تبدل بين بين، وقد عقب أبو حيان على إنكار الزمخشري بقوله: " وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب"[٢].

وفي هذا القسم قراءات أخرى لم يتعرض لها القسطلاني بتوجيه أو تحليل صوتي، لذا فهي تخرج عن حدود هذا البحث.

أمَّا القسم الذي يلي فيه همزةَ الاستفهام المتفق عليها والهمزةَ المفتوحة بعدها صوتُ مَدٍّ فقد ورد في موضع واحد، هو: (ءألهتنا) [٣] [الزخرف: ٥٨] ومما قرئ به هذا الموضع تسهيل الهمزة الثانية بين بين "واتفقوا على عدم الفصل بينهما بألف كراهة توالي أربع متشابهات، ولا بد من زيادة بيان: وذلك أن آلهة جمع إله، كعماد وأعمدة، والأصل (أألهة) بهمزتين: الأولى زائدة، والثانية: فاء الكلمة، وقعت ساكنة بعد مفتوحة، فوجب قلبها ألفًا كآمن وبابه، ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ: الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفعلة، فعاصم ومن معه لم يعتدوا باجتماعهما، فأبقوهما على حالهما، وغيرهم استثقل فخفف الثانية بالتسهيل بين بين"[٤].

أمَّا إذا ولي همزة الاستفهام المفتوحة المتبوعة بهمزة مفتوحة صامت متحرك، فقد ورد في موضعين: (أألد) هود [هود:٧٢] و(ءأمنتم) [الملك:١٦] وقد قرر القسطلاني في هذا القسم امتناع مد الألف المبدلة من الهمزة الثانية؛ لأن الألف عارضة مبدلة لا أصلية[٥]، وذكر القسطلاني أنَّ قنبلا

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣/٨٨٤).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٣/ ٨٨٤- ٨٨٥)، (٨/٣٤٥٥)، وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، البحر المحيط (١/٤٨).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣/ ٨٨٦).

٤) المصدر نفسه، (٣/ ٨٨٧).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٣/٨٨٨).

يبدل الهمزة الأولى في (ءأمنتم) [الملك:١٦] واوًا عند وصلها بما قبلها؛ لأن ما قبلها مضموم، لكنه عند الابتداء بها وقطعها عمَّا قبلها، وهو(وإليه النشورُ) [الملك:١٥]، يحققها لأنها مفتوحة مقطوعة عن الضمة قبلها[١]، وذكر في موضع آخر أنَّ "الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واوًا، سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة واحدة، نحو: (يؤاخذكم) [البقرة:٢٢٥] و(مؤجلا) [آل عمران:١٤٥] أم في كلمتين كهذه الآية"[٢] وروي عنه في الهمزة الثانية التحقيق والتسهيل.

وقد أشار القسطلاني لأربع مراتب في قراءة كلمة (ءأمنتم) [الملك:١٦] لم يعرض فيها لتوجيه صوتي إلا في المرتبة الرابعة[٣]، وهي عن هشام في بعض طرقه، وشعبة عن عاصم، وحمزة والكسائي وروح وخلف بإثبات همزتين محققتين بعدهما ألف، وهذه الألف فيما قرر القسطلاني مبدلة من همزة لم يختلفوا في إبدالها "لأنها فاء الكلمة أبدلت لسكونها بعد همزة مفتوحة، وذلك أن أصل هذه الكلمة (أَأَأْمنتم) بثلاث همزات: الأولى للاستفهام، والثانية همزة (أفعل) والثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قلبها ألفا، وأما الأولى فمحققة ليس إلا، وأما الثانية فهي التي فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل، ولم يدخل أحد من القراء مدا بين الهمزتين في هذه الكلمة، سواء في ذلك من حقق أو سهّل؛ لئلا تجتمع أربع متشابهات"[٤]، ويرى الباحث أنَّها أبدلت أيضًا لكن بتقدير حذفها كراهة توالي ثلاث همزات، وعوض عنها بفتحة، صارت هي والفتحة قبلها ألفًا كما تقدم في نظائره.

أما المختلف فيه على إثبات همزة الاستفهام فلا يكون بعده إلا صامت ساكنٌ أو صوت مدّ، أمَّا الأول فقد وقع في خمس كَلمات في ستة مواضع[٥]، نحو (أأعجمي وعربي) [فصلت:٤٤] و(أأنذرتهم) [البقرة:٦، يس:١٠].

وقد روي عن ابن ذكوان وجهان في (أأعجمي) [فصلت:٤٤] وكلاهما بإثبات همزة الاستفهام، الأول بتحقيق الهمزتين، والآخر بتسهيل الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما، وقد ذكر القسطلاني أن الداني رد إدخال الألف بين الهمزتين مع تسهيل الثانية بأنَّ ابن ذكوان لم يفصل بين الهمزتين

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٨٩/٣).

٢) المصدر نفسه، (٢١٩٨/٥-٢١٩٩)، والآية هي: (قال فرعونُ ءامنتم به...) [الأعراف:١٢٣].

٣) انظر هذه المراتب في المصدر نفسه، (٢١٩٦/٥-٢٢٠٠).

٤) المصدر نفسه، (٢١٩٩/٥)، وانظر أيضًا: (٤٠٥٩/٩).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٨٩٠/٣).

بالألف حال الثقل بتحقيق الهمزتين، فكيف يسوغ أن يدخلها حال التخفيف بتسهيل الثانية؟![١] وقد روي عن ابن ذكوان أيضًا ترك الفصل بالألف حال تسهيل الهمزة الثانية فيما نقله القسطلاني عن ابن الجزري[٢]، وقد قرئ هذا الموضع بوجوه أخرى لا يلزم الباحث أن يعرض لها[٣].

وقد روي عن الحسن في (أأذهبتم) [الأحقاف:٢٠] و(أأن كان ذا مال) [القلم:١٤] إبدال الثانية ألفًا مع المد، للتمكن من الانتقال إلى الساكن بعده، وهذا المد يقوم مقام الحركة[٤].

وقرأ بعضهم (ادّارك) [النمل:٦٦]: (أدرك) وقرأها ابن محيصن: (آدرك) وأصلها بهمزتين، أبدلت الثانية ألفًا للتخفيف كراهة اجتماع الهمزتين[٥]، وقد تقدم في مثله ما يرجحه الباحث من أنَّ الإبدال هنا يكون بحذف الهمزة الثانية والتعويض عنها بحركة من جنس حركة الهمزة السابقة، فينشأ من الحركتين صوت مد، وهو الألف في هذا الموضع، وهذا يجوز أن يسمى إبدالا بهذا المعنى.

وقد نقل القسطلاني اعتراض الداني قراءة إدخال الألف بين الهمزتين في (أن كان ذا مال) [القلم:١٤] في قراءة من زاد عليها همزة الاستفهام، وهم ابن ذكوان بخلاف عنه، وهشام من بعض طرقه، وأبو جعفر، وملخص اعتراض أبي عمرو الداني أنَّ ابن ذكوان روي عنه عدم إدخال الألف بين هاتين الهمزتين حال تحقيقهما، وهو الأثقل، فكيف يصح أن يفصل بينهما بالألف حال

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٩١/٣-٨٩٢) و(٣٦٣٥/٨)، قال أبو عمرو الداني: "على أن بعض أهل الأداء من أصحابنا يَأْخُذ لِابْنِ ذكْوَان بإشباع المدِّ هُنَا، وَفِي (نون والقلم) فِي قَوْله: (أَن كَانَ ذَا مَال) قِيَاسًا على مَذْهَب هِشَام، وَلَيْسَ ذَلِك بِمُسْتَقِيم من طَرِيق النّظر وَلَا صَحِيح من جِهَة الْقيَاس؛ وَذَلِكَ أَنَّ ابْن ذكْوَان لما لم يفصل بِهَذِهِ الألف بَين الهمزتين فِي حَال تحقيقهما مَعَ ثقل اجْتِمَاعهمَا علم أَنَّ فَصله بهَا بَينهمَا فِي حَال تسهيله إحداهما مَعَ خفَّة ذَلِك غير صَحِيح فِي مذْهبه، على أن الأخفش قد قَالَ فِي كِتَابه عَنهُ بتحقيق الأولى وتسهيل الثَّانِيَة، وَلم يذكر فصلا بَينهمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ فاتضح مَا قُلْنَاهُ، وَهَذَا من الأشياء اللطيفة الَّتِي لَا يميزها وَلَا يعرف حقائقها إلا المطلعون بمذاهب الأئمة المختصون بالفهم الْفَائِق والدراية الْكَامِلَة دون غَيرهم" انظر: الداني (٤٤٤ هـ) أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، **التيسير في القراءات السبع**، الطبعة الثانية، (تحقيق: أوتو تريزل)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م، (١٩٣-١٩٤).

٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٩١/٣) وانظر: ابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٣٦٨/١).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات ، (٨٩١/٣-٨٩٢).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٨٩٣،٨٩٥/٣).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٣١٩٣/٧).

تسهيل إحداهما وهو الأخف؟! [١] ويرى الباحث أنَّ اعتراض الداني إنما يؤخذ به لو كانت القراءة بالقياس لا بما صح في الرواية، والوجهان جائزان في العربية، ومرويان عن ابن ذكوان.

وأمَّا إذا كان بعد الهمزتين المختلف في إثبات الأولى منهما للاستفهام صوت مد فلم يرد إلا في كلمة واحدة في ثلاثة مواضع، وهي (ءامنتم) في الأعراف [٧٦] وطه [٧١] والشعراء [٤٩]، ولم يذكر القسطلاني من تعليل قراءاتها صوتيًّا غير وجه من وجوه تعليل ما روي عن ورش بقراءتها على لفظ الخبر كحفص: (ءامنتم)، وهذا الوجه في التعليل نقله القسطلاني عن الجعبري، وملخصه أنَّ ورشًا في هذا الوجه حقق الأولى التي للاستفهام، وأبدل الثانية ألفًا فالتقت بالألف بعدها، فحذفت إحداهما، لكنّ ورشًا يمد على أصله في مد البدل أو يقرأ بالتوسط، ويجوز له القصر، أمّا حفص فلا يقرأ إلا بالقصر[٢]، وقد ردّ ابن الجزري ما ذهب إليه الجعبري، وقرر أنّ هذا التعليل يجعل لفظ الاستفهام كلفظ الخبر، وأنَّ هذا الوجه المروي عن ورش إنما هو كحفص في التقدير، بهمزة واحدة على الخبر، والمد والتوسط عند ورش جاريان على أَصله في المد[٣].

ومن ضروب الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة همزة الاستفهام التي تليها همزة قطع مكسورة والتي تليها همزة قطع مضمومة، ولم يجد الباحث في أقسامها المتفق عليها والمختلف فيها ما علله القسطلاني صوتيًّا.

ومن ضروب الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة همزة الاستفهام التي تليها همزة وصل، ولا تكون همزة الوصل بعد همزة الاستفهام المتفق على إثباتها أو المختلف فيه إلا مفتوحة أو مكسورة، ولم يجد الباحث ما علله القسطلاني من تخفيف أقسامها إلا القسم المتفق على إثبات همزة الاستفهام فيه وتليها همزة وصل مفتوحة، وقد وقع في ثلاث كلمات في ستة مواضع، وهي: (ءآلذكرين) [الأنعام:١٤٣،١٤٤] و(ءآلئن) [يونس:٥١،٩١] و(ءآلله) [يونس:٥٩، النمل:٥٩] [٤]، واختلف في تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها ألفًا خالصة أو تسهيلها بين بين، والإبدال هو "المشهور في

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٠٧١/٩-٤٠٧٢) والداني (٤٤٤ هـ) أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص: (١٩٤)

٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٨٩٥/٣-٨٩٦)، والقسطلاني ينقل عن مخطوط للجعبري عنوانه: كنز المعاني، سبقت الإشارة إليه، لم يطلع عليه الباحث، وإنما اطلع عليه محققو "لطائف الإشارات" ووثقوا النقل منه.

٣) انظر: المصدر نفسه، (٨٩٦/٣) و(٢١٩٧/٥)، و ابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٣٦٩/١).

٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩١٠/٣)، وانظر أيضًا: (٢١٢٠/٥-٢١٢٢).

الأداء القوي عند التصريفيين" كما نقله القسطلاني عن الجعبري[١]، موجِّهًا إياه بأن حذف الهمزة "يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر لتماثل الحركتين، والتحقيق يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل، وهو لحن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة فتعين البدل، وكان ألفًا لأنها مفتوحة"[٢].

وظاهر أنّ رجحان الإبدال سببه ما جاء في كلام الجعبري آنفًا من أنَّ التسهيل بين بين فيه شيء من لفظ المحققة، ونطق بعضها في الوصل، مع أنَّ همزة الوصل تحذف من النطق كاملة في الوصل، فكيف ينطق بشيء منها؟! وإنما اختار بعضهم التسهيل "قياسًا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليهن همزة الاستفهام"[٣] ولم يرو عن القراء في هذا القسم الفصل بين الهمزتين بالألف؛ لنزول مرتبة همزة الوصل عن همزة القطع في النطق[٤].

ومن ضروب الهمزتين المجتمعتين في كلمة ألا تكون الأولى منهما للاستفهام بالاتفاق كما في نحو (أئمة) حيث وردت في التنزيل، وقد اختلف القراء بين من يحققها ومن يسهلها، والذين آثروا التسهيل اختلفوا في كيفيته؛ فذهب جمهورهم الذين وصفهم القسطلاني بالحذاق إلى تسهيلها بين بين، ووجَّه ذلك باعتبار لفظ الهمزة، لأن الهمزة المسهلة فيها ذرو من لفظ الهمزة المحققة، وذهب بعضهم إلى إبدالها ياء خالصة[٥].

وقد عدَّ الزمخشري الذي يبدل هذه الهمزة ياء خالصة "لاحنًا محرِّفًا"[٦] لأن قياسها التسهيل بين بين مع أنها من قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع، كما عدَّ ابن جني قراءة التحقيق من شواذِّ الهمز لكنَّه لم يعدها لحنًا بل ضعَّفها[٧]، ووجه تضعيفها زيادة ثقلها على ما ذكر القسطلاني[١]،

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩١١/٣).

٢) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) انظر: المصدر نفسه، (٩١١/٣).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٩١٢/٣)، و(٣١٩٠/٧).

٥) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٣٠٤/٥ - ٢٣٠٨) و(٢٩٢٨/٧-٢٩٢٩،٣٢٢١) و(٣٣٣٥/٨)، وانظر: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، البحر المحيط (١٥/٥)، و السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، الدر المصون، (٢٤/٦).

٦) المصدر نفسه، (٢٣٠٥/٥)، وانظر أصل الكلام المنقول في: الزمخشري (٥٣٨ هـ)، جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، الطبعة الثالثة، (تحقيق: مصطفى حسين أحمد)، دار الريان للتراث، القاهرة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، (٢٥١/٢).

٧) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٣٠٦/٥)، وانظر: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص (٧٢٨).

وقد نقل عن ابن الجزري في النشر قوله: "والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة التحقيق وبين بين والياء المحضة عن العرب وصحته في الرواية، ولكل وجه من العربية سائغ قبوله"[٢].

٢ - الهمزتان المتلاصقتان في كلمتين:

المراد بهاتين الهمزتين همزتا القطع المنفصلتان تحقيقًا، المتلاصقتان وصلاً، فلا يدخل في حكمهما نحو (ما شاء الله) [الأنعام:١٢٨] ونحو (ءأنذرتهم) [البقرة:٦] "فهي عند القراء كلمة واحدة لعدم الاستقلال، فليست منفصلة تحقيقًا" ونحو (السوأى أن) للفصل بين الهمزتين بالألف[٣].

وتنقسم هاتان الهمزتان إلى متفقتين في الحركة، ومختلفتين فيها، والمتفقتان في الحركة تنقسمان

إلى ثلاثة أقسام: متفقتين بالفتح[٤]، نحو (جاءَ أَحد منكم) [النساء:٤٣] والضم[٥]، نحو (من دونه أولياءُ أُولئك) [الأحقاف:٣٢] ، والكسر[٦]، والمتفقتان بالكسر تنقسم إلى متفق عليهما بين القراء[٧] نحو (هؤلاءِ إن كنتم) [البقرة:٣١] ، ومختلف فيهما[٨]، نحو قراءة حمزة (من الشهداءِ إن تضلّ) [البقرة:٢٨١] بكسر همزة (إِنْ).

أمَّا المختلفتان في الحركة فقد وقعتا في خمسة أضرب، الأول: مفتوحة فمكسورة، وينقسم إلى متفق عليه[٩]، نحو (شهداءَ إذ حضر) [البقرة:١٣٣] ، ومختلف فيه[١٠]، نحو (زكرياءَ إذ نادى)

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٣٠٦/٥) و(٢٩٢٨/٧).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٢٣٠٦/٥) وابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٣٨٠/١).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٩١٧/٣).

٤) وقد وردتا في تسعة وعشرين موضعًا، انظرها في المصدر نفسه، (٩١٨/٣).

٥) وقد وردتا في موضع واحد، هو المذكور في المتن، انظر: المصدر نفسه، (٩١٩/٣).

٦) انظر: المصدر نفسه، (٩١٧/٣).

٧) وقد وردتا في خمسة عشر موضعًا، انظرها في المصدر نفسه، (٩١٧/٣).

٨) وقد وردتا في ثلاثة مواضع، انظرها في: المصدر نفسه، (٩١٨/٣).

٩) وقد وردتا في سبعة عشر موضعًا، انظرها في المصدر نفسه، (٩٢٥/٣).

١٠) وقد وردتا في موضعين اثنين، انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[الأنبياء:٨٩] عند من مدّ (زكريا)، والثاني: مفتوحة فمضمومة[١]، نحو (جاءَ أُمة) [المؤمنون:٤٤]، والثالث: مضمومة فمفتوحة، وينقسم إلى متفق عليه[٢]، نحو (نشاءُ أصبناهم) [الأعراف:١٠٠] ومختلف فيه[٣]، نحو قراءة نافع (النبيءُ أولى) [الأحزاب:٦] بهمز (النبي) وتخفيف يائها، والرابع: مكسورة فمفتوحة، وينقسم إلى متفق عليه[٤]، نحو (هؤلاءِ أهدى) [النساء:٥١] ، ومختلف فيه[٥]، نحو (من الشهداءِ أن) [البقرة:٢٨٢] بفتح همزة (أن) على غير قراءة حمزة، والخامس: مضمومة فمكسورة، وينقسم إلى متفق عليه[٦]، نحو (يشاءُ إلى) [البقرة:١٤٢] ، ومختلف فيه[٧]، نحو قراءة نافع (يا أيها النبيءُ إنّا أرسلناك) [الأحزاب:٤٥] بهمز (النبي) وتخفيف يائها، ولم يقع في القرآن همزة قطع مكسورة تليها همزة قطع مضمومة منفصلتين تحقيقًا متلاصقتين وصلاً[٨]، وفيما يلي عرض ما وجَّه القسطلانيُّ تخفيفَه من هذه الأقسام توجيهًا صوتيًّا.

فمن المتفقتين في الكسر، اختلف في (بالسوء إلا) [يوسف:٥٣] فالجمهور على إبدال الأولى منهما واوًا وادّغامها في الواو قبلها، وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين كسائر أخواتها "طردًا للباب"[٩].

واختلف الرواة عن نافع في (للنبيءِ إن أراد) [الأحزاب:٥٠] و(بيوت النبيء إلا) [الأحزاب:٥٣] بهمز (النبيء) وتخفيف يائها، فمنهم من حقق الهمزة الأولى، وسهل الثانية بين بين، ووجه تخصيص الهمزة الثانية بالتخفيف بأنها لمّا كانت سبب الثقل خصت بالتخفيف دون الأولى[١٠] ، وقرئت أيضًا بإبدالها صوت مد من جنس ما يسبقها "مبالغة في التخفيف"[١١].

---

١) وقد وردتا في موضع واحد ذكر في المتن، انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢) وقد وردتا في أحد عشر موضعًا، انظرها في المصدر نفسه، (٩٢٦/٣).

٣) وقد وردتا في موضعين اثنين، انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤) وقد وردتا في خمسة عشر موضعًا، انظرها في المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٥) وقد وردتا في موضع واحد ذكر في المتن، انظر: المصدر نفسه، (٩٢٧/٣).

٦) وقد وردتا في اثنين وعشرين موضعًا، انظرها في المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٧) وقد وردتا في ستة مواضع، انظرها في المصدر نفسه، (٩٢٧/٣-٩٢٨).

٨) انظر: المصدر نفسه، (٩٢٨/٣).

٩) انظر: المصدر نفسه، (٩١٩/٣) و(٢٥٢١/٦-٢٥٢٢).

١٠) انظر: المصدر نفسه، (٩٢٠/٣).

١١) انظر: المصدر نفسه، (٩٢٠/٣) و(٣٣٥٢/٨، ٣٣٦٦-٣٣٦٧) و(٤٠٤٢/٩،٤٠٣٣،٣٩٨٥).

وقرأ أبو عمرو وقنبل من طريق ابن شنبوذ من أكثر طرقه، وكذا رويس من طريق أبي الطيب بحذف إحدى الهمزتين المتفقتين في الكسر أو الفتح أو الضم، للمبالغة في التخفيف، وأكثر القراء على أن المحذوفة هي الهمزة الأولى، وذكروا عن سيبويه أن المحذوفة هي الثانية، وتبعه ابن غلبون والحمّامي، وفائدة هذا الخلاف تظهر في المد، فمن قال بحذف الثانية في نحو (جاءَ أَحد منكم) [النساء:٤٣] فمد (جاء) متصل، ومن قال بحذف الأولى فالمد منفصل[١].

وإذا وقع بعد الهمزتين المتفقتين في الفتح ألف، نحو (جاء آل لوط) [الحجر:٦١] و(جاء آل فرعون) [القمر:٤١]، في مذهب من يبدل الهمزة الثانية ألفًا، فاختلفوا: هل تبدل فتجتمع الألفان أم تسهل بين بين، ووجه التسهيل تعذر اجتماع الألفين؛ لأنهما عندهم ساكنان، ووجه البدل طرد الباب وحذف الألف للساكنين أو الزيادة في مقدار المدّ، وهذه الزيادة تقوم عندهم مقام الحركة في الفصل بين الساكنين[٢]، على أنّ بعض من يذهب إلى حذف الألف للساكنين يمد أيضًا! والذي يراه الباحث أنَّ الهمزة الثانية تحتمل أن تكون حذفت رأسًا للتخفيف، وهذا ضعيف مشكل في مذهب من يمدّ، لأن الألف لم تسبق بهمز لتمد في مذهب من يمد البدل، وكذلك لم تجتمع ألفان فيطول الصائت الطويل، وتحتمل أنّها أبدلت ألفًا فاجتمعت مع الألف الثانية فطولت في مذهب من يمد، وأنها حذفت رأسًا في مذهب من يقصر.

أمَّا الهمزتان المختلفتان في الحركة فقد اختلف القراء في تحقيق الهمزة الثانية منهما وتسهيلها واتفقوا على إثبات الهمزة الأولى وتحقيقها مع أنَّ الصرفيين أجازوا تسهيلها، ومنعوا حذفها[٣].

ومما وجّهه القسطلاني من تخفيف الهمزة الثانية من هذا القسم الهمزة المفتوحة تقلب واوًا إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة، نحو (السفهاءُ ألا) [البقرة:١٣] و(نشاءُ أصابهم) [الأعراف:١٠٠]، وياء إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة، نحو (هؤلاءِ أهدى) [النساء:٥١] "لأن تسهيلها جعلها كالألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا من جنسها، فجرى ما أشبهها مجراها، فتعين قلبها، ولا يمكن تدبيرها بحركتها لتعذر الألف بعد الضم فتعين تدبيرها بحركة ما قبلها فجعلت واوا بعد الضمة،

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٢٢/٣) و(١٨٦٢/٥-١٨٦٣، ١٩٣٧) و(٣٠٥٨/٧-٣٠٥٩) و(٣٤٣٦/٨، ٣٦١٤-٣٦١٥، ٣٧٦٦) و(٣٩٣٧/٩، ٤٠١٧).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٩٢٣/٣-٩٢٤) و(٣٨٧٩/٨-٣٨٨٠).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٩٢٥/٣).

وياء بعد الكسرة، وفتحت محافظة على حركتها"[١]، وليست الألف مسبوقة بحركة من جنسها عند المحدثين بل هي صائت طويل مسبوق بصامت ساكن، وعلة إبدال هذه الهمزة المفتوحة واوًا بعد الضم وياء بعد الكسر ثقل الانتقال من الهمزة المكسورة إلى الهمزة المفتوحة، فخففت بالتسهيل عند بعض القراء، لكنّ هذا التسهيل أبقى شيئًا من ثقل هذا الانتقال، لأن المسهلة في حكم المحركة وإن كانت أخف منها، فأبدلت بما يخفف وطأة هذا الثقل.

ومن ذلك اختلاف القراء في تخفيف الهمزة الثانية المكسورة المسبوقة بهمزة مضمومة، نحو (يشاءُ إلى) [البقرة:١٤٢] و(يشاءُ إنَّ في...) [آل عمران:١٣]، فالمتقدمون أبدلوها واوًا خالصةً مكسورة، ووجه هذا الإبدال فيما ذكر القسطلّاني أنهم "دبروها بحركتها وحركة ما قبلها"[٢] أي أنها أبدلت واوًا لانضمامها، وكسرت مماثلة للكسرة قبلها، قال الداني: "وهو آثر في النقل"[٣]، والمتأخرون سهلوها بين الهمزة والياء، والوجه أنهم "دبروها بحركتها"[٤] أي أنهم جعلوا الهمزة الثانية مدّبرة أي مخفية بحركة الهمزة الأولى فخففت بالتسهيل بين الهمزة والياء التي تماثل الكسرة قبلها، وهذه الكسرة هي التي كأنّها دبّرت أمر الهمزة وهو الثقل، وهذا هو معنى تدبير الهمزة عند القرّاء.

والضرب الأول من ضروب تخفيف هذه الهمزة مقيس لكن الثاني أقيس منه، وذُكر ضرب ثالث غير مقيس، وهو تسهيلها كالواو، ووجهه أنّهم "دبروها بحركة ما قبلها على رأي الأخفش، وهو مقيس عنده كراهة وقوع ما هو كالياء الساكنة بعد الضم، وهو مذهب البصريين"[٥]، وقد نقل القسطلاني عن ابن الجزري أنه تعقب هذا الضرب الثالث بعدم صحته في النقل، وعدم التمكن منه في اللفظ "فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسرة الهمزة ضمة أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، وأن ابن شريح قد أبعد وأغرب حيث حكاه، ولم يصب من وافقه"[٦].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٢٩/٣) و(١٤١٠/٤) و(٢١٨٩/٥).

٢) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، و الداني (٤٤٤ هـ) أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص: (٣٤).

٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٢٩/٣) و(١٥٦٧/٤-١٥٢٧،١٧١٠،١٥٦٨) و(٢٠٦٦/٥) و(٢٣٧٧/٦) و(٣٠٦٨،٢٩٦٣/٧) و(٣٦٦٢/٨)

٥) انظر: المصدر نفسه، (٩٣٠/٣).

٦) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٣٨٨/١-٣٨٩).

ثالثًا: وقف حمزة وهشام على الهمز، وموافقة الأعمش لهما:

إنَّما خص حمزة بن حبيب الزيات تخفيف الهمز بالوقف هو ومن تابعه، لأنّ الواقف ينقطع نفسه أو يكاد عند الكلمة الأخيرة، فتخفيفها يناسب حال الواقف[١]، وقد نقل القسطلاني عن الجعبري وابن الجزري "أن لغة أكثر العرب الذين هم أصل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند السكت أي الوقف"[٢].

وسبب اختصاص حمزة به دون غيره من القرّاء ما في قراءته من تحقيق الهمز في الوصل والسكت وإشباع المدود، ولذلك روي عنه تحقيق الهمز إذا قرأ بالحدر، وقد وافقه الأعمش في بعض طرقه[٣].

وصور الهمزة التي يخففها حمزة في الوقف متشعبة متداخلة، وضبطها ليس بالسهل[٤]، والقسطلاني ممن أفردها بالتأليف برسالة سمّاها: "الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز" وقد أشار إليها في بداية هذا الفصل من اللطائف، وذكر أنه لخصها من النشر وغيره، وقد أُلفت فيها رسائل، ونُظمت فيها منظومات لتيسير ضبطها واختصار وجوهها[٥].

وروي عن حمزة مذهبان في تخفيف الهمز عند الوقف، الأول يسمى المذهب التصريفي؛ لأنه يراعى فيه أحكام تخفيف الهمز المقيسة عند أهل التصريف، والآخر يسمى المذهب الرسمي؛ لأنه يراعى فيه تخفيف الهمز وفق صورة الحرف الذي كتبت عليه الهمزة في الرسم العثماني، فتبدل

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات ، (٩٣٢/٣).

٢) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، و ابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٤٢٩/١).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات ، (٩٣٢/٣).

٤) وقد نقل القسطلاني عن الجعبري تفسيرًا لصعوبة ضبط صور هذا الوقف، انظره في: المصدر نفسه، (٩٣١/٣).

٥) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وأشار محقق اللطائف إلى أسماء بعض هذه المؤلفات في الحاشية، ككتاب ابن غلبون "الوقف لحمزة وهشام" ونظمه الجعبري بعنوان "أحكام الهمزة لهشام وحمزة"، ونظرة يسيرة في عناوين مخطوطات التجويد في "الفهرس الشامل" تكشف لك كثرة ما ألف في وقف حمزة وهشام على الهمزة، انظر: مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، علوم القرآن، مخطوطات التجويد، الجزء الأول، عمّان، الأردن، د.ت، ص: (٧٩٣-٨٤٨).

إليه أو تحذف نطقًا إذا حذفت في الرسم[١]، والمذهب التصريفي هو الأشهر في الرواية والقياس، وقد يجتمع المذهبان في الوقف على كلمة من الكلمات القرآنية، وقد يفترقان؛ فقد تكتب الهمزة على صورة حرف تبدل إليه في القياس، فيجتمع المذهبان، وقد تكتب الهمزة على صورة حرف لا تؤول إليه في القياس، فإن وقف على القياس المشتهر فالوقف تصريفي، وإن وقف على الرسم بما لا يقتضيه القياس المشتهر فالوقف رسمي، والذين أخذوا بالتسهيل على صورة الهمزة في الرسم العثماني عند الوقف لحمزة اختلفوا بين من يأخذ به مطلقًا، ومن لا يأخذ به إلا إذا كان له وجه في العربية، وإن كان غيره أجرى على القياس[٢]، أما إذا لم يكن له وجه في العربية فلا يجوز اتباع الرسم، وممن ذهب هذا المذهب مكي بن أبي طالب، والشاطبي، والداني[٣]، وغيرهم، ومن أمثلة ذلك (رأيت) و(سألت) و(كأنّه) فإن الوقف عليها بإبدال الهمزة ألفًا يحيلها عن كلام العرب، وقد ذكر القسطلاني أنه يؤدي إلى اجتماع ثلاثة أصوات ساكنة[٤]، على مذهبهم في وصف صوت المد بالسكون، والذي يذهب إليه الباحث أنَّه يؤدي إلى وقوع مقطع لا يقع مثله في كلام العرب في (رأيت) و(سألت) فإن كلًّا من المقطعين (رايتْ) و(سالتْ) بإسكان التاء مقطع طويل مزدوج الإغلاق، ولا يقع مثله إلا في نحو الوقف على (فارّ) و(جانّ) بتشديد الراء والنون، حيث يكون الساكن الأول مدغمًا في مثله.

وقد يكون الوقف على التخفيف الرسمي متعذرًا كما في نحو (السوأى) [الروم:١٠] و(النشأة) [العنكبوت:٢٠، النجم:٤٧، الواقعة:٦٢] وذلك إذا كان قبل الهمزة المكتوبة على صورة الألف صوت مدّ أو صامت ساكن، كما قد يؤدي إلى اللبس كما إذا حذفت الهمزة في نحو (يجأرون) [المؤمنون:٦٤] فإن الهمزة في الرسم العثماني لهذه الكلمة لم تكتب على صورة صوت من أصوات المد الثلاثة،

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٣٣/٣).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٩٥٣/٣).

٣) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٥٣/٣)، وانظر: مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص: (١١٣/١) ومكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، **التبصرة في القراءات السبع**، (تحقيق: محيي الدين رمضان)، معهد المخطوطات العربية، الكويت: ١٤٠٥ هـ، ص: (٩٩)، والشاطبي (٥٩٠ هـ) القاسم بن فيره، الرعيني، الأندلسي، الضرير، **الشاطبية**، الطبعة الأولى، (تحقيق: محمد تميم الزعبي)، دار المطبوعات الحديثة، المدينة النبوية: ١٤٠٩ هـ،١٩٨٩م، ص:(٢٠)، و الداني (٤٤٤ هـ) أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص: (٤١).

٤) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٥٣/٣).

قال القسطلاني: "فهذا ونحوه لا تجوز القراءة به لمخالفته اللغة وعدم صحته نقلاً"[١] كما أشار إلى أنَّ كثيرًا من الأئمة لم يذكره، لكنّه استدرك فقال: "وحينئذ فالعمل بالتسهيل التصريفي أولى، لكن لا ينبغي ترك العمل بالتسهيل الرسمي بشرطه اتباعًا لخط المصحف المجمع على اتباعه، وعملا بما روى سليم عن حمزة: أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف، وهذا هو المختار، وعليه سائر المتأخرين من أهل الأمصار"[٢].

على أنّ المذهب الرسمي لم يعرض له إلا فيما انفرد به وخالف القياس، لأنه إن اجتمع مع القياسي في كلمة أو انفرد القياسي فهذا مما عرض له في المذهب التصريفي، وفيما يلي الإشارة إلى ما علله القسطلاني من ذلك ووجهه توجيهًا صوتيًّا على المذهبين التصريفي والرسمي.

من ذلك تخفيف حمزة ومن تابعه للهمزة الساكنة في الوقف سواء كانت متطرفة أم متوسطة بإبدالها حرفًا من جنس الحركة السابقة، فتبدل واوًا بعد الضمة، نحو: (يؤمنون)، وألفًا بعد الفتحة، نحو: (اقرأ) وياءً بعد الكسرة، نحو (بئر)، وقد علّل القسطلاني هذا الإبدال بقوله: "وإنما كان التخفيف في هذا النوع بالبدل دون غيره؛ لتعذر التسهيل وحصول الخلل بالحذف فلم يكن بد من البدل دون غيره، ودبرت الهمزة بحركة ما قبلها لأنها لما سكنت، ولم يكن لها حركة تدبرها، دبرت بأقرب الحركات إليها، فأبدلت حرفا من جنسها، ولم تدبر بحركة ما بعدها؛ لأنها قد تكون إعرابا فتختلف، وحركة ما قبلها لازمة فتطرد، ووجه تخصيص المتطرفة لأنها محل التغيير، ووجه المتوسطة أنها في الكلمة الموقوف عليها، وهي مظنة الكلال: أي التعب"[٣]. ولأن حمزة يسكن الهمزة المتطرفة وصلا في (مكر السيِّء) [فاطر:٤٣] عاملها معاملة الساكنة الأَصلية فأبدلها ياءً عند الوقف[٤].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٥٤/٣).

٢) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣) انظر: المصدر نفسه، (٩٣٦/٣)، و(٢٨٤٥/٧) وفيه في معرض ذكر وجوه الوقف على (رئيًا) ما روي عن حمزة "أنه كان إذا رأى الكلمة بعد التسهيل تغير معناها، أو يقع فيها اللبس، حقق ولم يُسهّل". وانظر أيضًا في تخفيف الهمزة الساكنة: (٢٧٤٨/٦)، (٢٨٤٥،٢٩٦٨/٧)، (٣٣٣٥،٣٣٦٧،٣٤٣١/٨)، (٣٩١٧،٤١٠١/٩، ٤١٠٤،٤٣١٦).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٣٤٣٥/٨).

ومن الهمزة الساكنة التي أبدلت همزة (الرؤيا) [الإسراء:٦٠] أبدلت واوًا ثم اختلف في إدغامها في الياء بعدها؛ فمن أدغم فعلى الأصل في اجتماع الواو والياء، ومن أظهر فلأن الإدغام يخل بالكلمة كما قال القسطلاني: "ضُعِّف لكثرة التغيير" ولأن الواو عارضة لا أصلية[١].

والتحليل الصوتي يقضي بأن الهمزة الساكنة في مثل هذه المواضع السابقة لم تبدل واوًا أو ياءً أو ألفًا بل حذفت الهمزة، وعوض عنها بإطالة الحركة القصيرة قبلها، أو أبدلت حركة قصيرة من جنس سابقتها، وإنما يحصل الخلل بالحذف الذي ذكره القسطلاني إذا لم يعوض عنها بمطل الحركة القصيرة قبلها، لتنوب الحركة الطويلة عن الهمزة لفظًا ومعنًى، وقد يقال: إنَّ الهمزة ماثلت الصائت القصير قبلها مماثلة تامة، فأبدلت حركة من جنسه، فنشأ عن الحركتين صائت طويل، نحو: (ذيب) و(راس).

ويخفف عند الوقف نحو (جاء) [النساء:٤٣] و(عن أشياء) [المائدة:١٠١] و(منه الماء) [البقرة:٧٤] و(على سواء) [الأنفال:٥٨] و(السفهاء) [البقرة:١٣] من الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف مدية، بحذف الهمزة، واختلف في مدّ الألف بناء على التقدير في حذف الهمزة[٢]؛ لأنهم ذهبوا إلى أنّ الهمزة أبدلت ألفًا ثم حذفت الألف الأولى أو الثانية لالتقاء الساكنين، فمن ذهب إلى أنّ المحذوفة هي الأولى لم يمد، لأنه لم يتحقق سبب من أسباب المد، وقرر القسطلاني أن هذا هو القياس في حذف أول الساكنين إذا التقيا[٣]، ومن ذهب إلى أن المحذوفة الثانية جاز المد والقصر لأنَّ الألف الثابتة وقعت في التقدير قبل همز مغير، وذهب أبو شامة إلى أنه يجوز إبقاء الألفين ويزاد في مدهما لاجتماعهما، وأجاز في هذا المد الإشباع والتوسط قياسًا على المد العارض للسكون[٤]، وهذا الذي ذهب إليه أبو شامة هو الأقرب لطبيعة صوت المد وأنّه ليس ساكنًا في التحليل الصوتي الحديث، وقد نقل عنه القسطلاني في موضع آخر قوله: "فإن الجمع بين حرفي مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد"[٥].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٣٧/٣).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٩٣٨/٣).

٣) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤) انظر: المصدر نفسه،(٩٣٩/٣).

٥) انظر: المصدر نفسه، (١٦٢٥/٤) وانظر أيضًا: (٢٩٠٥/٧)

ووقف حمزة على (دعاءً ونداءً) [البقرة:١٧١] المنصوبتين كالمرفوع والمجرور، وعامل الهمزة معاملة الهمزة المتطرفة وإن كان بعدها ألف مدية، وقد وجَّه القسطلّاني ذلك بأنه "لغة للعرب معروفة فتبدل الهمزة فيه ألفا ثم تحذف للساكنين"[١] وقد تقدم اختيار الباحث لقول أبي شامة بأنّ الهمزة أبدلت ألفًا فاجتمعت ألفان فلم تحذف إحداهما بل زيد في مدهما لا أن إحداهما حذفت للساكنين، وهذه اللهجة التي أشار إليها القسطلّاني هي لهجة ربيعة التي تقف على المنصوب كالمرفوع والمجرور[٢].

وإذا كان قبل الهمزة المتطرفة ياء مدية فلم يقع في القرآن إلا في (النسيء) [التوبة:٣٧] و(بريء) [الأنعام:١٩]، وإذا كان قبلها واو فلم يقع إلا في (قروء) [البقرة:٢٢٨] [٣]، وتخفف الهمزة في الوقف في هذه المواضع بإبدالها ياء لينة شبه صامتة بعد الياء وواوًا لينة شبه صامتة بعد الواو، ثم يدّغمان، وقد وجّه القسطلّاني هذا التخفيف بتعذر نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وهذا يؤيده أن صوت المد حركة فكيف يسوغ أن تنقل إليه حركة، وقد عبر القسطلاني عن ذلك باختلال المدّ[٤]، وذكر القسطلاني أنّ التسهيل بعد الواو والياء ضعيف لقصورهما عن الألف، ويرى الباحث أنّ ضعف التسهيل هنا إنما نشأ عن أن الهمزة المسهلة يبقى شيء من حركتها، والواو والياء أقوى من الألف لما يعرض لهما من تضيق في المخرج لا يعرض للألف، فوقوع الهمزة المسهلة بعد الواو والياء المديتين يكاد يكون في الثقل موازيًا للهمزة المحققة، ولذلك ضُعِّف، أمَّا بعد الألف فهو أخف وأجرى في النطق، ولمّا كان النقل متعذرًا لإخلاله بالمد، والتسهيل ضعيفًا لما تقدم تعيّن البدل، ثم الإدغام للتخفيف[٥].

ومن صور تخفيف الهمزة في الوقف مما وجهه القسطلّاني صوتيًّا تخفيف الهمزة المتطرفة المسبوقة بساكنٍ صحيح، نحو (ملء) [آل عمران:٩١] و(دفء) [النحل:٥]، أو واو أو ياء أصليتين، سواء أكانتا مديتين، نحو (المسيء) [غافر:٥٨] و(تنوء) [القصص:٧٦] أو لينتين نحو (شيء) في (إنَّ

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٥٤٣/٤).

٢) انظر: الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) شرح شافية ابن الحاجب (٢٧٢/٢)

٣) أي من الهمزة المتطرفة المكتوبة منفردة على السطر في الرسم القرآني، وإلا فقد وقعت الهمزة المتطرفة التي قبلها واو مدية في (تنوء) لكنها كتبت بالواو، انظر وقف حمزة عليها في: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣٢٣٦/٧).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٩٤٠/٣) و(٣٩٧٣/٩).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٩٤٠/٣).

زلزلة الساعة شيء عظيم) [الحج:١] و(مثل السَّوْء) [النحل:٦٠]، قال القسطلّاني: "فتسهل الهمزة في ذلك بنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ويحرك بها، ثم تحذف هي ليخف اللفظ، وقد تميز باختلاف الحكم الفرق بين الياء والواو الأصليتين والزائدتين، والله أعلم، وقد أجرى بعض النحاة الأصليتين مجرى الزائدتين، فأبدل وأدغم"[١]، وهذا النقل المذكور إن صحَّ إلى الصامت وشبهه من الواو والياء اللينتين، فإنه لا يصح إلى الياء والواو المديتين إلّا على معاملة صوت المد معاملة الصامت لتطرد القاعدة، فإنَّ دليل النقل ظهور حركة الإعراب المنقولة على (مل) و(دف) تخفيف (ملء) و(دفء)، ولذلك ينبغي في قياسهم أن تقدر الضمة على واو (تنو) وياء (المسي) تخفيف (تنوء) و(المسيء) ثم تحذف الضمة للثقل، والقول بحذف الهمزة رأسًا في مثل هذين الموضعين هو الأقرب لطبيعة صوت المد لكنَّهم طردوا القاعدة خاصّة أنهم رأوا أنَّ الصائت الطويل ينوب مناب الصامت في الوزن العروضي.

ومن ذلك الهمزة المتحركة إذا سبقت بصامت ساكن منفصل عنها في الرسم، نحو (قد أفلح) [المؤمنون:١] و(من آمن) [البقرة:٦٢] سهلها بعضهم بنقل حركتها إلى الساكن قبلها إلحاقًا لها بالمتصلة في الرسم أو الكلمة الواحدة[٢] لكنَّهم استثنوا من ذلك ميم الجمع الساكنة السابقة للهمزة، وعلة ذلك كما ذكر القسطلانيّ أنَّها "لو تحركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية، ولذلك آثر ورش صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها، ولا تحرك بغير حركتها"[٣] أمَّا إذا كان ما قبل هذه الهمزة المتحركة صوت مد أو لين منفصل عنها رسمًا فلم يذكر القسطلاني توجيهًا لتخفيفها، وقد التزم الباحث ألا يذكر إلا ما وجهه القسطلّاني صوتيًّا في "لطائف الإشارات".

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٤١/٣) وانظر أيضًا:(٢٩٢٤/٧) و(٣١٧٤/٧) حيث نقل القسطلاني عن سيبويه لغة أخرى في الوقف على الهمزة المتطرفة المسبوقة بساكن في كلمة (الخبء) هي (الخبا) نقلت فتحة الهمزة إلى الباء ثم أشبعت، وقد قرأ بها حمزة وهشام ووافقهما الأعمش فيما حكاه الحافظ أبو العلاء. وانظر: (٣٢٣٦/٧) و(٣٦٧٥/٨-٣٦٧٦)

٢) وانظر بعض صور تخفيف الهمزة المتحركة المسبوقة بساكن متصل في الرسم أو في كلمة واحدة بالنقل على القياس في: المصدر نفسه، (٢٧٧٣/٦) (٣٢٧٩/٧) (٣٧٨٥/٨،٣٦٧٦،٣٦٣٤،٣٦١٣،٣٥٨٩،٣٣٥٧) وانظر تخفيف حمزة لكلمة (إسرائيل) في الوقف بالنقل والسكت وغيرهما من الوجوه في: (٣١٣٠/٧)، (٣٣٣٥،٣٦١٢،٣٧٠٧/٩)، (٣٩٩٥/٩).

٣) المصدر نفسه، (٩٤٥/٣).

والهمزة المتوسطة المتحركة بعد متحرك لها تسع صور، تنتج بضرب صور الهمزة المتحركة بالحركات الثلاث في الصامت المتحرك قبلها بالحركات الثلاث[١]، وقد اختلف في تخفيف هذه الصور التسع عدا الصورتين الأوليين، وهما الهمزة المفتوحة بعد ضم، وبعد كسر، فإنهما يبدلان واوًا بعد الضم وياء بعد الكسر؛ ففي الصور السبع الباقية مذهب سيبويه التسهيل بين بين على الأصل، وروي عن حمزة أنه كان يقف على الهمزة المضمومة بعد كسر نحو (متكئون) [يس:٥٦] و(مستهزئون) [البقرة:١٤] بحذف الهمزة وضم ما قبلها "وهو صحيح في الأداء والقياس"[٢]، وروي عن غيره حذف الهمزة وكسر ما قبلها لكنه ضعيف، قال الداني: "ولا عمل عليه"[٣] ويرى الباحث أنَّ هذا غير ممكن في الأداء، ولا يمكن أن يستقيم به النطق إلا أن تكون الهمزة مسهلة فتوهم أنها محذوفة.

وروى أبو حيان عن الأخفش أنَّه أبدل الهمزة المكسورة بعد الضم واوًا خالصة، والهمزة المضمومة بعد الكسر ياء خالصة، "فيقول في نحو: (سئل) [البقرة:١٠٨] (سُوِل) وفي نحو (مستهزئون) [البقرة:١٤] (مستهزيون)" وعلة ذلك أنَّه "دبرها بحركة ما قبلها"[٤]، "لأنه لو دبرها بحركتها، فسهّلها بين بين أدّى ذلك إلى شبه أصل مرفوض، وهو واو ساكنة قبلها كسرة"[٥]. ولم يأخذ الجمهور بمذهب الأخفش وإن قيل إنَّه ليس على إطلاقه، بل أخذوا بمذهب سيبويه في تسهيل هذه الهمزة بين بين، وعلة ذلك على ما ذكر القسطلاني أنَّه "دبَّرها بحركتها"[٦] وذلك "قياس التسهيل؛ لأن حركتها أولى بها من غيرها"[٧]، وقد أخذ بعضهم بمذهب الأخفش في نحو (سنقرئك) وبمذهب سيبويه في نحو (سئل) لموافقة الرسم[٨].

وقد ذكر القسطلاني أنَّ بعضهم اعترض على مذهب الأخفش في إبدال همزة نحو (مستهزئون) ياءً محضة اعتبارًا بحركة ما قبلها، أنَّ إبداله هذا أصعب مما لو اعتبر ضمتها فسهَّلها بين الهمزة

---

١) انظرها في: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٩٤٧/٣).

٢) المصدر نفسه، (٩٤٨/٣) وانظر: (٣٤٣١/٨).

٣) المصدر نفسه، (٩٤٨/٣).

٤) المصدر نفسه، (٩٤٩/٣)، وانظر: (٣٣٥٥/٨، ٣٦٧٤-٣٦٧٥).

٥) المصدر نفسه، (١٤١١/٤).

٦) المصدر نفسه، (١٤١١/٤).

٧) المصدر نفسه، (٩٥٠/٣).

٨) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والواو، وذكر أنه أجيب عن هذا الاعتراض "بأنَّ هذا يلزم فيما هو أصل لا فيما هو محول من الهمزة"[١] وهذا يعني أنَّ مذهبه تخفيف للهمزة لا يضعفه أنَّه أثقل من صورة أخرى من صور التخفيف، وقد قرئت (مستهزئون) بحذف الهمزة أيضًا كما مرَّ سابقًا[٢].

وعلل القسطلاني الوقف على (مكر السيِّئ) [فاطر:٤٣] بإبدال الهمزة ياءً على القياس لسكونها وانكسار ما قبلها[٣]، ومثله تعليله لإبدال همزة (ادّارأتم) [البقرة:٧٢] ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها[٤]، وعلَّل بالتخفيف حذف الهمزة وقفًا من (هزؤًا) [البقرة:٦٧] وكفؤًا) [الإخلاص:٤] على قراءة من سكن الزاي والفاء[٥].

وقد ذكر القسطلاني جواز الروم والإشمام في بعض صور الهمزة المتطرفة المخففة في الوقف ما لم تبدل صوت مدّ، لأنه "لا أصل لها في الحركة"[٦] وهذا دالٌّ على ما كرر الباحث الإشارة إليه من إدراك الأقدمين لطبيعة صوت المد، وأنَّ معنى وصفهم إيّاه بالسكون عدم قبوله للحركة وقيامه في السمع مقام الساكن كما يدل عليه الميزان العروضي، ولحرصهم على اطّراد القاعدة، بما يفسر لهم وللمتعلمين أسباب التغير في أصوات العلة في التركيب.

وعلة جواز الروم في بعض صور الهمزة المتطرفة المسهلة في الوقف كما أشار إليه القسطلاني تنزيل النطق ببعض الحركة منزلة النطق بجميعها، وذكر أنَّ هذا مذهب الشاطبي والداني وابن فارس وكثير من القراء وبعض النحاة، وذكر أنَّ أكثر النحاة منعوه؛ لأن سكون

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٤١١/٤-١٤١٢).

٢) انظر أيضًا: المصدر نفسه، (٢٣١٨/٥ – ٢٣١٩)، و(٢٣٨٨/٦)، و(٣٤٢٩/٨)، (٣٥٠٧/٨)، ومثل (مستهزئون): (مالئون) و(ينبئك) و(يستنبئونك)، وقد فصل القسطلاني فيها القول في الإحالات المذكورة، وانظر وجوه وقف حمزة على الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك في كلمات أخرى في: (٢١٦٢/٥)، (٢٧٢١/٦) (٣١٣٦،٣١٧٦/٧)، (٣٥٨١/٨)، (٤٤١٦/٩،٤٤١٠،٤٤٠٨،٤٣٣٥،٤٠٦١).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٩٥٦/٣).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٩٥٧/٣).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٩٦٠/٣) و(٣٣٠٧/٧) و(٤٤٣٥/٩-٤٤٣٧)

٦) انظر: المصدر نفسه ، (٩٧٦/٣).

الهمزة الموقوف عليها يوجب إبدالها صوت مدّ، وذهب بعضهم إلى التفصيل فأجازوه فيما رسمت فيه الهمزة واوا أو ياء فقط[١].

وجاز في وقف حمزة على (هُزْءًا) [البقرة:٦٧] و(كُفْئًا) [الإخلاص:٤] حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها، وإبدال الهمزة واوًا مفتوحة، مع إبقاء ما قبلها ساكنًا، والنقل هو القياس، ولذلك وجَّه القسطلّاني الإبدال على تقدير الضم على ما قبل الهمزة؛ لأنه هو الأصل، والإسكان تخفيف، وذكر بصيغة التضعيف (قيل) توجيه ذلك الإبدال على توهم الضم[٢]، ولعل تضعيفه لهذا التوجيه لتنزيه القرآن عن مثل هذه العبارة، لأن التوجيهين معناهما واحد وإن اختلفت عبارتهما، ولعل مراد من ذهب إلى توهم الضم ما وقع من لهجات العرب في هذه الكلمة قبل نزول القرآن ثم نزل بعدُ بلسانهم على تعدد لهجاته.

أمَّا قراءة النقل فروعي فيها اللفظ الذي سكن فيه ما قبل الهمزة بقطع النظر عن أصل السكون "والوجهان صحيحان أخذ بهما جمهور القراء، إلا أنَّ الأشهر عندهم الإبدال"[٣].

ووقف حمزة على همزة (الذي اؤتمن) [البقرة:٢٨٣] بوجهين، هما: التحقيق، وإبدال الهمزة ياءً من جنس المد السابق لها، مع أنَّ ياء (الذي) قصرت لأجل التقائها بالهمزة الساكنة، وهم يرون أنها حذفت، ثم لمَّا أبدلت الهمزة الساكنة عادت الياء المحذوفة، فالتقت ياءان، فحذفت إحداهما، ونقل القسطلاني عن أبي شامة وجهًا ثالثًا يتسق وطبيعة صوت المد، وهو عدم حذف إحدى الياءين، بل بقاؤهما بتطويل المدّ، فتقرأ (أَلْ/لَ/ذي/ تُ/مِ/نَ) بإطالة ياء (ذي) فقال كما تقدم النقل عنه: "فإن الجمع بين حرفي مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد"[٤]، وهذا الوجه استنبطه أبو شامة ولم يروه، والمروي وجهان، التحقيق، والإبدال من غير مدِّ الياء زيادة على مدها الطبيعي[٥]، والذي يراه الباحث أنَّ تعليل الوجه الثاني بحذف إحدى الياءين لالتقاء الساكنين لا يتسق مع طبيعة صوت المد وأنَّ الأقرب في تعليل هذا الوجه أنَّ ياء (الذي) التي قصرت للهمزة الساكنة لم تُطَوَّل بسبب زوال سكون الهمز، بل بقيت قصيرة كما لو أنَّ الهمزة الساكنة باقية

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٣/٩٧٧-٩٧٨).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٤/١٤٥٧-١٤٥٩)، و(٦/٢٨٠٦) و(٧/٣١٠١) و(٨/٣٧٢٢).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٤/١٤٥٩).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٤/١٦٢٥).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٤/١٦٢٥-١٦٢٦).

اعتبارًا بأصل الياء المبدلة، وخففت الهمزة بإبدالها ياء مدية، أو يمكن أن يقال: إنَّ الهمزة حُذفت رأسًا، فرجعت الياء لزوال موجب حذفها أو تقصيرها، لكنَّ الإبدال هنا هو المقيس، فالتعليل الأول هو الأرجح.

ووقف حمزة على همزة (من نبإ) [الأنعام:٣٤] بإبدالها ألفًا على القياس لانفتاح ما قبلها وبإبدالها ياءً مراعاة لحركتها في الوصل كما نصَّ عليه القسطلّاني[١]، وهذا الوجه الأخير ليس مقيسًا، وفيه ضرب من ثقل الياء الساكنة بعد الفتحة، وقياس مثل هذه الياء أن تبدل ألفًا كما في نحو (هُدى)، ولعلَّ الهمزة هنا تحذف على الوجه الأول وتمطل فتحة الباء كما تمطل في روي الشعر للإطلاق تعويضًا عن الهمزة المحذوفة، وليس لهذا الإبدال تفسير إلا هذا على قول المحدثين؛ لأن الذي حلَّ محلَّ الهمزة فتحة قصيرة لا ألف طويلة، فاجتمعت فتحة الباء مع هذه الفتحة فتولدت الألف[٢].

ومثل (نبإ) (تفتأ) [يوسف:٨٥] فقد نص القسطلاني على أنَّ قياسها في وقف حمزة أن تبدل الهمزة ألفًا لانفتاح ما قبلها على التخفيف القياسي[٣].

وكذلك (من شاطئ) [القصص:٣٠] فقياسها أن تبدل الهمزة ياءً في وقف حمزة[٤]، وتعليل هذا الإبدال مثل ما ذكره الباحث آنفًا في (من نبإ) من حذف الهمزة والتعويض عنها بمطل الكسرة فتتولد الياء، ومثلها (يُنشئ) [العنكبوت:٢٠] و(يُبدئ) [العنكبوت:١٩] [٥] و(لكل امرئ) [عبس:٣٧] [٦]، والهمزة الثانية في (لؤلؤ) في جميع مواضعها من التنزيل[٧] تحذف وتمطل الضمة قبلها تعويضًا عنها.

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٥/٢٠٣١-٢٠٣٢).

٢) انظر: المصدر نفسه، (٩/٤٢٠٣).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٦/٢٥٣٠).

٤) انظر: المصدر نفسه، (٧/٣٢٢٩).

٥) انظر: المصدر نفسه، (٧/٣٢٥٤-٣٢٥٦).

٦) انظر: المصدر نفسه، (٩/٤٢٣٠).

٧) انظر: المصدر نفسه، (٨/٣٨٣٥-٣٨٩٦، ٣٨٣٦) و(٩/٤١٧٤).

ووقف حمزة على (الموءودة) [التكوير:٨] بوجوه، منها (المَوْدة) كالمَوْزة، وضعفه بعضهم لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ومنها (المَوُودة) وضعفوه لما فيه من الثقل[١].

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٤٢٣٦/٩-٤٢٣٨).

الفصل الثاني: النون الساكنة والتنوين

تقدَّم في فصل حذف الصوامت أنَّ أبا علي الفارسي شبَّه النون بأصوات العلة لكثرة ما يعرض لها من قلب أو إبدال تصير بهما صوتًا آخر كإبدالها ألفًا عند الوقف إذا كانت نون توكيد خفيفة، أو حذفها في (لم يكُ) أو زيادتها في نحو (انكسر)، قال: "فلما شابهت [النونُ] حروفَ اللين ضروبًا من هذه المشابهات، أجريت مجراها"[(١)]، أمَّا هذا الفصل فيعنى بصفاتٍ تعرض للنون نفسها لا تبدل بها صوتًا آخر أو تحذف أو تزاد، وإنَّما تعرض لها حال مجاورتها لأصوات أخرى محددة لم تكن لتعرض لها لولا هذه المجاورة، ولا تخرج بهذه الصفات عن كونها نونًا، وإنما يتغير النطق بها بعض التغير، وتختص هذه الصفات بالنون الساكنة لأنها أضعف من المتحركة وأكثر تأثرًا بما يليها من أصوات، والتنوينُ مثلُها لأنه في النطق نون ساكنة مسبوقة بصائت قصير، وهذه الصفات العارضة للنون الساكنة والتنوين هي الإدغام والإظهار والإخفاء والقلب، وفيما يلي عرض وتحليل لما وجهه القسطلاني من هذه الأحكام في كتابه "لطائف الإشارات".

أولاً: الإدغام:

وقد تقدم الحديث عن إدغام النون الساكنة والتنوين في حروف (يرملون) في فصل الإدغام، وعلة هذا الإدغام تقارب النون مع الراء واللام في المخرج والتماثل مع النون، والمشابهة المتقدمة بين النون وكل من الواو والياء اللينتين مع ما بينهما أيضًا من تقارب في المخرج.

أمَّا الميم فقد تقدم في فصل الإدغام أنَّ القسطلاني استشكل إدغام النون في الميم مع ما بينهما من تباعد، قائلا "فإن قلت: النون من طرف اللسان وفوق الثنايا، والميم من بين الشفتين، وبينهما مخارج، فلم ساغ الإدغام مع التباعد؟ أجيب: بأنه قد يحصل للمتباعد وجه يسوِّغ إدغامه، فالوجه

(١) انظر: الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، الحجة للقراء السبعة، (٦/٤٥٥-٤٥٦).

الذي قرّب بين النون والميم ونحوهما الغنّةُ التي اشتركا فيها، فصارا بذلك متقاربين"[١] ولكن إذا كانا حقا متباعدين فالتباعد بين النون الساكنة والواو أولى بالاستشكال، لأن الميم والنون تشتركان في جميع الصفات اللازمة في البينية والجهر والانفتاح والاستفال والذلاقة والغنة، والواو والنون لا تشتركان في جميع هذه الصفات؛ فكلاهما مجهور منفتح مستفل لكن الواو ليس فيها غنة، وليست من حروف الذلاقة، وهي رخوة ليست بينية كالنون.

وتقدم كذلك في فصل الإدغام أنَّ القراء اتفقوا على بقاء الغنة بعد إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، نحو: (عن نفس) [البقرة:٤٨] و(سنبلةٍ مائة) [البقرة:٢٦١] لكنهم اختلفوا في بقائها في اللام والراء والواو والياء، نحو: (فإن لم تفعلوا) [البقرة:٢٤] و(من ربهم) [البقرة:٥] و(من وال) [الرعد:١١] و(فئةٌ ينصرونه) [الكهف:٤٣]، وأكثر القراء على بقاء الغنة في اللام والراء كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر، وغيرهم، ولم يبق خلف عن حمزة الغنة في الواو والياء "اتباعًا لأصل الإدغام" ووافقه المطوعي عن الأعمش، كما قرأ الدوري عن الكسائي بحذف الغنة في الياء دون الواو في بعض الطرق عنه[٢]، والإدغام بغير غنة هو الأصل، لكن الأكثر الأفصح إثبات الغنة مع الواو والياء وحذفها في اللام والراء[٣]، وعلة ذلك في اللام والراء كما قال القسطلاني "بعدهما عن الغنة"[٤] ولم يذكر علة إثباتها عند الأكثرين في الواو والياء. واختلفوا كذلك في الغنة الثابتة مع إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم، فهل هي غنة النون المدغمة فيكون الإدغام ناقصًا، أم هي غنة الميم المدغم فيها، فيكون الإدغام محضا كاملاً، وهذا الثاني هو الذي اختاره الداني والمحققون ورجحه القسطلاني تبعًا لابن الجزري، وعلل ذلك بأن النون قلبت ميمًا ثم أدغمت أي أنها تماثلت مع الميم مماثلة تامة وأدغمت، كأنه يشير بذلك إلى أن هذا هو أصل الإدغام، فقد اتفقوا على أن غنة إدغام النون في النون هي غنة المدغم فيه، وهو النون الثانية. أما الغنة الثابتة مع الواو والياء واللام والراء عند بعض القراء فواضح أنها غنة المدغم[٥].

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٨٧/٢).

(٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٨٩/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٧٩١/٢) و(١٤٠٤/٤).

(٤) المصدر نفسه، (٧٨٧/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٧٨٩/٢-٧٩١).

وقد رأى السخاوي أنَّ الإدغام بغنة إنما هو إخفاء، ويرى أن تسميته بالإدغام مجاز، وقد رد عليه الجعبري، وأقره القسطلاني، ووصف الإدغام الكامل بأنه محض، والإدغام الناقص بأنه غير محض؛ لأنَّ المدغم قلب لمثل المدغم فيه، فالقلب فيه حقيقي، كما أنَّه مشدد، والمخفى مع المخفى فيه ليس فيهما تشديد، وأنَّ الإدغام مع بقاء الغنة إدغام ناقص كمثل إدغام الطاء في التاء مع بقاء صفة الإطباق في مثل (أحطت) [النمل:٢٢] و(بسطت) [المائدة:٢٨][(١)]، لكن ابن الحاجب استشكل ذلك بالفرق بين الإطباق والغنة "فإن الغنة لا تتوقف على النون؛ لأنها من مخرج غير مخرجه، فإنَّ النون من الفم، والغنة من الخيشوم، بخلاف الإطباق، فإنه مع الطبق في مخرجه، فلا يتأتى إلا به"[(٢)].

ويظهر للباحث أن هذا الاستشكال مدفوع بأن الغنة وإن كانت من غير مخرج النون، إلا أنها ملازمة لها، ولا يمكن النطق بالنون دونها، ونَصُّ العلماء على أن مخرج النون من طرف اللسان وفوق الثنايا، إنما هو نص منهم على مكان الاعتماد، وإلا فإن التصويت بالنون كلها يخرج من الخيشوم، ألا ترى أنك لو أغلقت أنفك ونطقت بالنون ما استطعت ولا أطقت!

واتفق القراء على إظهار النون الساكنة إذا وليتها الواو أو الياء اللينتان، وذلك نحو: (صنوان) [الرعد:٤] و(بنيان) [الصف:٤] و(الدنيا) في جميع مواضعها من التنزيل لئلا يتوهم أنَّ الواو أو الياء المبدلتين من النون أصليتان كما في نحو (ديَّان) و(حيَّان) و(صوَّان) [(٣)] فتلتبس الأبنية بعضها ببعض[(٤)].

وقياس الحروف المقطعة في مطالع السور ألا تدغم نونها الساكنة فيما بعدها، لكن أدغم نون سين في (يس والقرآن) [يس:١-٢] في الواو بعدها هشام والكسائي ويعقوب وخلف ووافقهم الأعمش وابن محيصن، وعلة هذا الإدغام كما أشار إليه القسطلاني التقارب وزيادة التخفيف[(٥)].

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٨٩/٢ – ٧٩٠).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٧٨٩/٢ – ٧٩٠)

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٧٩٢/٢).

(٤) انظر: النيرباني (٢٠٠٦م) عبد البديع، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص:(١٧٥).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (٣٤٥٢/٨).

وأظهر هذه النون أبو عمرو وقنبل وحمزة، وأبو جعفر، وروي الوجهان عن نافع والبزي وابن ذكوان وعاصم "بالإظهار للمبالغة في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض؛ لأنه بِنِيَّة الوقف، وهذا أجري على القياس في الحروف المقطعة"[١].

ثانيًا: الإظهار:

علل القسطلاني إظهار النون الساكنة والتنوين إذا وليهما أحد أصوات الحلق الستة على مذهب المتقدمين، الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، بالتباعد بين المخرجين[٢].

على أنَّ أبا جعفر المدني وقالون في بعض الطرق عن أبي نشيط يخفيان النون الساكنة والتنوين عند الغين والخاء في جميع مواضع التقائها من التنزيل، واستثنى بعض الرواة عن أبي جعفر ثلاثة مواضع، رووها عنه بالإظهار، وهي: (فسينغضون) [الإسراء: ٥١] و(إن يكن غنيا) [النساء: ١٣٥] و(المنخنقة) [المائدة: ٣]، وبعض الرواة عنه لم يستثن هذه المواضع، " والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس"[٣]، ووجَّه القسطلاني قراءة أبي جعفر هذه بقرب مخرجي الغين والخاء من أقصى اللسان، وهو مخرج القاف والكاف[٤] على مذهبهم في أنهما من مخرج واحد.

ثالثًا: القلب:

إذا ولي النون الساكنة المتوسطة أو المتطرفة أو التنوين باء، نحو: (أنبئهم) [البقرة:٣٣] و(عليمٌ بذات) [آل عمران:١١٩] فقد اتفق القراء على قلبهما ميمًا خالصة، لا فرق بينها وبين الميم في نحو (أم به) [سبأ:٨]، وقد وجه القسطلاني هذا بعسر إظهار النون والإتيان بغنتها الأنفية ثم الانتقال إلى الشفتين وإطباقهما لتخرج الباء، وكذلك يعسر إدغام النون في الباء لبعد المناسبة بينهما واختلاف نوع المخرج؛ فهما وإن كانا متقاربين إلا أنَّ مخرج النون من طرف اللسان مع أصول الثنايا،

---

(١) المصدر نفسه، (٣٤٥٣/٨).

(٢) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٧٨٦/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (٧٨٦/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والباء من الشفتين، وإذا ثقل كل من الإظهار والإدغام تعين الإخفاء لكن الانتقال من غنة النون إلى الباء ثقيل، فقلبت النون ميمًا لتماثل الباء في المخرج، وقد حذر القسطلاني القارئ مما سماه "كز الشفتين" على الميم المقلوبة لئلا يؤدي هذا إلى زيادة الغنة عن مقدارها "فليتلطف بسكون الميم"[١].

رابعًا: الإخفاء:

تخفى النون الساكنة والتنوين إذا وليهما حرف عدا الألف وحروف الإدغام والقلب، نحو: (أنكالا) [المزمل:١٢] وحروف الإخفاء خمسة عشر، هي: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء[٢].

وقد نقل القسطلاني عن الجعبري وجه إخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف بأنَّهما "لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام فيدغمان فيهنّ، ولم يبعدا منهنَّ كبعدهما من حروف الحلق، فيظهران عندهنّ، فلذا تعين الإخفاء الذي هو حالة بين الإظهار والإدغام، وإخفاؤهما على قدر قربهما منهنّ، فكلما قوي التناسب بالمخرج أو الصفة قرب إلى الإدغام، وكلما قلَّ قرب إلى الإظهار"[٣].

وقد علل القسطلاني منع الإدغام في نحو (يحزنك كفره) [لقمان:٢٣] بأن مخرج النون انتقل إلى الخيشوم لأنها أخفيت، فبعد مخرجها عن مخرج الكاف، ولو أدغمت لأدى ذلك إلى الإجحاف بالكلمة بحصول إعلالين، فالإخفاء كما تقدم حالة بين الإظهارر والإدغام، فكيف يجتمع مع الإدغام؟![٤].

والأصل في الحروف المقطعة إذا ولي نونها حرف من حروف الإخفاء ألا تخفى؛ لأن القصد تمييز بعض هذه الحروف عن بعض، ونطقها منفصلة كنطق من يعدد حروف الهجاء، لكن روي

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢/٧٩٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (٢/٧٩٤-٧٩٥).

(٣) المصدر نفسه، (٢/٧٩٥-٧٩٦).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (٢/٦٩٣).

عن أكثر القراء إخفاء النون عند الصاد في (كهيعص) [مريم:١] وأظهرها بعضهم كحفص على الأصل في تمييز الحروف المقطعة بعضها عن بعض[١].

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (٢٨٢٨/٧).

الفصل الثالث: الراءات

رأى مكي بن أبي طالب أنَّ ترقيق الراء ضرب من ضروب الإمالة، وأكثر علماء التجويد يرون اختلاف حقيقتيهما "لأن الإمالة جَعْلُ الألفِ كالياء، والفتحةِ كالكسرة، وأما الترقيق فهو إنحاف الحرف عن صوته، ويمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وإن كان يمتنع التفخيم مع الإمالة رواية"[١].

والراء مجهورة بينيَّة منفتحة ذلِقة، والأصل فيها أن تكون مفخمة في رأي أكثر علمائنا الأقدمين "لتمكنها في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق"[٢] ورأى بعضهم أنه ليس أصلها التفخيم ولا الترقيق، وإنما ذلك بما يعرض لها من حركة، وما يكتنفها من أصوات مفخمة، وعللوا رأيهم هذا بأنَّ تفخيم الراء وترقيقها يعود إلى سبب خارج عنها لا إلى سبب يتعلق بذاتها.

وبما أنَّ ترقيق الراء وتفخيمها عائد إلى حركتها فإنَّ القسطلاني كغيره من علماء التجويد رتب أحكامها وفق هذه الحركة، وهي لا تخرج عن كونها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة، وفيما يلي عرضٌ لما وجهه القسطلاني من ذلك صوتيًّا وما يمكن التعقيب به عليه وتحليله ومناقشته.

أمَّا الراء المفتوحة فقد اتفق القراء إلا ورشًا من طريق الأزرق على تفخيمها بقطع النظر عن حركة الحرف الذي قبلها وماهيته كما في نحو: (ورزقكم) [الأنفال:٦٢] و(برسولهم) [غافر:٥] و(نُشُرًا) [الأعراف:٥٧] و(الطير) [سبأ:١٠].

والراء المفتوحة المتوسطة أو المتطرفة يرققها ورش من طريق الأزرق إذا سبقت بياء ساكنة، نحو: (في ريب) [البقرة:٢٣] أو كسرة متصلة لازمة، نحو: (كِرامًا) [الفرقان:٧٢] إلا إذا تبع الراء المتوسطة صوت من أصوات الاستعلاء، نحو: (الصراط) [الفاتحة:٦] أو راء غيرها، ولم يقع ذلك

---

١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٦٢/٣).

٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

إلا في ثلاث كلمات، هي: (ضرارًا) [البقرة:٢٣١] و(فرارًا) [الكهف:١٨] و(الفرار) [الأحزاب:١٦] فيقرؤها بالتفخيم مماثلة جزئية لصوت الاستعلاء أو مناسبة لتفخيم الراء الثانية[١].

ويرقق ورش الراء المفتوحة إذا فصل بينها وبين الكسرة قبلها ساكن، كما في نحو (إجرامي) [هود:٣٥] ووجه ذلك عند القسطلاني أن الفصل بالساكن ضعيف فهو "حاجز غير حصين"[٢].

على أنَّ ترقيق الراء المفتوحة المسبوقة بساكن مكسور ما قبله عند ورش لا يكون إلا بشروط، منها ألا يكون الساكن مفخمًا، كما في (إصرهم) [الأعراف:١٥٧]، فيفخم الراء "للتنافر وعدم التناسب"[٣] بين الراء المرققة والصوت المفخم قبلها.

وإذا كان المفخم الساكن قبل الراء خاءً كما في (إخراج) [البقرة:٢١٧] فورش يرقق الراء ولا يفخمها، ولا يعتد بالحاجز مع أنه من حروف الاستعلاء، لنزول مرتبة الخاء عن غيرها من حروف الاستعلاء بالهمس فيما ذكر القسطلاني، مع أن الصاد مستعلية مهموسة، لكن الإطباق يقوي تفخيمها[٤].

ومن شروط ترقيق الراء المفتوحة المسبوقة بساكن مكسور ما قبله عند ورش ألا يكون بعدها حرف استعلاء أيضًا كما في نحو (إعراضهم) [الأنعام:٣٥] و(الإشراق) [ص:١٨] على خلاف فيها سيأتي ذكره لاحقًا[٥].

ومن هذه الشروط ألا يكون بعد هذه الراء المفتوحة راء مثلها، كما في نحو: (مدرارا) [الأنعام:٦] للتناسب بين الراءين، وإذا كانت الراء لا ترقق عند ورش مع تحقق شرط الترقيق مناسبة للصوت المفخم الذي يكتنفها فمناسبتها للراء أولى كما يفهم من كلام القسطلاني[٦].

ومن هذه الشروط ألا يكون ذلك في اسم أعجمي، نحو: (إبراهيم) و(عمران) و(إسرائيل) حيث وقعت من آيات التنزيل، وقد علل القسطلاني تفخيم الراء في هذه الأسماء بثقل الأعلام الأعجمية

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٦٣/٣-١١٦٦،١١٦٤).

٢) المصدر نفسه، (١١٦٥/٣).

٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤) انظر: المصدر نفسه، (١١٦٦/٣) و(١٥٨٠/٤).

٥) انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، و(١١٧٢/٣-١١٧٣).

٦) انظر: المصدر نفسه، (١١٦٦/٣).

والمحافظة على أصلها وكونها مسبوقة بصوتين حلقيين على مذهب القدماء، هما الهمزة والعين[١]، وأصوات الحلق تميل إلى الفتح، والترقيق، وإن كان في راء مفتوحة، يقرب الراء من الكسر أو تميل به الفتحة قليلا، ولذلك عد مكي ترقيقها من ضروب الإمالة، وخالفه الجمهور كما تقدم.

وقد اختلف عن ورش في ترقيق الراء المفتوحة المسبوقة بكسرة في ألفاظ مخصوصة[٢]، منها: (سراعًا) [ق:٤٤] و(ذراعًا) [الحاقة:٣٢] و(ذراعيه) [الكهف:١٨] و(افتراءً) [الأنعام:١٤٠،١٣٨] و(مراءً) [الكهف:٢٢]؛ فمن رققها من الرواة عن ورش ماثل بها الكسرة قبلها، ومن فخمها راعى ما بعدها من العين والهمزة، وهما من أصوات الحلق[٣].

ومن هذه الألفاظ: (ساحران) [القصص:٤٨] و(تنتصران) [الرحمن:٣٥] و(طهرا) [البقرة:١٢٥] فمن رققها عن ورش فلمناسبة الكسرة قبلها، ومن فخمها راعى الألف بعدها[٤]، وسبب ذلك فيما قدم الباحث أن الترقيق والفتحة، طويلة كانت أو قصيرة، متنافيان.

ومنها: (وعشيرتكم) [التوبة:٢٤]؛ فمن رققها عن ورش فللياء الساكنة قبلها، ومن فخمها فلمناسبة الشين كما قال القسطلاني[٥]، لكنه لم يذكر وجه هذه المناسبة، وقد يكون وجهها في رأي الباحث التفشي الذي في الشين، وهو من صفات القوة، فيتنافى مع الترقيق، وقد يكون سبب تفخيمها مناسبة العين المفتوحة، أو مناسبة الشين والعين معًا.

ومنها (حيران) [الأنعام:٧١] فمن اختار تفخيمها عن ورش مع أنها سبقت بياء ساكنة نظر إلى أنها ممنوعة من الصرف كما ذكر القسطلاني[٦]، لكنه لم يبين صلة المنع من الصرف بتفخيم الراء في هذا الموضع، ويرى الباحث أنَّ الممنوع من الصرف ثقيل، ولذلك لا يكسر، ويناسب ذلك ألا ترقق راؤه المفتوحة مناسبة لفتح آخره وامتناع كسره، فالترقيق يضعف فتحة الراء فتضعف معه هذه المناسبة.

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات ، (١١٦٦/٣).

٢) انظر هذه الألفاظ في المصدر نفسه، (١١٦٧/٣).

٣) انظر: المصدر نفسه، (١١٦٨/٣-١١٦٩).

٤) انظر: المصدر نفسه، (١١٦٩/٣).

٥) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٠/٣).

٦) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٠/٣).

ومنها: (وزرك) و(ذكرك) [الشرح:٢،٤] فترقيقها على القياس، وتفخيمها لمناسبة الفواصل أو رؤوس الآي[١]، وقد اعترض الداني على كون التفخيم لمناسبة رؤوس الآي بنحو: (كورت) و(سيرت) [الانفطار:٣،٤] و(فجرت) و(بعثرت) [التكوير:١،٣]، فلم تفخم مع كونها فواصل[٢]، ويرى الباحث أنَّ مراعاة هذه المناسبة جائزة لا واجبة فلا معنى لاعتراض الداني.

ومنها: (الإشراق) [ص:١٨] فقياسها أن تفخم لأجل القاف بعدها، وهي من أصوات الاستعلاء، وعلة من رققها عن ورش كما ذكر القسطلاني كسر القاف "لصعوبة الصعود من التسفل"[٣]، والقاف المكسورة يضعف استعلاءها وتفخيمها.

ومنها: (حصرت صدورهم) [النساء:٩٠] فترقيق راء (حصرت) المفتوحة على القياس لكون ما قبلها مكسورًا، ومن فخمها عن ورش في الوصل دون الوقف فلمماثلة صوت الصاد المطبق المفخم بعدها في (صدورهم)[٤]، واختار ابن الجزري ترقيقها وصلا ووقفًا فلم يعتد بصوت الاستعلاء، لأنه منفصل عن الراء؛ ولأن القراء اتفقوا على ترقيق (الذكر صفحا) [الزخرف:٥] و(المدثرُ قم) [المدثر:١-٢] مع وقوع صوت الاستعلاء بعد الراء لكونه منفصلا عنها[٥]، ويرى الباحث أنَّ الاعتداد بتأثير صوت الاستعلاء مع انفصاله عن الراء إنما هو جائز لا واجب، واختاره الراوي في (حصرت صدورهم) دون الموضعين المذكورين، لأنَّ الصاد أقوى من القاف، ولأنها اكتنفت الراء فوقعت قبلها وبعدها.

ومنها (بِشَرَر) [المرسلات:٣٢] فقد اختلف عن ورش في ترقيق الراء الثانية، فمن رققها فلمماثلة ترقيق الراء الثانية المكسورة وصلاً، واستصحب هذا الترقيق في الوقف لكون زوال الكسرة عارضًا، وفخمها بعضهم في الوقف دون الوصل، واعتد بمناسبة الراء الثانية في الوصل فقط، هذا إذا وقف عليها بالسكون لكن إذا وقف بالروم وأتى بثلث الكسرة رقق الثانية وناسب بها الأولى[٦].

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٧٠/٣-١١٧١).

٢) انظر: المصدر نفسه، (١١٧١/٣) واعتراض الداني هذا نقله المصنف عن مخطوط "جامع البيان" (١٥٢/أ) كما أشار إليه المحققون في الحاشية (٦) من الصفحة نفسها في "اللطائف".

٣) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٢/٣-١١٧٣).

٤) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٣/٣).

٥) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٤/٣) وابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (٩٨/٢).

٦) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٧٤/٣-١١٧٦) و(٤١٩٢/٩).

واختلف عن ورش في الراء المفتوحة المنونة بأقسامها[١] ولن يشير الباحث من ذلك إلا إلى ما وجهه القسطلاني صوتيًّا، ومن ذلك أنَّ بعضهم فخم الراء في جميع هذه الأقسام وصلاً ووقفًا سواء كانت مسبوقة بكسرة، نحو: (صابرًا) [الكهف:٦٩] أو مسبوقة بساكن مكسور ما قبله، نحو: (حِجْرًا) [الفرقان:٢٢] أو كان بعد الراء ياء ساكنة، نحو: (خبيرًا) [النساء:٣٥]، مع أنَّ القياس عن ورش في هذه الأقسام ترقيق الراء كما روي عنه من وجه آخر، وقد علَّل القسطلاني التفخيم في هذه المواضع بمناسبة التنوين اللاحق لها، ولم يبين وجه هذه المناسبة، ويرى الباحث أنَّ وجه المناسبة هو كون هذا التنوين يبدل ألفًا في الوقف[٢]، والترقيق ينحو بالراء قليلاً عن الفتحة، وهو ما لا يناسب الألف، ثم أجري الوصل مجرى الوقف.

ومن الرواة عن ورش من فخَّم من هذه الأقسام ما سبق فيه الراء ساكن صحيح مرقق مظهر مسبوق بكسرة، وقد وقع ذلك في ست كلمات، هي: (ذِكْرًا) [الكهف:٧٠] و(سِتْرًا) [الكهف:٩٠] و(حِجْرًا) [الفرقان:٢٢] و(وِزْرًا) [طه:١٠٠] و(إمرًا) [الكهف:٧١] و(صِهْرًا) [الفرقان:٥٤]، وعلة التفخيم في هذه الكلمات الست الفصل بالساكن كما يفهم من كلام القسطلاني، مع أنَّ الفصل بالساكن لم يعتد به في غير المنون، لكن اعتد به في هذه المواضع لمكان الألف التي يبدل إليها التنوين وقفًا، والاعتداد بالألف وصلاً كما تقدم، واستثنوا ما قبلها ساكن صحيح مدغم، وقد وقع ذلك في كلمتين، هما: (سرًّا) [البقرة:٢٣٥] و(مستقرًّا) [النمل:٤٠] "لذهاب الفاصل لفظًا"[٣].

واستثنى بعضهم عن ورش (صِهْرًا) [الفرقان:٥٤]، فرققها، وسبب ذلك كما أشار إليه القسطلاني خفاء الهاء، فضعف الفصل بالهاء يجعل الراء كأنها مسبوقة بكسرة من غير فصل، لكن كأنهم لم يعتدوا بأن المكسور قبلها صاد مطبقة مستعلية، ولذلك لم يستثنها جميع من فخم هذه الكلمات الست عن ورش[٤].

---

١) انظر هذه الأقسام في: المصدر نفسه، (١١٧٦/٣-١١٧٨).

٢) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٨/٣).

٣) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٩/٣).

٤) انظر: المصدر نفسه، (١١٧٩/٣).

أمَّا الراء المكسورة فقد اتفق جميع القراء على ترقيقها في جميع أقسامها التي ذكرها القسطلّاني، سواء كانت كسرة الراء لازمة أو عارضة أو منقولة، أو سواء كانت مبتدأة أو متوسطة أو متطرفة[١].

ولم يجد الباحث من أحوال الراء المضمومة ما وجهه القسطلاني صوتيًّا، أمَّا الراء الساكنة فمنها (قرية) [البقرة:٢٥٩] و(مريم) [البقرة:٨٧] فالترقيق فيهما لمناسبة الياء بعدهما حملاً لها على الياء التي تسبقها كما قال القسطلاني[٢].

ومنها (المرء) في قوله تعالى: (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) [البقرة:١٠٢]، فقياس رائها التفخيم، ومن رققها فلكسرة الهمزة بعدها، مع أنَّ الصواب في رأي القسطلاني هو التفخيم[٣].

والراء الساكنة المسبوقة بكسرة لازمة، كما في نحو: (مِرْية) [هود:١٧] مرققة إلا إن وقع بعدها صوت استعلاء غير مكسور فتفخم لمناسبته، ولم يرد من ذلك في القرآن إلا في : (قرطاس) [الأنعام:٧] و(فرقة) [التوبة:١٠٧] و(إرصادا) [التوبة:١٢٢] و(مرصادا) [النبأ:٢١] و(لبالمرصاد) [الفجر:١٤][٤].

أمَّا (فِرق) [الشعراء:٦٣] فقد رقق بعضهم راءها عن ورش ولم يعتد بصوت الاستعلاء، بسبب كسرته، وتقاس عليه كلمة (فرقة) [التوبة:١٠٧] لمن يميل فتحتها[٥].

وأشار القسطلاني إلى كلمات ترقق راؤها وتفخم باعتبارين، بسبب اختلاف القراء في الحركة قبلها، "وذلك نحو (أرنا) [البقرة:١٢٨] و(أرني) [البقرة:٢٦٠] فمن سكّن فخّم ومن كسر أو اختلس

---

١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٨٢/٣).

٢) انظر: المصدر نفسه، (١١٨٧/٣).

٣) انظر: المصدر نفسه، (١١٨٨/٣).

٤) انظر: المصدر نفسه، (١١٨٩/٣-١١٩٠).

٥) انظر: المصدر نفسه، (١١٩٠/٣-١١٩١) و(٣١٤٠/٧)

رقق"[١]، ومن ذلك انفراد أبي عمرو بترقيق راء (يشعركم) [الأنعام:١٠٩] لأنه يسكن الراء؛ لكسرة العين قبلها، وانفراد حمزة بترقيق راء (فصرهنَّ) [البقرة:٢٦٠] لأنه انفرد بكسر الصاد، وانفراد الكسائي بترقيق راء (غير) في (ما لكم من إله غيره) حيث وقع في آيات التنزيل؛ لكسره الراء دون غيره من القراء[٢]، ومن ذلك (قَرْن) انفرد ورش بكسر القاف فرقق الراء، والباقون فتحوا القاف ففخموا الراء[٣].

١) انظر أمثلة أخرى على الراء التي تفخم وترقق باعتبارين في: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٩٣/٣-١١٩٤) و(١٥١٩/٤-١٥٢٠) و(٢٧٥٠/٦).

٢) انظر: المصدر نفسه، (١١٩٤/٣).

٣) انظر: المصدر نفسه، (٣٣٦٤/٨).

الفصل الرابع: اللامات

اللام صوت مجهور بيني منحرف منفتح ذَلِق، والأصل فيها الترقيق، ولا تفخم إلا لعلة، وجرى كثيرٌ من علماء التجويد على تسمية تفخيم اللام تغليظًا[١]، ومنه ما اتفق عليه بين القراء، ومنه ما اختلف فيه، وفيما يلي عرضٌ لما وجهه القسطلاني من ذلك وتحليله ومناقشته.

تغليظ اللام المتفق عليه:

تفخم لام لفظ الجلالة بعد فتح أو ضم محققين، في الوصل وفي الابتداء، نحو: (شهد الله) [آل عمران:١٨] و(رسل الله) [الأنعام:١٢٤] و(وإذ قالوا اللهمَّ) [الأنفال:٣٢] و(الله ربنا) [الأعراف:٨٩] وعلة هذا التفخيم معنوية "قصدًا لتعظيم هذا الاسم الأعظم الشريف الدال على الذات المقدسة"[٢]، فترقيق لام لفظ الجلالة على خلاف الأصل فيها؛ فلا ترقق إلا إن سبقت بكسرة مباشرة محضة متصلة أو منفصلة عارضة أو لازمة، نحو: (بسم الله) [الفاتحة:١] و(ما يفتحِ الله) [فاطر:٢]، ووجه القسطلاني هذا الترقيق "بالتناسب المتسق، فيسهل على اللافظ ويعجب السامع، ولا يجوز التفخيم لتنافر اللفظ لخروجه من تسفل إلى تصعد، ليعمل اللسان عملا واحدًا"[٣].

وإذا سبق لفظ الجلالة براء ممالة، نحو: (وسيرى الله) [التوبة:٩٤] فإنه يجوز التفخيم؛ لأنها لم تسبق بكسرة خالصة، والترقيق؛ لأنها لم تسبق بفتحة خالصة[٤].

ونبه القسطلاني على أنَّ لفظ الجلالة المسبوق براء مفتوحة أو مضمومة اختص ورش بترقيقها من طريق الأزرق، نحو: (أفغيرَ الله) [الزمر:٦٤] (ولذكرُ الله) [العنكبوت:٤٥] ليس فيها إلا

---

(١) القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٩٥/٣).

(٢) المصدر نفسه، (١١٩٦/٣).

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) انظر: المصدر نفسه، (١١٩٦/٣-١١٩٧) وانظر في (١١٩٧/٣) التفصيل فيمن رجح التفخيم ومن رجح الترقيق في هذا الموضع.

التفخيم[١]؛ ولم يذكر القسطلاني لذلك وجهًا، ويرى الباحث أنَّ العلة في ذلك كون الراء المرققة لا تزول عنها حركتها كما تزول عن الراء الممالة، وإن كان الفتح والضم في غير الممالة أقوى وأظهر.

وقد ترقق لام لفظ الجلالة وتفخم باعتبارين؛ لاختلاف القراء في الحركة قبلها، ولذلك أورد القسطلاني عددًا من الألغاز في انفراد بعض القراء بترقيق لفظ الجلالة في مواضع معينة أو تفخيمها، نحو: (لا يهديهم الله) [النحل:١٠٤] فالجمهور على ضم الميم من (يهديهم) وتفخيم لفظ الجلالة بعدها، لكنَّ أبا عمرو يرققها لأنه يقرأ الميم بالكسر لا الضم[٢].

تغليظ اللام المختلف فيه:

واختلف في ترقيق اللام وتغليظها إذا كانت مفتوحة، وقبلها صاد، نحو: (وصلوات) [التوبة:٩٩] أو طاء، نحو: (طلَّقكنَ) [التحريم:٥] أو ظاء، نحو: (لا يظلمون) [البقرة:٢٨١] [٣]، ولم يختلف في ترقيق اللام المفتوحة بعد الضاد، نحو: (أضللتم) [الفرقان:١٧] وعلل ذلك القسطلاني ببعد مخرجها عن اللام[٤]، وهذا تعليل غريب، فالضاد أقرب أصوات الإطباق إلى اللام، ويظهر للباحث أنَّ علة ترقيق اللام المفتوحة بعد الضاد ما في الاستطالة التي تحبس جانب اللسان الأيسر مع ما يوازيه من الأضراس فيكون الارتفاع بأقصى اللسان لأجل التفخيم بعد انحباس جانب اللسان مع ما يوازيه من الأضراس أعسر وأشق.

وقد قرأها ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام للماثلة الجزئية لهذه الأصوات الثلاثة المطبقة المفخمة، واختلفت الرواية عن ورش في اللام المفتوحة المسبوقة بطاء أو ظاء، فرققها بعضهم وخص التفخيم باللام المفتوحة المسبوقة بالصاد، ولم يذكر القسطلاني لذلك تعليلاً[٥]، ويرى

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١١٩٧/٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (١١٩٧/٣-١١٩٩).

(٣) انظر أمثلة هذه المواضع في المصدر نفسه، (١١٩٩/٣–١٢٠١)، وانظر أيضًا: (٤٣٦٠/٩، ٤٤٠٨، ٤٤٢٩).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٢/٣).

(٥) انظر: المصدر نفسه (١٢٠١/٣).

الباحث أنَّ ترقيق اللام أو تفخيمها في هذه المواضع جائز لا واجب، فمن اختار التفخيم في اللام المسبوقة بالصاد دون الطاء والظاء لم يخرج عن سَنن العربية، ولعل وجه اختياره هذا أنَّ الصفير الذي في الصاد يمتد به الصوت في جانبي الفم مع امتداد النفس بها لكونها مهموسة حتى النطق باللام التي توصف بأنها جانبية، فتلقي عليها بجِرانها فلا تستطيع انفكاكًا من مناسبتها، وإن كانت الصاد أضعف من الطاء والظاء.

واستثنى بعض الرواة عن ورش ممن لم يفخم اللام بعد الطاء نحو: (الطلاق) [البقرة:٢٨١] و(طلقتم) [البقرة:٢٨١] ففخمها، ولم يعلل القسطلاني ذلك بشيء، وظاهرٌ أنَّ علة ذلك اكتناف اللام بصوتي الاستعلاء الطاء والقاف[١]، وقريب من ذلك كلمة (صلصال) [البقرة:٢٨١] مع أنَّ اللام ساكنة لا مفتوحة، والخلاف جار في المفتوحة دون الساكنة، وعلة من فخمها ظاهرة أشار إليها القسطلاني، وهو وقوعها بين صادين[٢]، ومن رقق فعلى الأصل في اللام الساكنة.

واختلف عن ورش في اللام المفتوحة التي فصل بينها وبين الطاء بألف، نحو: (أفطال) [طه:٨٦] و(فصالاً) [البقرة:٢٣٣] فمن فخم لم يعتد بالألف، لأنها صوت هوائي لا حيز له، ولكون الطاء أقوى أصوات الإطباق كما يفهم من كلام القسطلاني، ومن رقق اعتدَّ بالفاصل[٣].

ولم يعتدَّ بفاصل الصوت المشدد كما اعتدَّ بالألف كما في نحو: (يُصَلَّبوا) [المائدة:٣٣]؛ لأنَّ هذا الفاصل "لام أدغمت في مثلها فصارت حرفا واحدًا فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها" كما نقل القسطلاني عن ابن الجزري[٤].

واختلف عن ورش أيضًا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، كما في نحو: (يصلاها) [الأعلى:١٢]، فمن فخَّم اعتدَّ بالصاد قبلها، ولم يعتدَّ بأنَّ فتحتها نحي بها نحو الكسرة، ومن رقق غلَّب الإمالة التي تنحو بالصوت نحو الكسرة[٥]؛ و"الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان"[٦].

---

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٢٠١/٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٧/٣).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٢/٣-١٢٠٣).

(٤) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٤/٣) وابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (١١٩/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٤/٣).

(٦) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٥/٣).

ومما وجه به القسطلاني ترقيق ما الأصل فيه التفخيم عند ورش مناسبة رؤوس الآي كما في نحو: (فلا صدّق ولا صلّى) [القيامة:٣١] كما وجَّه التفخيم مما حقه الترقيق عند ورش في بعض الكلمات بمناسبة رؤوس الآي أيضًا كما في نحو: (تصلى) [الغاشية:٤] (١).

واختلف عن ورش كذلك في تفخيم اللام المفتوحة المسبوقة بصاد أو طاء أو ظاء، حالة الوقف، نحو: (أن يوصل) [البقرة:٢٧، الرعد:٢١]؛ فمن فخَّم أجرى الوقف مجرى الوصل، وهذا معنى ما نقله القسطلاني في تعليل ذلك: "عروض السكون"، ومن رقَّق اعتدَّ بالسكون العارض وزوال الفتحة(٢)، وقد نص القسطلاني على رجحان التفخيم في مثل هذا الموضع مع أنَّ الفتحة، وهي شرط في تفخيم اللام، قد زالت؛ لأنَّ "سبب التغليظ هنا قائم، وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فتح اللام شرط، فلم يؤثر سكون الوقف لعروضه وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض" كما نقل عن ابن الجزري(٣).

(١) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (١٢٠٥/٣)، وما فيه من تفصيل في مواضع ورود هذه اللام من التنزيل.

(٢) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٥/٣-١٢٠٦).

(٣) انظر: المصدر نفسه، (١٢٠٧/٣)، و(١٤١٨/٤)، وابن الجزري (٨٣٣ هـ) النشر في القراءات العشر، (١١٤/٢).

خاتمة

تتبع الباحث في هذه الدراسة التوجيه الصوتي لاختلاف الصوامت في القراءات العشرة والأربعة الشاذة الزائدة عليها في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" لشهاب الدين القسطلاني (٩٢٣هـ)، وجمع هذه التوجيهات ودرسها ثم صنفها في بابين، الأول يشمل التغيرات العامة للصوامت بما فيها من إدغام وإبدال وحذف، والآخر يشمل التغيرات الخاصة ببعض الصوامت، وهي الهمزة والنون الساكنة والتنوين والراءات واللامات، وفيما يلي بعض ما تراءى للباحث من نتائج عامة في هذه الدراسة، أما النتائج الخاصة التي استخلصها من مناقشة التعليل الصوتي للقسطلاني أو ممن ينقل عنه فهذا مما تفرق في الفصول وتضيق به هذه الخاتمة المختصرة:

- استوعب القسطلاني أغلب ما قيل في التعليل الصوتي لاختلاف الصوامت في القراءات العشرة والأربعة الشاذة الزائدة عليه، ونَقَل الخلاف عمن قبله، وعارض بين الأقوال ووازن بينها واختار ورجَّح، وإن كان أغلب ما يرجحه يؤيد فيه فريقًا ممن سبقه من أهل العلم، ولا سيما ما جاء في كتب أبي حيان الأندلسي والسمين الحلبي ومكي بن أبي طالب والجعبري والداني والفارسي وابن زنجلة والقرطبي وغيرهم، وبعضُ الكتب التي رجع إليها ما زالت مخطوطة كبعض كتب الجعبري.

- شواهد كثيرة تدل على أنَّ أئمة القراء كانوا يختارون وجوه قراءتهم من روايات كثيرة يروونها عن شيوخهم، والناظر في كتب القراءات لا يخطئ هذه الشواهد، وهي معلومة بالضرورة عند المشتغلين بهذا العلم، والخلاف الدائر حول بعض القراءات إنما هو خلاف على اختيار القارئ وجهًا دون غيره مع أن غيره أرجح أو أكثر أو أقيس، ومن ذلك اختيار أبي عمرو بن العلاء قراءة حذف الحركة من الصامت الذي يسبقه صامت ساكن، ويليه ما يماثله أو يقاربه أو يجانسه؛ ليدغم في ما بعده إدغامًا كبيرًا. وقد عوَّل الباحث في هذا على حجة لم يسبق لأحد فيما اطّلع عليه أن أشار إليها، وهي طبيعة الصامت الساكن الذي يسبق الحرف المسكَّن في شواهد هذه القراءة من القرآن الكريم، وما في هذا الصامت من بعض الامتداد والجريان الذي يشبه ما في الواو والياء اللينتين اللتين يجوز التقاؤهما بالساكن بعدهما مدغمًا في مثله بإجماع النحويين والقرّاء، نحو: "قوم موسى" بتسكين ميم "قوم" وإدغامها في ميم "موسى"، وبذلك يجوز وقوع المقطع القصير المزدوج الإغلاق في درج الكلام كما في نحو "شهر رمضان" بإسكان راء

شهر وإدغامها في راء "رمضان" فيكون تقطيع هذه العبارة بالوقف على نون رمضان وإسكانها: (ص ح ص ص/ص ح/ص ح ح ص)، وقد استعان الباحث على هذا باستقراء فروع هذا الاختيار في قراءة أبي عمرو بن العلاء.

- نظر القدماء للألف من ناحيتين؛ الأولى: تركيبية، حيث تقوم الألف مقام الصوت الصامت أحيانًا في أوزان الأسماء والأفعال، وفي الوزن العروضي، فعدوها ساكنة في التحليل لتطرد لهم الأوزان والأبواب في تقرير القواعد، والأخرى: إفرادية، حيث نظروا لها من ناحية صوتية خالصة، وأدركوا أن طبيعتها تختلف عن الصوامت، وأن الحركات أبعاض حروف المد، وأن سكونها المقرر سكون ميت لا سكون حي كما في الصوامت فيما قرره القسطلاني، بل إنَّ بعضهم استعمل مصطلح الصوامت والصوائت والجوامد والذوائب بما يدل على أنهم كانوا يفرقون بينهما من ناحية صوتية إفرادية خالصة.

- ومما يتصل بسبب مما سبق حديث القسطلاني وعلمائنا القدامى عن إبدال الهمزة صوت مد من جنس الحركة السابقة له، فالإبدال بهذا المعنى لا يتفق وطبيعة صوت المد عند المحدثين الذين يأبون وصفه بالسكون، ويعدونه حركة طويلة، ولذلك فسر الباحث هذا الإبدال بحذف الهمزة والتعويض عنها بحركة قصيرة من جنس الحركة السابقة، فيتولد عنهما صوت المد، وقد اقتضت مخالفة المحدثين للقدماء في أصوات المد إعادة النظر في تحليل القسطلاني لتخفيف الهمزة المضمومة بعد كسر في نحو (صابئون) واقتضت كذلك إعادة النظر في بعض مواضع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

وقد جمع الباحث أول الأمر التوجيه الصوتي عند القسطلاني في كل من الصوامت والصوائت، فاستوسقت له مادة كبيرة تضخمت بها هذه الدراسة جدًّا فآثر الاكتفاء بالصوامت، والتوصية بمتابعة دراسة الصوائت فيما يستقبل.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) رضي الدين محمد بن الحسن ، **شرح شافية ابن الحاجب**، (تحقيق: الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد)، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥م.

أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**، ط٥، القاهرة:مكتبة الأنجلو – المصرية.

ابن إياس (٩٣٠ هـ)، أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، الطبعة الثانية، (تحقيق: محمد مصطفى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصورة عن طبعة جمعية المستشرقين الألمان، د.ت.

أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة: ٢٠٠٩م.

بشر، كمال: **علم اللغة العام (الأصوات)**، ط١، القاهرة: دار المعارف بمصر.

ابن الجزري (٨٣٣ هـ) أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، **النشر في القراءات العشر**، (تصحيح علي محمد الضباع) دار الكتب العلمية، بيروت: د.ت.

ابن الجزري (٨٣٣ هـ) شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، **التمهيد في علم التجويد**، الطبعة الرابعة، (تحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أبو الفتح، عثمان بن جني، **الخصائص**، الطبعة الأولى، (حققه: محمد علي النجار)، دار عالم الكتب، بيروت: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.

ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، أبو الفتح، عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي)، نشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر: ١٩٦٦ – ١٩٦٩.

ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أبو الفتح، عثمان ابن جني، **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**، (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)، دار إحياء التراث القديم، القاهرة: ١٩٥٤م.

الجوهري إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣ هـ)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، الطبعة الرابعة، سبعة أجزاء، (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار)، دار العلم للملايين: بيروت، ١٩٩٠ م.

ابن الحاجب أبو عمرو، عثمان بن عمر (٦٤٦ هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، (تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي)، طبع: مطبعة العاني: بغداد، ونشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: العراق، د.ت.

حجازي (١٩٧٦)، محمود فهمي، **المدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة، القاهرة.

حسان (١٩٧٤)، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الدار البيضاء: ١٣٩٤ هـ.

الحمد (٢٠٠٧)، غانم قدّوري، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، الطبعة الثانية، عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع.

الحمد (٢٠٠٤) غانم قدوري، **المدخل إلى علم أصوات العربية**، الطبعة الأولى، دار عمار، عمّان.

أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) أثير الدين، محمد بن يوسف الغرناطي، **البحر المحيط**، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت: ١٤١١ هـ، ١٩٩٠م.

أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) أثير الدين، محمد بن يوسف الغرناطي، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، الطبعة الأولى، (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨م.

الخضري (١٢١٣ هـ) محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الشافعي، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، الطبعة الثانية، (شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى) بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥م.

الداني (٤٤٤ هـ) أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، **التيسير في القراءات السبع**، الطبعة الثانية، (تحقيق: أوتو تريزل)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.

الدمياطي (١١١٧ هـ)، شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، المشهور بالبنا، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، الطبعة الأولى، (تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

رمضان، محيي الدين، **في صوتيات العربية**، ط١، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، د.ت.

الزبيدي (١٢٠٥ هـ)، أبو الفيض أو أبو الجود أو أبو الوقت محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق السيد المرتضى الحسيني اليماني الواسطي العراقي الحنفي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (تحقيق: جماعة من المختصين)، وزارة الإرشاد والأنباء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: ١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ ، ١٩٦٥ - ٢٠٠١ م.

ابن زنجلة (ت بعد ٤٠٣ هـ) **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

الزمخشري (٥٣٨ هـ)، جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، الطبعة الثالثة، (تحقيق: مصطفى حسين أحمد)، دار الريان للتراث، القاهرة.

السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ابن عثمان بن محمد، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: د.ت.

السكري (ت ٢٧٥ هـ) أبو سعيد، الحسن بن الحسين، **شرح أشعار الهذليين**، (حققه عبد الستار فرّاج، وراجعه محمود محمد شاكر)، دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة: ١٩٦٥م.

ابن سلَّام الجمحي (٢٣١ هـ)، محمد بن سلام بن عبد الله بن سالم الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، (قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر)، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، القاهرة: د.ت.

السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، الطبعة الأولى، (تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق: ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، الطبعة الثانية، (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون)، القاهرة، مكتبة الخانجي – الرياض : دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.

السيوطي (ت ٩١١ هـ) جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، (شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة: د.ت.

السيوطي (٩١١ هـ)، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، **الإتقان في علوم القرآن**، الطبعة الخامسة، (تحقيق: مصطفى البغا)، دار ابن كثير، دمشق: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

الشاطبي (٥٩٠ هـ) القاسم بن فيره، الرعيني، الأندلسي، الضرير، **الشاطبية**، الطبعة الأولى، (تحقيق: محمد تميم الزعبي)، دار المطبوعات الحديثة، المدينة النبوية: ١٤٠٩ هـ،١٩٨٩م.

شاكر (١٩٩٦) أبو فهر، محمود محمد شاكر، **نمط صعب ونمط مخيف**، الطبعة الأولى، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، مصر.

شاهين (١٩٨٥)، عبد الصبور، **علم الأصوات لمالمبرك، تعريب ودراسة**، مكتبة الشباب، القاهرة.

أبو شعر (٢٠١٥)، عادل إبراهيم عبد الله، **المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري**، جزآن، الطبعة الأولى، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ١٤٣٦ هـ -٢٠١٥م.

الشيرازي (٦٣٥ هـ) أبو نصر، هبة الله بن محمد، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، نشر: الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣م.

الصبَّان (١٢٠٦ هـ)، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة المكتبة التوفيقية، د.ت.

الصفدي (٧٦٤ هـ)، خليل بن أيبك بن عبد الله، **فوات الوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

ابن الطحان (٥٦١) أبو الأصبغ، عبد العزيز بن علي السماتي الإشبيلي المقرئ، **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**، الطبعة الأولى، (تحقيق: حاتم صالح الضامن)، مكتبة التابعين – القاهرة، مكتبة الصحابة – الشارقة: ٢٠٠٧م.

ابن طولون (٩٥٣ هـ)، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقيّ الصالحي الحنفي، **مفاكهة الخلان في حوادث الزمان**، (تحقيق: محمد مصطفى)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، القاهرة: ١٣٨١ هـ، ١٩٦٢م

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، (ت ٣٥١ هـ)، **كتاب الإبدال**، (تحقيق عز الدين التنوخي)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق: ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦١ م.

الكتاني (١٣٨٢ هـ) عبد الحي بن عبد الكبير، **فهرس الفهارس والأثبات**، الطبعة الثانية، (باعتناء: إحسان عبَّاس)، بيروت: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

عبد التواب (١٩٨٢)، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ.

عبّود (٢٠١٥)، صباح عطيوي، **المقطع الصوتي في العربية**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٣٥ هـ.

عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، أحد عشر جزءًا، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

ابن عطية (٥٤٢ هـ) أبو محمد، عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (تحقيق: المجلس العلمي بفاس في المغرب)، مصورة مكتبة ابن تيمية، القاهرة: ١٤١٣هـ.

ابن عقيل (٧٦٩ هـ)، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة دار التراث، القاهرة: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

العكبري (٦١٦ هـ) أبو البقاء، محب الدين، عبد الله بن الحسين الحنبلي، **التبيان في إعراب القرآن**، (تحقيق علي محمد البجّاوي)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

العيدروس (١٠٣٨ هـ)، محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله، **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، الطبعة الأولى، (تحقيق: أحمد حالو وآخرين)، دار صادر، بيروت: ٢٠٠١م.

ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي**، (تحقيق: السيد أحمد صقر) مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة: د.ت.

ابن فارس (٣٩٥ هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، (بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩م.

الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) أبو علي الحسن بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

أبو الفرج الأصفهاني (٢٨٤ هـ)، علي بن الحسين بن محمد، **الأغاني**، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، ١٩٣٥م.

فلّاته، أمين بن إدريس بن عبد الرحمن، **الاختيار عند القراء، مفهومه، ومراحله، وأثره في القراءات**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠ ه.

القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، الطبعة الأولى، (تحقيق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية: ١٤٣٤هـ.

القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، الطبعة الأولى، (تحقيق: مأمون محيي الدين الجنّان)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٦ هـ.

القسطلاني (٩٢٣ هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية**، الطبعة الأولى، (تحقيق: حسن بن عبَّاس)، المكتبة المكية: ٢٠٠٤م.

مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مخطوطات القراءات**، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن: ١٤١٥ هـ.

مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مخطوطات التجويد**، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن: ١٩٩٤م.

المالَقيُّ، **عمدة النحرير في الإدغام الكبير**، (تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد حسَّان الطيَّان)، مجلة معهد المخطوطات العربية في القاهرة في المجلد (٦٠) في الجزء الأول سنة: ٢٠١٦.

المرادي (ت ٧٤٩ هـ) بدر الدين، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، الطبعة الأولى، (تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، أبو محمد القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، الطبعة الخامسة، (تحقيق الدكتور محي الدين رمضان)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٧هـ.

مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص: (١١٣/١) ومكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، **التبصرة في القراءات السبع**، (تحقيق: محيي الدين رمضان)، معهد المخطوطات العربية، الكويت: ١٤٠٥ هـ.

ابن منظور (٧١١ هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، الطبعة الرابعة ، دار صادر، بيروت : ٢٠٠٥م.

الموصلي (٦٥٦ هـ) المعروف بشعلة، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الحنبلي المقرئ، شرح شعلة على الشاطبية، المسمى: **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**، الطبعة الأولى، الاتحاد العام لجماعة القراء، القاهرة: ١٩٥٤م.

نجم الدين الغزي (١٠٦١ هـ)، محمد بن محمد، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، الطبعة الأولى، (تحقيق: خليل المنصور)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

النحّاس (٣٣٨ هـ) أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، الطبعة الأولى، (اعتنى به الشيخ خالد العلي) دار المعرفة، بيروت: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

النشاشيبي (١٩٨٥)، محمد إسعاف، **نقل الأديب**، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، القدس.

النعيمي (١٩٩٨)، حسام، **أبحاث في أصوات العربية**، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

النيرباني (٢٠٠٦م) عبد البديع، **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**، الطبعة الأولى، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق: ١٤٢٧ هـ.

ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) المكتبة العصرية، صيدا، وبيروت: (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).

الأبحاث والدوريات:

الحمد ، غانم قدوري (١٩٧٩)، **المصوتات عند علماء العربية**، مجلة كلية الشريعة، بغداد.

صمايري، هشام (٢٠١٧)، **عائلة القسطلاني من خلال كتب التراجم والطبقات: محاولة في الإحاطة بصنف من النخب العلمية**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: ١.

عبابنة، جعفر نايف (٢٠٠٤)، **التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد: (٦٦).

علوان (٢٠١٦) جمال إبراهيم محمد نافع، **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات" للقسطلاني (٩٢٣ هـ)**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، (١٠٤-١٤٠).

الرسائل الجامعية:

صالح (٢٠١٥) يوسف عبد الكريم، **التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلّاني (٩٢٣ هـ)**، رسالة جامعية، جامعة تكريت.

النادي (٢٠١٣)، حمزة إبراهيم يوسف، **حقيقة الجهر والهمس عند سيبويه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمَّان.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

Abstract

Phonological Guidance of the Holy Quran Readings in the " Lta'aif AL Esharat Le fonon AL qira'at " of AL Qustalani, Consonants as a model

By

Hamzh Ibrahim Yousuf Annadi

Supervisor

Professor Ibrahim Mahmoud Khalil

This study examines, classifies, analyses and discusses the phonetic explanations of consonant sounds' changes included scatteringly in Shehab Al-Deen Al-Qastalani's book titled: "Lata'ef Al-Esharat Le-Fonoun Al-Qera'at", written in (923 H), and aims to find a common ground for these divergent explanations in the light of both Modern Phonology and the phonological rules of Qur'anic recitation.

Al-Qastalani's valuable work consists of almost five thousand pages and is indeed a comprehensive reference, which includes most of the scholars' views concerning the various major and minor recitations of the Holy Qur'an, i.e., the ten most popular recitations passed on through generations, in addition to the other peculiar recitations.

This thesis consists of a preface and two chapters. In the preface, the writer refers to the evolution of the Science of the Intonated recitation of Qur'an and tracks the growth of the studies revealing recitation differences. A primary focus is given to the divergence among highly-honored reciters regarding the best ways of Qur'anic recitation. Finally, the preface states some pieces of information about the book and its author.

The first chapter of the thesis covers the phonological guidance of the general consonant changes, mentioned in Al-Qastalani's work: "Lata'ef Al-Esharat". The three parts included in the first chapter covers the topics of

شبكة الألوكة - قسم الكتب

assimilation, substitution and consonant sounds' omission. The order of the topics is based on the depth of details and the intensity of information compiled in the recitations.

The second chapter studies the phonological guidance of the distinctive changes of consonant sounds, mentioned in Al-Qastalani's book. There are four parts in this chapter covering the /'/ sound, the silent /n/ sound, nunation, the /r/ sound and the /l/ sound. They are also put in this order on the basis of their repetition and recurrence in the recitations.

In the introduction, the writer points out the premise of the thesis, puts emphasis on the importance of the study and introduces information about its chapters, methodologies, and literature reviews. Finally, the Conclusion of the thesis conveys the perspective, assumptions and recommendations that the writer has come up with after finishing the study.